المدة النيابية الأولى 2023 . 2027
الدورة العادية الثانية 2023-2024

الجلسة الثامنة والأربعون | 48 | الثلاثاء 23 جويلية 2024

المحتوى

1- افتتاح الجلسة..... 5530
2- الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة..... 5530
3- عرض ومناقشة مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 18 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في إحداث خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي.. 5530
4- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون..... 5554
5- استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 17 أفريل 2024 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية والمتعلّق ببرنامج دعم الميزانية العامة للدولة التونسية..... 5557
6- استئناف الجلسة ومواصلة النظر في مشروع القانون..... 5564
7- استئناف الجلسة وتدخلات السيدة والسادة النواب على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي..... 5566
8- رفع الجلسة..... 5568
II. الأسئلة الكتابية الموجهة من السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والأجوبة عنها..... 5569

عقد مجلس نواب الشعب جلسة عامة على الساعة التاسعة وأربعين دقيقة من صباح يوم الثلاثاء 23 جويلية 2024 برئاسة السيد إبراهيم بودربالة، رئيس مجلس نواب الشعب وذلك للنظر في وذلك للنظر في مشروعي القانونين آنفي الذكر.

افتتاح الجلسة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله صباحكم وبارك يومكم بكل خير،

نفتتح على بركة الله جلستنا ويسعدني في مستهلها وباسمكم جميعا أن أرحب بالسيدة فريال الورغي السبعي، وزيرة الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق لها في رحاب مجلس نواب الشعب.

في البداية، نتأكد من توفر النصاب وذلك عملا بأحكام الفصل 97 من النظام الداخلي وعليه أطلب منكم زميلاتي زملائي الأعزاء التفضل بتسجيل الحضور.

الحضور: 114 إذن النصاب متوفر.

الإعلان عن جدول أعمال الجلسة العامة

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

زميلاتي زملائي الأعزاء،

تبعا لقرار مكتب المجلس بتاريخ 18 جويلية 2024، يتضمن جدول أعمال هذه الجلسة العامة النظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 18 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في إحداث خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي، عدد 39 لسنة 2024.

ومشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 17 أفريل 2024 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية والمتعلق ببرنامج دعم الميزانية العامة للدولة التونسية، عدد 58 لسنة 2024 الذي طلب فيه استعجال النظر عملا بالفصول 116 و125 و126و127 من النظام الداخلي على وجه الخصوص.

وكما جرى به العمل فإن توزيع التوقيت المحدد للنقاش العام حول كل مشروع قانون يخضع إلى أحكام الفصل 95 من النظام الداخلي، يتم طلب الكلمة عملا بأحكام 102 منه فالرجاء من الأعضاء الراغبين في التدخل حول مشروع القانون الأول عدد 39 لسنة 2024 التفضل بتسجيل أسمائهم.

وفيما يتعلق بترتيبات سير أشغالنا المتعلقة بالنظر في مشروعي القانوني محل النظر فإنه ستتم على النحو التالي:

1-تلاوة تقرير اللجنة القارة المختصة،

2-النقاش العام،

3-ردود السيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط،

4-التصويت على مشروع القانون المعني وفق المقتضيات الدستورية والإجراءات المنصوص عليها بالنظام الداخلي.

هذا وتبعا للفصل 105 من النظام الداخلي فإن الكلمة تعطى لممثل جهة المبادرة وأحد أعضاء مكتب اللجنة المعنية وكلما طلبوها.

وفيما يتعلق بالتصويت على مشروعي هذين القانونين فإنه يقتصر على الموافقة عليهما حيث لا يمكن قبول التعديلات بشأن فصول كل من عقد التمويل لموضوع مشروع القانون عدد 39 لسنة 2024 واتفاق القرض موضوع مشروع القانون عدد 58 لسنة 2024 وذلك وفق ما نصت عليه الفقرة الأولى من الفصل 127 من النظام الداخلي.

عرض ومناقشة

مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 18 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في إحداث خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب الأفاضل،

نشرع في النقطة الأولى من جدول أعمالنا والمتعلقة بالنظر في مشروع القانون عدد 39 لسنة 2024، وقبل أن أحيل الكلمة إلى لجنة المالية والميزانية لتستعرض تقريرها حوله لا يفوتني إلا أن أتوجه إلى مكتبها وكافة أعضائها وطاقمها الإداري بالشكر والتقدير على العمل المتواصل والمجهود المبذول.

المصدح للجنة.

السيد عصام البحري جابري، المقرر

شكرا سيدي الرئيس،

تقرير لجنة المالية والميزانية حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 18 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوربى للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة فى إحداث خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي عدد 39 لسنة 2024

I-التقديم :

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 18 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في إحداث خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة بمبلغ جملي قدره مائة وسبعون (170.000.000) مليون أورو وذلك للمساهمة في إحداث خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي.

I ـ معطيات عامّة :

1) الإطار العام:

يندرج إحداث "خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي" في إطار تنفيذ أولويات الحكومة المحددة ضمن وثيقة الإجراءات الاستعجالية والمتعلقة بتوفير الدعم المالي الضروري للمؤسسات المستهدفة لتجاوز مخلفات جائحة كوفيد 19 ومجابهة تداعيات الظرف الاقتصادي العالمي الصعب حتى تتمكن هذه المؤسسات من استعادة عافيتها وتعزيز قدرتها على الصمود واسترجاع نسق أنشطتها.

كما تتنزل هذه العملية في إطار تنويع وتعزيز التعاون مع البنك الأوروبي للاستثمار من خلال استجابة هذا الأخير لحاجيات الدولة فيما يتعلق بتسهيل حصول المؤسسات الصغرى والمتوسطة على التمويلات اللازمة لمجابهة الصعوبات

الاقتصادية التي تمر بها.

2) أهداف المشروع:

ـ الاستجابة إلى طلبات المؤسسات المالية (بنوك ومؤسسات الإيجار المالي) لتوفير السيولة المالية الضرورية التي تمكنها من المساهمة بصفة فعالة في تمويل النشاط الاقتصادي.

ـ دعم دور المؤسسات الاقتصادية في تنمية الاقتصاد الوطني وتطوير مردوديتها والنهوض بالتشغيل وتطوير الصادرات والنفاذ إلى الأسواق الخارجية.

ـ تمكين المؤسسات المستهدفة من النفاذ إلى التمويلات الضرورية للقيام باستثماراتها على الوجه الأكمل.

ـ تشجيع المؤسسات المستهدفة على الانخراط في السياسة الوطنية في مجال التنمية من خلال اعتماد معايير تتعلق بالتمكين الاقتصادي للمرأة ودعم التشغيل وتشجيع المبادرة الخاصة لدى الشباب...

3) مكونات المشروع / القطاعات المستهدفة:

يغطي خط التمويل نشاط المؤسسات الصغرى والمتوسطة المنتصبة في عدة قطاعات صناعية وخدماتية من بينها خاصة الفلاحة والصيد البحري والصناعات المعملية والطاقة وحماية البيئة والنقل والتجارة والخزن والتكنولوجيات الحديثة والتعليم والصحة والفنون...

4) المنتفعون:

تتمثل الجهة المستفيدة النهائية من هذا التمويل في المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات ذات الحجم البيني والتي تستجيب للمعايير التي تم الاتفاق عليها بين الطرفين ضمن الوثائق التعاقدية والتي تهم بالخصوص حجم المؤسسة والقطاعات المؤهلة.

5) توزيع خط التمويل على المستفيدين النهائيين:

سيقع توزيع مبلغ القرض كالتالي:

*70 % على الأقل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة (تشغّل أقل من 250 عاملا)،

*30% المتبقية لفائدة المؤسسات ذات الحجم البيني (تشغّل بين 250 و3000 عامل)،

كما سيتم تخصيص 30 % من هذه المبالغ مجتمعة لتمويل المشاريع التي تساهم في الادماج الاجتماعي (دعم التشغيل والمبادرة الخاصة لدى الشباب / دعم المساواة بين الجنسين وإدماج المرأة في الحياة الاقتصادية / دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة المتواجدة في الجهات ذات الأولوية).

6) الجهة المنفذة للمشروع:

سوف تُعهد مهمة التنفيذ إلى البنك المركزي التونسي من خلال وحدة تصرف في المشروع تتولى خاصة مهمة التنسيق ومتابعة تنفيذ المشروع والسهر على ضمان احترام بنود اتفاقية التمويل.

7) مدة إنجاز المشروع:

نظرا لطبيعة التمويل، فإن مدة الإنجاز حددت بـ 3 سنوات ابتداء من تاريخ إمضاء اتفاقية التمويل.

II ـ عملية التمويل :

1) عناصر التمويل:

قرض من البنك الأوروبي للاستثمار بقيمة 170 مليون أورو.

2) صيغة القرض:

قرض مباشر لفائدة الدولة مع إعادة إقراضه إلى المؤسسات المالية. وهي المرة الأولى التي يقع فيها اعتماد هذه الصيغة مع البنك المعني لإحداث خطوط التمويل حيث جرت العادة أن يتم توفير خطوط تمويل مباشرة إلى المؤسسات المالية مع منح ضمان الدولة.

3) الشروط المالية:

-نسبة الفائدة: ثابتة أو متغيرة لكل قسط حسب اختيار المقترض، وتضبط نسبة الفائدة بمناسبة كل عملية سحب على أساس كلفة التمويل عند طلب السحب.

- مدة السداد: 10 سنوات مع 3 سنوات إمهال.

-آخر أجل لاستعمال موارد خط التمويل: 36 شهرا ابتداء من تاريخ إمضاء اتفاقية التمويل.

4) عدد أقساط السحب وقيمة كل قسط:

10 أقساط على الأ تقل قيمة كل قسط عن 15 مليون أورو.

III ـ الوثائق التعاقدية :

ـ وثيقة تصريح الجهة المقترضة على الشرف.

ـ عقد التمويل الممضى بين الجمهورية بين الجمهورية التونسية ممثلة في وزارة الاقتصاد والتخطيط والبنك الأوروبي للاستثمار.

ـ رسالة تأطير لعقد التمويل (Lettre d'encadrement au contrat de financement) تتضمن التفاصيل المتعلقة بإجراءات انتفاع المستهدفين النهائيين بموارد خط التمويل ومعايير وأسس الاختيار. وهي وثيقة أحادية الجانب يقترحها البنك الممول ويأخذ فيها بعين الاعتبار ملاحظات الجهة المقترضة ويكتفي بتوقيعها من جانبه (حاليا بصدد تثبيت الصيغة النهائية لهذه الوثيقة).

IV ـ إجراءات إحالة موارد خط التمويل إلى المؤسسات الاقتصادية المستهدفة :

على إثر دخول هذه الاتفاقية حيز النفاذ سيتم:

ـ في مرحلة أولى إبرام اتفاقيات إعادة إقراض بين وزارة المالية والمؤسسات المالية المؤهلة (البنوك وشركات الايجار المالي) لإحالة موارد القرض لهذه الأخيرة حتى يتسنى لها توفيرها للمؤسسات النهائية المستهدفة.

ـ ثم في مرحلة ثانية إبرام اتفاقيات قرض بين المؤسسات المالية المؤهلة والمؤسسات الصغرى والمتوسطة والمؤسسات ذات الحجم البيني المؤهلة لتمويل الأنشطة النهائية المستهدفة.

V ـ أهم الشروط المسبقة لعمليات السحب :

ـ تقديم الفتوى القانونية حول صحة عقد التمويل.

ـ تقديم رسالة التأطير لعقد التمويل(Lettre D'encadrement au contrat de financement)،والتي تحتوي على معايير انتقاء المؤسسات الاقتصادية المؤهلة للانتفاع بخط التمويل.

ـ وجود وحدة التصرف في المشروع صلب البنك المركزي التونسي وتمكينها من الموارد البشرية والمادية للقيام بمهامها على أكمل وجه.

ـ تقديم شهادة في عدم الإخلال بعدد من الالتزامات التعاقدية وفق الصيغة المرفقة لعقد التمويل.

VI ـ المساعدة الفنية :

سوف تخصص الجهة الممولة هبة في حدود 1.5مليون أورو لتوفير الدعم الفني

الضروري لوحدة التصرف في المشروع من خلال توفير الخبراء حتى تتمكن من استعمال هذا التمويل في أفضل الظروف الممكنة.

VII ـ وحدة التصرف في المشروع :

تنص اتفاقية التمويل على تركيز وحدة تصرف في المشروع بالبنك المركزي التونسي تتولى التنسيق ومتابعة تنفيذ المشروع والسهر على احترام مقتضيات اتفاقية التمويل.

نمرّ الآن إلى أعمال اللجنة.

II. أعمال اللجنة :

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم 3 جوان 2024 نظرت خلالها في مشروع هذا القانون بالاستناد على ما ورد عليها بوثيقة شرح الأسباب ونص مشروع القانون وعقد التمويل.

وفي بداية الجلسة، دار نقاش مستفيض حول ما تضمنته وثيقة شرح الأسباب من بيانات بخصوص أهداف وشروط هذا التمويل، وأكد النواب على أهمية هذا القرض خاصة وأنه قرض استثماري لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تضررت من جائحة كورونا ومن الظرف الاقتصادي العالمي وما يشهده من تحولات ساهمت في تعميق أزمة هذه المؤسسات، وسيمكنها من استعادة عافيتها المالية وقدرتها على الصمود وضمان ديمومتها لتساهم في توفير مواطن الشغل باعتبار أن نسيجنا الاقتصادي يرتكز أساسا على هذا النوع من المؤسسات.

وفيما يتعلق بمسار هذا القرض، ستتحصل عليه الحكومة مباشرة وتقوم بإقراضه للمؤسسات المالية وشركات الايجار المالي التي تقوم بدورها بإقراضه إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة حسب شروط ميسرة. وطلب النواب مزيدا من التوضيحات حول هذا القرض ومبررات وضعه على ذمة المؤسسات المالية وشركات الايجار المالي،

ورأى البعض الآخر أنه موجه لدعم الميزانية. وأكّد نواب آخرون على ضبط معايير دقيقة لتعريف المؤسسات الصغرى والمتوسطة في اتجاه توحيد التعريف لمعرفة المؤسسات التي يمكنها الانتفاع بهذا التمويل باعتبار أن تعدد التعريفات من شأنه إقصاء مؤسسات.

كما اقترح أغلب النواب وضع خط هذا التمويل على ذمة البنك التونسي للتضامن وبنك المؤسسات الصغرى والمتوسطة لتفادي توظيف نسب فائدة مرتفعة خاصة من قبل مؤسسات الايجار المالي.

وبعد النقاش، قررت اللجنة طلب الاستماع إلى السيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط أو من يمثلها لتقديم البيانات والإجابة عن كل هذه الاستفسارات.

وفي جلستها المنعقدة يوم 11 جوان 2024، استمعت اللجنة إلى السيد كاتب الدولة لدى وزيرة الاقتصاد والتخطيط المكلف بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة وحضر معه ممثلون عن البنك المركزي التونسي.

وفي جلسة الاستماع، أثار رئيس اللجنة مسألة عدم التطابق بين عنوان مشروع القانون الذي جاءت فيه عبارة "الإنعاش الاقتصادي" ووثيقة شرح الأسباب وما تضمنته من تفسير لأهداف التمويل، وطلب توضيحا في هذا الخصوص.

وخلال النقاش، أثار النواب عدّة مسائل تعلقت بضرورة توضيح مسار هذا القرض مع العمل على اعتماد تعريف دقيق وموحّد للمؤسسات الصغرى والمتوسطة التي ستنتفع بهذا التمويل وتحديد البنوك الوطنية التي ستتولى إقراض هذه المؤسسات.

واستفسر عدد من النواب عن نسب الفائدة التي ستوظف على القروض الموجهة لهذه المؤسسات مع التأكيد على تمتيع المؤسسات المتواجدة بالجهات الداخلية بهذا القرض وفرض رقابة على كل المؤسسات المنتفعة بخط التمويل وضرورة وضعه على ذمة بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة والبنك التونسي للتضامن.

كما أكدوا على إيجاد حلول أخرى لتمويل المشاريع وتمويل الشركات الأهلية والفلاحة والصناعة وتطوير الاستثمار الخارجي وأثاروا مسألة غياب التمويل الموجه للمشاريع المتعلقة بالطاقات المتجددة.

وفي تفاعله، أوضح السيد كاتب الدولة أن اللجوء إلى الاقتراض الخارجي سواء كان في إطار هذا القرض أو في إطار قروض أخرى تمّ إبرامها أو سيتم لاحقا هي ضرورة حتّمها وضع المالية العمومية وما تشهده من عجز مزدوج بهم الميزان التجاري وميزانية الدولة مؤكدا أنه لا يمكن تفاديه إلا بتطوير الصادرات والتقليص من الواردات والترفيع في الموارد الجبائية من خلال تحسين نسب الاستخلاص.

وبخصوص العبارة الواردة بعنوان مشروع القانون ومدى انسجامها مع أهداف القرض، بيّن أن هذا القرض يندرج في إطار برنامج تم وضعه سنة 2020 مع البنك الدولي تحت عنوان الإنعاش الاقتصادي للمؤسسات الصغرى والمتوسطة والذي استفادت منه تونس بعدّة قروض منها 120 مليون دولار من البنك الدولي و80 مليون أورو من الوكالة الفرنسية للتنمية سيتم عرضه لاحقا على أنظار مجلس نواب الشعب.

وبخصوص شروط انتفاع البنوك والمؤسسات المالية بخط التمويل والمعايير المعتمدة في اختيار البنوك والمؤسسات المالية، أفاد أن الاتفاقية حدّدت أهم المعايير والشروط المطلوبة لاختيارها حيث أنها متاحة لـ 5 بنوك على الأقل و2 مؤسسات إيجار مالي على الأكثر وسيتمكن كل بنك مؤهل من الحصول على مبلغ أدناه 15م. أورو فيما ستتحصل مؤسسات الإجار المالي على مبلغ أدناه 5 م. أورو.

وأوضح أن عملية إعادة إقراض هذا الخط إلى البنوك وشركات الإيجار المالي ستوظف عليها نسبة فائدة لا تتجاوز نسبة الفائدة المعتمدة في السوق النقدية وتتولى هذه المؤسسات بدورها إعادة إسناد القروض لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة بنفس نسبة هذه الفائدة مع توظيف هامش ربح لا يتجاوز 3 % وتمكين من فترة سداد بسنتين على الأقل أو من فترة سداد تفوق الآجال المعتمدة لعمليات مشابهة بسنتين على الأقل.

وسيتم توزيع خط التمويل على المؤسسات على النحو التالي: 70 % لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة و30 % لفائدة المؤسسات ذات الحجم البيني.

كما أكّد على وجوبية تخصيص 30 % على الأقل من المبلغ الجملي للقرض لتمويل المشاريع التي تساهم في الإدماج الاجتماعي. وأضاف أن أصحاب المهن الحرة بإمكانهم الانتفاع بخط التمويل بشرط أن يكونوا مرسمين بالسّجل التجاري ولديهم معرف جبائي وهو نفس الشأن بالنسبة إلى الجمعيات التي تزاول أنشطة اقتصادية.

وبيّن أنه من حق كل المؤسسات في كامل تراب الجمهورية طلب الانتفاع بهذا التمويل وخاصة التي هي في المناطق ذات الأولوية. وأضاف أنه تم الاعتماد على مؤشر التنمية الجهوية لسنة 2021 بولايات باجة والكاف وقفصة وجندوبة والقيروان والقصرين وقبلي والمهدية وسيدي بوزيد وسليانة وتطاوين وزغوان.

كما سيتم العمل على تكريس المساواة بين الجنسين في الاستفادة بخط التمويل والعمل على إدماج المرأة اقتصاديا بالالتزام بشروط حيث يكون أكثر من 30 % من المسيرين من العنصر النسائي ونسبة هامة في عدد العاملات.

وأضاف أن خط التمويل يتضمن في جانب منه تكوين وتشغيل الشباب بعنوان "دعم تكوين وتشغيل الشباب "حيث يتعين على المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تتقدم للانتفاع بالقرض الالتزام بشرط أنها تشغّل شابا أو شابين على الأقل، وبالنسبة إلى المؤسسات ذات الحجم البيني يشترط أنها تشغّل 5 شبان على الأقل وذلك خلال الـ 6 أشهر الأخيرة قبل تاريخ إمضاء القرض، وتتعهد بمواصلة تشغيلهم لمدة سنتين على الأقل بعد الحصول على القرض.

ومن جهة أخرى، أكّد أن الإشكال الرئيسي للتمتّع بالقرض يكمن في دراسة المشروع من حيث الجدوى الاقتصادية والفنية والبيئية، وتتولى الوزارة القيام بالرقابة.

وبخصوص التعريف المعتمد لتصنيف المؤسسات الصغرى والمتوسطة، بيّن أن هناك عدّة تعريفات حيث يعتمد المعهد الوطني للإحصاء معيار عدد العمّال (تشغيل أقل من 199 عاملا) ومجلة الاستثمار تعتمد حجم الاستثمار (ما هو أقل من 15 م. د).

وأوضح أن البنك الأوروبي للاستثمار يتبنى التعريف المعتمد في دول الاتحاد الأوروبي في إسناد القروض، والذي هو تشغيل أقل من 250 عاملا وبالنسبة إلى المؤسسات ذات الحجم البيئي هي المؤسسات التي تشغل بين 250 إلى 3000 عامل.

وتجدر الإشارة أن البنك الأوروبي للاستثمار يعتمد على هذا التعريف للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في جميع معاملاته مع مختلف الدول الشريكة.

وبخصوص دفع الاستثمار الخارجي، أفاد أنه يساهم في تحقيق النمو ونقل التكنولوجيا والرفع من نسبة التشغيل وتعمل الحكومة على استغلاله بطريقة تضمن تحقيق التطور الاقتصادي للبلاد.

وبيّن ممثل البنك المركزي أن هذا القرض يتضمن شروطا تفاضلية ويوفر التمويل للمؤسسات. وجدّد تأكيده أن القروض لا يتم منحها بالمحاباة بل لمستحقيها علما وأن حاجيات المؤسسات الصغرى والمتوسطة تتجاوز ما سيوفره هذا التمويل.

ومن جهة أخرى، بيّن ممثل عن الوزارة أن البنك الأوروبي للاستثمار لم يُقرض في السابق الدولة التونسية مباشرة بل بمقتضى علاقة تعاقدية مباشرة مع البنوك التونسية ومنها البنوك العمومية. وأوضح أن الدولة عملت على الحصول على هذا التمويل مباشرة لأن المؤسسات المالية التونسية غير قادرة حاليا على الحصول عليه بطريقة مباشرة. كما ذكّر أن الشركات والمؤسسات التونسية تأثّرت بتداعيات جائحة كوفيد وهو ما تطلب إيجاد آليات وحلول أخرى لجعل هذه الشركات قادرة على تعدّي الأزمات التي مرّت بها.

وفي خاتمة الجلسة، خلُص النواب إلى أن وثيقة شرح أسباب مشروع القانون لم تتضمن هذه التوضيحات وطلبوا تقريرا كتابيا يجسّم ما تقدّم به السيد كاتب الدولة من توضيحات.

واجتمعت اللجنة يوم 10 جويلية 2024 للاطلاع على التقرير الكتابي الوارد عليها من وزارة الاقتصاد والتخطيط (تجدونه مرفقا بالتقرير). واطلعت اللجنة على ما تضمنه من بيانات تعلقت بالإطار العام للمشروع والخاصيات العامة لخط التمويل وشروط انتفاع المؤسسات الاقتصادية به والمشاريع المؤهلة للانتفاع بموارد هذا الخط وقيمة المشاريع المستهدفة وشروط انتفاع المؤسسات المالية بصفة "مؤسسة مالية مشاركة IFP".

وخلال النقاش أبدى النواب عدم اقتناعهم بما جاء بالتقرير الكتابي التكميلي، حيث اعتبروا أنه لم يقدم توضيحات إضافية حول مشروع القانون.

وتداولوا حول عدد من النقاط تعلقت خاصة بتعريف المؤسسات الصغرى والمتوسطة وبشروط انتفاع المؤسسات الاقتصادية بخط التمويل موضوع مشروع القانون لا سيما فيما يتعلق بحجم المؤسسة واعتماد التعريف المعتمد من قبل البنك الأوروبي للاستثمار وما يمكن أن يسببه من محاصصة في إسناد القروض من قبل مؤسسات التمويل، كما جدّدوا استفسارهم حول دواعي الحصول على القرض في هذا الظرف بالذات.

وقررت اللجنة طلب الاستماع إلى السيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط لتقديم توضيحات حول مآل القرض الذي تحصلت عليه تونس من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بقيمة 120 مليون دولار وعلى تطور المراحل النهائية المتعلقة بإمضاء الاتفاقية مع الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة 80 مليون أورو التي هي في المرحلة النهائية للإمضاء.

وبتاريخ 17 جويلية 2024، استمعت اللجنة إلى السيدة الوزيرة التي كانت مرفوقة بممثلين عن وزارة المالية وعن البنك المركزي، واستعرضت الإطار العام للقرض موضوع مشروع القانون. وبيّنت أن الحكومة أبرمت بتاريخ 10 فيفري 2023 اتفاق قرض مع البنك الدولي للإنشاء والتعمير بقيمة 115.9 مليون أورو أي ما يعادل 120

مليون دولار أمريكي وذلك في إطار خط التمويل المتعلق بمشروع دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي.

وأفادت أن التشريع الجاري به العمل يعتبر مؤسسات صغرى ومتوسطة، المؤسسات التي لا تتجاوز قيمة استثماراتها 15 مليون دينار. وتمثل هذه المؤسسات محركا أساسيا للنشاط الاقتصادي الخاص في تونس وذلك من حيث القدرة على خلق مواطن الشغل وبلغ عددها خلال سنة 2019 قبل جائحة كورونا حوالي 99472 مؤسسة بنسبة تشغيل تناهز 32.4 %.

وأضافت أن مردودية هذه المؤسسات شهدت تراجعا ملحوظا خلال أزمة كورونا إلى جانب تلقيها دعما محدودا من قبل الحكومة باعتبار الضغوطات الكبرى على المالية العمومية جرّاء هذه الأزمة، حيث انتفعت هذه المؤسسات بـ 450 مليون دينار فقط يمثل 0.4 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل 3 % من الناتج المحي الإجمالي في المغرب.

وتدهور نشاطها الاقتصادي جعل هذه المؤسسات تشكو صعوبات كبيرة في الحصول على تمويلات جديدة من قبل البنوك قصد استئناف نشاطها أو إعادة جدولة ديونها ويعود ذلك بالأساس إلى العوامل التالية:

- ارتفاع الاقتراض المحلي من قبل الحكومة والمؤسسات العمومية من البنوك التجارية والذي أدى إلى مزاحمة المؤسسات المقترضة من القطاع الخاص.

- نقص السيولة طويلة الأجل في القطاع المصرفي،

- ارتفاع مخاطر التمويل (ارتفاع مستوى القروض القديمة المتعثرة)،

- التحديات الهيكلية طويلة المدى للسوق المالية بتونس (مثل ضعف البنية التحتية المالية والسياسات المالية مثل سقف سعر الفائدة، ونظام الضمانات).

وأفادت أنه في ظل الوضعية الحرجة للسيولة على المدى الطويل التي تواجه المؤسسات الصغرى والمتوسطة وقصد تسهيل نفاذها إلى فرص تمويل جديدة ذات آجال أطول تمكنها من تجاوز خطر الغلق، تم العمل على توفير خط تمويل بـ 120 مليون دولار من قبل البنك الدولي سيتم تحويله إلى المؤسسات المالية المعنية بهذا المشروع لإقراضه للمؤسسات الصغرى والمتوسطة لمساعدتها على تحسين وضعيتها المالية الحالية وضمان ديمومتها.

هذا، ويبلغ عدد المؤسسات الصغرى والمتوسطة المسجلة بمركز معلومات البنك المركزي التونسي 9805 مؤسسة تقدر احتياجاتها المالية لإعادة جدولة قروضها أو للاقتراض من جديد إلى حوالي 300 مليون دولار أمريكي. وسيساهم البنك الدولي بـ 120 مليون دولار أمريكي لتغطية احتياجات حوالي 900 مؤسسة تستوفي الشروط والمعايير اللازمة للانتفاع وذلك بمتوسط مبلغ قرض لإعادة جدولته أو قرض جديد بقيمة 500.000 دينار تونسي.

هذا، وسيتم إعطاء الأولوية في التمويل للمؤسسات الناشطة في مجال التنمية الجهوية والاقتصاد الأخضر ومجابهة التغييرات المناخية إلى جانب المؤسسات التي ترأسها النساء وذلك لدعم النشاط الاقتصادي لهذه الفئة الاجتماعية الهشة.

وبخصوص تعريف المؤسسات الصغرى والمتوسطة، بيّنت أن عدد العملة لا يمكن اعتباره معيارا للتمييز باعتبار تحقيق بعض المؤسسات ذات الطاقة التشغيلية الضعيفة لأرباح تتجاوز أرباح المؤسسات ذات طاقة تشغيلية عالية. وأضافت أنه تم في هذا الإطار اعتماد تعريف الممول.

وبيّن ممثلو البنك المركزي أن البنك الأوروبي للاستثمار لا يموّل إلاّ 50 % من كلفة المشروع. وأضافوا أن الإشكال يتمثل في تعريف المؤسسات الصغرى والمتوسطة وفي التمويل، وكان البنك الأوروبي للاستثمار يتعامل مباشرة مع البنوك، غير أن الوضعية الحالية للبنوك جعلته يتعامل مع الدولة مباشرة. وأكّدوا على ضرورة إعادة هيكلة عديد البنوك لجعلها قادرة على تعبئة التمويلات.

III. قرار اللجنة :

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين.

شكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

نشكر اللجنة على عملها القيم وعلى جهدها المبذول وننتقل الآن إلى النقاش العام.

قائمة أولية للسيدات والسادة النواب المحترمين: هشام حسني، أحمد سعيداني، نجيب عكرمي، عواطف الشنيتي، عادل ضياف، محمد اليحياوي، بوبكر يحي، محمود شلغاف، حاتم اللباوي ومحمد الماجري.

المصدح للنائب المحترم السيد هشام حسني غير منتمي له سبع دقائق. المقعد 216.

السيد هشام حسني

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

بادئ ذي بدء سنبدأ بهذا القانون، كالعادة كل القوانين التي تعرض علينا هي قوانين للموافقة على اتفاقيات قروض يعني أننا مواصلون في إغراق الميدونية ولم نجد الحلول الكفيلة للتعويل على الذات وسأتعرض إلى هذه النقطة في بقية مداخلتي.

بالنسبة إلى هذه الاتفاقية: الملاحظة الأولى ليس هناك نسبة فائدة يعني كأننا سنصادق على قانون "قطوس في شكارة" بدون التعرف على نسبة الفائدة التي سيتم إقرارها عند السحب لا أدري لماذا؟ عند عرض الاتفاقية تتم معها المصادقة على الشروط، إن نسبة الفائدة يعد شرطا مهما جدا نعرف هل أن نسبة الفائدة مشطة أم لا حسب هذا السوق ولكنها غير موجودة.

ثانيا، هناك شيء في النقطة الخامسة لم أفهمه وهو دعم المساواة بين الجنسين ونتيجة هذه المساواة كأن هناك إقرارا بأنه لا توجد مساواة بين الجنسين أو أن هناك تمييزا إيجابيا سيئا للمرأة بينما إذا عدنا فإننا نلاحظ أن المستفيدين أو المستفيدات يكن دائما العنصر النسائي، هذه مجرد ملاحظة لنبتعد عن التمييز الجندري.

أعود الآن إلى مسألة الاستثمار:

السيدة الوزيرة، وزارتكم هي أم الوزارات كنت في دردشة مع زميلتي قالت لي هي الأم المهملة، نعم لأنه من المفروض أن تكون وزارة الاستثمار والتخطيط والاقتصاد "dynamo" لكل الوزارت ولكن وكأنها تعمل بمعزل عنهم ونحن اليوم ننتظر من الحكومة ومن كل الحكومات المتعاقبة أن تتحدث عن مجلة الاستثمار، كيف نريد التعويل على الذات ومجلة الاستثمار هذه مازالت حبيسة رئاسة الحكومة؟ تتم مناقشتها ثم يتم إرجاعها وهكذا دواليك.

لذلك نريد إجابة منكم السيدة الوزيرة وأن تذكري لنا متى سيتم عرضها على مجلس نواب الشعب؟ نريد حقيقة تحديد تاريخ أو لنقم نحن كنواب بمبادرة حسب ما يسمح لنا به الدستور.

ثانيا، هناك تضييق على المشاريع كيف نريد أن نفهم نحن الاستثمار وهناك تضييق على المشاريع هناك بطء شديد على مستوى الإدارة وهناك تعقيدات إدارية، اليوم مازلنا نتحدث عن التراخيص وحتى إن تحدثنا في هذا فهناك مغالطة كبرى في التصريحات التي نسمعها بخصوص تعويض التراخيص بكراس الشروط، كراس الشروط في حد ذاته ترخيص على الأقل باعتبار مهنتي السابقة واطلاعي على كراس الشروط أعتبرها ترخيصا وإذا أردنا القيام بكراس شروط لابد أن تكون هناك المراقبة البعدية يعني يقوم ببعث مشروعه طبق كراس الشروط ثم تتم المراقبة البعدية فالعقوبة أو السحب والغلق هكذا تتم الأمور عند اعتماد كراس الشروط أما أن تعطيني كراس شروط ثم تقول لي انتظر الترخيص والقرار من الوزارة المعنية بهذا الشكل لم نقم بأي شيء ولا يمكننا دفع الاستثمار.

ثالثا، هذه القروض الصغرى المسندة تعتبر إهدارا للمال العام لأنه عندما تسند لصاحب المشروع 5 آلاف دينار أو 6 آلاف دينار فإن هذا الشخص سيقوم بدفع ما عليه لدى بائع المواد الغذائية العامة ولا يقوم ببعث مشروع بهذا المبلغ، هذا اسمه إهدار للمال العام لذلك على الأقل عندما نعطي قروضا فإن هذه القروض تكون لبعث فعلي للمشاريع، لتشغيل المواطنين، لإنعاش الاقتصاد حتى يمكننا بعد ذلك إدخال أداءات.

بعد كل هذا، أريد ربما تقديم بعض الملاحظات:

اليوم كما ذكرت لابد من إلغاء التراخيص وتكون هناك كراس شروط مع وجود رقابة بعدية.

ثانيا، الإسراع بمراجعة مجلة الاستثمار كما ذكرت السيدة الوزيرة، نرجو مدنا بتاريخ محدد لعرض هذه المجلة على المجلس فهي تهم كل الشعب وليس مجلس النواب فحسب،

ثالثا، مراجعة مجلة الصرف والتضييق على التحويلات التي تأتي من الخارج الجميع أصبح يعمل بالحوالات يعني كل أموالنا بقيت في الخارج بقينا نتعامل بالدينار التونسي فقط بحجة أننا نخاف من "GAFI"، دعونا منها فالمغرب قامت بهذا، يجب التنفس بعض الشيء لأننا في حاجة أكيدة للعملة الصعبة هذه الأموال التي نريد الحصول عليها كان بالإمكان أن تدخل إلى بلادنا من مواطنينا بالخارج لو يسرنا الأمور بعض الشيء وخففنا من التضييقات على التحويلات.

رابعا، ربط التكوين العلمي والمهني بسوق الشغل، كل وزارة تعمل على حدة، وزارة التربية تعمل لوحدها كذلك وزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة التعليم العالي لذلك وزارتكم الموقرة هي التي بيدها التخطيط والإستراتيجية ويجب أن تربط التكوين سواء كان التكوين المهني أو التكوين العلمي بسوق الشغل، اليوم كلياتنا تقوم بتخريج العاطلين عن العمل، تقوم بتعميق الأزمات الاجتماعية وتعمق حجم الاستهلاك لدى الناس بدون أن تنتج وهذا دوركم الرئيسي.

وعندما نبدأ بسوق الشغل لابد من وجود دراسة علمية استشرافية لأن المهندسين في الإعلامية الذين قاموا "PFE" بالخارج كلهم عادوا ولم يضمنوا أي عقد تشغيل وأتحدى أي طالب سافر هذه السنة إلى فرنسا أبرم عقد تشغيل، كل الطلبة قاموا بـ "PFE" وعادوا لأنه لا توجد دراسة ونظرة استشرافية في ذلك.

علينا تشجيع المستثمرين إن أردنا التكوين، يجب تشجيع المستثمرين لبعث مؤسسات للتكوين، لماذا نقول علينا بتشجيع المستثمرين؟ لأن هؤلاء لديهم علاقة بالشركات...

السيدة سوسن مبروك، نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أضف دقيقة إلى السيد النائب المحترم هشام حسني له سبع دقائق.

السيد هشام حسني

شكرا السيدة الرئيسة،

أخيرا وهذا ما يهمنا نحن كمجلس نواب الشعب اليوم نعلم بأن الدور التنموي الذي تلعبه الجماعات المحلية أو المجالس المحلية اليوم هذه المجالس بدون قانون وهنا أدعو زملائي بمجلس نواب الشعب إلى الإسراع بسن قانون الجماعات المحلية والقانون الأساسي المنظم للعلاقة بين مجلس النواب والمجلس الوطني للجهات والأقاليم لأننا لم نعد نتحمل أكثر لقد نفذ صبرنا وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسادة الزملاء وللسيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق لها في رحاب مجلس نواب الشعب.

الكلمة الآن الزميل المحترم السيد أحمد سعيداني عن الخط الوطني السيادي، له عشرة دقائق. المقعد رقم 14 تفضل.

السيد أحمد سعيداني

شكرا السيدة الرئيسة،

باسمي وباسم الزملاء بكتلة الخط الوطني السيادي نرحب بضيوفنا في مجلس نواب الشعب،

للأسف مرة أخرى جلسة عامة لنناقش مشاريع قروض بل أصبحت اليوم الدولة التونسية دولة متسولة مع الأسف وهذا ما يجب أن نصارح به الشعب التونسي، أصبحنا دولة تتسول الهبات وتتسول الإعانات حتى القرض الثاني الذي تتم مناقشته 50 مليون من الحكومة الإيطالية وصلنا إلى اليوم الذي أصبح لها فضل على قرطاج، 50 مليون أورو ولكن حفظا لماء الوجه تم إعطاء مهلة سداد بأربعين سنة و31 سنة لم يتم استخلاص القرض أصبحنا دولة متسولة وتونس غنية جدا غنية بتاريخها غنية برجالاتها وبخيراتها تونس غنية بأدبائها وبشعرائها و هي غنية أيضا بثرواتها ولكن أين تلك الثروات؟ هل استشهد محمد علي الحامي ليكون النفط لفرنسا؟ هل استشهد فرحات حشاد ليكون الغاز لفرنسا؟ هل حارب علي بن عمارة وعلي بن خليفة النفاتي لتكون الحجارة لإيطاليا وليكون الرخام لإيطاليا وليكون الرمل لإسرائيل؟

هذه حقيقة تونس النفط والغاز لفرنسا الثروات الباطنية بين فرنسا وإيطاليا الرمل لإسرائيل والفقر للشعب التونسي. أين ثروات البلاد؟ عندما نريد الحديث عن ثروات البلاد وعندما يتحدث رئيس الجمهورية عن حرب تحرير وطني أشكك في سرديات الاستقلال وأسمح لنفسي بأن أشكك في سردية الاستقلال لأن رأس السلطة التنفيذية يتحدث عن حرب تحرير وطني ولكنه لا يشارك الشعب هذه الحرب.

اسمحي لي السيدة الرئيسة بأن أتلو على مسامع الزملاء وعلى مسامع جماهير شعبنا ما تم تدوينه في وثيقة الاستقلال البروتوكول الذي أمضي من جانب العدو الفرنسي ومن الجانب التونسي الطاهر بن عمار: "إن أحكام اتفاقية 3 جوان 1955 التي قد تكون متعارضة مع وضع تونس الجديد وهي دولة مستقلة ذات سيادة سيقع تعديلها أو إلغاؤها".

لماذا نعود في 20 مارس 1956 إلى اتفاقية الاستقلال الداخلي وإلى اتفاقية الحكم الذاتي؟ وجب أن تلغى كل بنود الاتفاقية ولكن لغاية في نفس يعقوب وللتآمر من حكومة الباي آنذاك لم يتم إلغاء اتفاقية الاستقلال الداخلي.

إن اتفاقية الاستقلال الداخلي التي وقع تصحيحها يوم 3 جوان 1955 وتم نشرها بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية يوم 6 سبتمبر 1955 ولم يتم نشر سوى 29 فصلا الأولى والرائد الرسمي هذا غير موجود. وأنا أؤكد على شيء بأن المهدي جمعة رئيس الحكومة التونسية طالب بالاطلاع على الوثيقة كاملة حتى يعرف التزامات الدولة التونسية مع الشركات الأجنبية كما أذكر أيضا بأن الباجي قائد السبسي وأريد أن أسميه الباجي قائد العملاء الخونة عند حديثه مع السيد وزير الخارجية جون كاري ذكره وزير الخارجية الأمريكي- وقد تم هذا في سنة 2018- بأن وثيقة الاستقلال التام للبلاد التونسية لـ20 مارس 1956 لم يقع إيراده وهذا فعلا غير موجود في الرائد الرسمي لم يتم إصدار سوى وثيقة الاستقلال وأن ما يحكم العلاقات الأمريكية التونسية هو بروتوكول الاستقلال الذاتي أو الحكم الذاتي بتاريخ 3 جوان 1955 وبموجب تلك الاتفاقية وقع المحسن المرزوقي من الجانب التونسي ووقع الأمريكيون على مجموعة من المعاهدات لم ترسل ولم يتم الاطلاع عليها من قبل عموم شعبنا ويريد لهذه الحكومة التي تنادي بالسيادة الوطنية أن تفضح حكومات العمالة المتوالية من البايات وحكومة بورقيبة وحكومة بن علي وحكومة النهضة.

وثيقة الاستقلال الداخلي تحصلت عليها من جريدة رسمية فرنسية أيضا بتاريخ 6 سبتمبر 1955 ماذا جاء في هذه الوثيقة؟

الفصل 33:

Le gouvernement Tunisien s'engage à donner à des conditions égales la préférence à des entreprises françaises ou tunisiennes ou créées à celles fin d'un commun accord entre les deux gouvernements pour l'obtention des permis de recherche, d'exploitation et de concession ils se réservent de participer au capital des entreprises .

الثروة لفرنسا وتونس يمكنها فقط أن تساهم في رأس مال هذه الشركات وهذا ما تم تصديره لنا اليوم في مجلة النهب واستنزاف المحروقات.

الفصل 34:

Les termes de concession, de convention des permis de recherche et d'exploitation actuellement conclus ou attribués ne peuvent être modifiés par la puissance publique que d'accord avec le concessionnaire, le contractant ou l'attributaire.

الثروة لفرنسا والفقر للشعب التونسي وهذا ما لا يريدون أن يعرفه الشعب لذلك ذهب رئيس الجمهورية إلى برج الخضراء ليقول بأنه يترشح من أجل مواصلة النضال سيادة رئيس الجمهورية لا يخوض حربه لوحده يا سيدي الرئيس، هذه ليست معركتك وحدك، هذه ليست معركة قيس سعيد هي معركة أجيال متعاقبة لشعبنا من أجل حقنا في الاستقلال التام، هي معركة الذاكرة ضد النسيان، هي معركة التاريخ الحقيقي أمام التاريخ المزيف، ذهب الرئيس يوم 19 جويلية وهذا اليوم هو الانطلاق الفعلي والحقيقي لمعركة الجلاء في بنزرت، ذهب الرئيس إلى برج الخضراء ليقول برج الخضراء تونسية وهذا ما يجب أن يعرفه شعبنا ولنجاح المعركة لا يجب أن يكون منفردا بل كل الشعب التونسي 12 مليون مجاهدا لو يتم إعلامهم بحقيقة الأمر وبالواقع.

معلومات أخرى إضافية، 1982 تونس تنخرط في المنظمة العربية للأقطار المصدرة للبترول وفي 1983 هاته الأقطار تطلب من تونس أن تعدل اتفاقيات استغلال العقود النفطية حسب ما هو متعامل بها ماذا فعلت؟ انسحبت.

منجم جبل الفجاج الذي استغلته فرنسا إلى حدود 1973 قيل للشعب التونسي بأنه منجم زنق ولكن سنة 1976 تفطن الشعب التونسي بأن المنجم هو منجم بقيمة مليارات الدولارات. تخرج اليوم الحكومة التونسية رغم أننا لا نحملها أي مسؤولية تقول لنا بأن نصيبنا في تونس 40 ألف برميل نفط في اليوم 57 شركة تتقاسم 10 % تتقاسم 10 آلاف برميل نفط يجب أن تتغير السياسة النفطية، كذلك سياسة المحروقات إن بلادنا تعج بالخونة وبالمتآمرين ويجب أن نضع الإصبع على الداء.

اليوم بعد عقود من الاستقلال لا نعرف حقيقة ثرواتنا النفطية عندما يتجرأ مدير عام ويقول نحن نعمل بالثقة، عن أي ثقة تتحدث؟ نفس التكوين الإيديولوجي، نفس الجغرافيا، ليبيا يوجد بها نفط كذلك الجزائر وتونس لا يوجد بها نفط فقط لم يتم استغلال الرقم الذي تم التصريح به السيدة الرئيسة أن 1,5 مليار برميل في بوحجلة بمعدل 101 ألف برميل نفط في المتلوي كافي أن يحقق حاجيات التونسيين لمدة 27 سنة متتالية ولكن الإرادة السياسية وإن وجدت الإرادة فإن رئيس الجمهورية لا يعرف كيف يتصرف.

ولهذا، باسمي وباسم الزملاء في كتلة الخط الوطني السيادي نطلب من الرئيس القادم قيس سعيد أو غيره أن يكون 17 ديسمبر هو يوم استفتاء وطني من أجل تجميد سداد الديون من جانب واحد، الدين الذي لم أتحصل عليه لا أسدده اليوم لا توجد لدينا مستشفيات ولا توجد لدينا أدوية ولا توجد لدينا مواد أساسية ليس بسبب الاحتكار لأنه ليس لدينا أموال، ديون لم أتحصل عليها لا أسددها والقانون الدولي يسمح لنا بذلك.

ثانيا، ليكن يوم 20 مارس يوم استفتاء على تأمين النفط التونسي وتونس هي الدولة العربية الوحيدة التي لم تقم بتأميم نفطها، كفى كذبا كفى خداعا وكفى مخاتلة للشعب التونسي.

اللهم قد بلّغت اللهم فاشهد، شكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم نجيب عكرمي عن كتلة لينتصر الشعب وله ست دقائق. المقعد رقم 109 تفضل.

السيد نجيب عكرمي

شكرا السيدة الرئيسة،

صحيح أن مشروع هذا القانون سيساهم في توفير خط تمويل لإنعاش اقتصادي لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

سيدتي الكريمة، سأتحدث عن وزارتكم كيف ستخطط وكيف ستقوم بإجراءات لإصلاح القطاع الصحي في قفصة؟

إن قطاع الصحة في قفصة يتطلب سيدتي إنعاشا صحيا سريعا مثلما نذهب في طرح برامج ومشاريع لإنعاش اقتصاد المؤسسات الصغرى والمتوسطة فالقطاع الصحي يتطلب أيضا عملية إنعاش صحي ولا يستحق الانتظار يتطلب برنامج إصلاح إستراتيجي على المدى القصير والمتوسط.

سيدتي الكريمة، شعبنا يتابعنا ويسمع ما نتحدث عنه، منذ يومين توفيت سيدة أثناء الولادة بعد تعرضها لنزيف حاد لأنها لم تجد طبيب إنعاش ولا طبيب تخدير في مستشفى حسين بوزيان رحمها الله ولأنها كانت غير قادرة على الذهاب للخواص فالصحة العمومية في قفصة سيدتي الكريمة متهالكة وكارثية لا أطباء اختصاص ولا إطارات شبه طبية ولا أعوان نظافة.

في قفصة لا تحدثوننا عن الصحة العمومية لا مستشفيات اذهب إلى مستشفى حسين بوزيان لا مكان للعلاج لا أطباء ولا نظافة. إن ما يحدث في قفصة هو كارثة صحية بأتم معنى الكلمة.

في قفصة يتسلم المريض رسالة مغلقة ويوجه إلى أحد مستشفيات صفاقس أو المنستير أو تونس وتنطلق رحلة العذاب بحثا عن العلاج لأنه لا يجده في ولايته المنجمية الغنية بالثروات الطاقية والمنجمية ولا تحدثوني عما يلاقيه من معاملة قاسية داخل أروقة وإدارات المستشفيات في المدن الساحلية التي أرسل إليها منفيا قد يعود حيا أو ميتا.

سيدتي الكريمة، قفصة ينقصها الكثير خاصة في المجال الصحي وكنا قد نبهنا واتصلنا منذ السنة الفارطة وخلال هذه السنة بجميع الأطراف داخل الوزارة وهي مشكورة على تفاعلها والشكر لأداء وزارة الصحة لكن يبدو أننا نعيش كارثة صحية جهوية إشكال على المستوى الجهوي سواء في الحوكمة أو على مستوى التنظيم أو الإدارة أو التسيير كلها أمور سيئة يجب التدخل السريع لمعالجتها وكنا قد طرحنا النقاط السوداء التي يمكن العمل عليها تقريبا منذ أشهر مضت ونحن ننتظر منكم تدخلا سريعا ولا نريد حدوث كارثة أخرى وكم من مريض توفي في طريقه لتلقي العلاج.

يا شعبي يا من ناضلت وكافحت من أجل تحرير الأرض من ظلم المستعمر ودفعت الثمن باهضا من أجل عودة ثروات بلادك من فسفاط وليعيش أبناء وطننا بكل كرامة وعزة من أجل عدالة اجتماعية وجهوية كنا نروم تحقيقها منذ عقود لكن يبدو أن هذه المناطق المنسية التي عاشت الكفاح ضد الاستعمار هي اليوم تعيش مرحلة الكفاح من أجل التحرر من الفساد الإداري وسوء التسيير وللأسف الشديد إجراءات الإصلاح مازالت بطيئة ولا يكون ذلك إلا بإرادة حقيقية فلا يمكن أن نصلح واقعنا الصحي والفلاحي والتعليمي بأيادي نخرها السوس والفساد دائما أقول كنا قد طرحنا النقاط التي يجب معالجتها منذ أشهر ومنذ السنة الفارطة وكنا قد راسلنا جميع الأطراف فلتتحمل مسؤوليتها رجاء نحن لا يمكننا أن ننتظر أكثر.

سيدتي، الرسالة موجهة إلى رئيس الحكومة ليتدخل تدخلا عاجلا وليعالج الأمور الصحية بجهة قفصة ونحن نطالب منه زيارة عاجلة لقفصة للاطلاع على الوضع الصحي كما نطلب من السيد وزير الصحة وهو مشكور على تفاعله أن يقوم بزيارة إلى المستشفيات العمومية بجهة قفصة حتى يطلع بعينه ومباشرة وعلى عين المكان على ما يعانيه مواطني قفصة.

سيدتي، رحم الله السيدة التي توفيت أثناء الولادة كان بالإمكان إنقاذها لو لا الفساد الذي ينخر القطاع الصحي بجهة قفصة وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للزميلة المحترمة السيدة عواطف الشنيتي غير منتمية ولها ثلاث دقائق. المقعد رقم 75. تفضلي.

السيدة عواطف الشنيتي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وبإطارات الوزارة،

سأتحدث اليوم السيدة الوزيرة وسأطلب منكم أن تجهزوا لنا في شهر أكتوبر إن شاء الله إستراتيجية وطنية للتنمية فهناك مشكل بين الجهات فقد عملنا مدة سنة ونصف ولا ندري ما هو موجود في كل ولاية، هذا طلب مستعجل وسأطلبه كل مرة لتعرف كل ولاية ما يوجد بها.

السيدة الرئيسة، سأخرج قليلا عن جدول الأعمال وسأتحدث في مواضيع جهوية تهم كامل البلاد.

بالأمس زار السيد رئيس الجمهورية العديد من السدود، الماء موجود ولكن السيدة الوزيرة الماء الموجود في السد يتطلب أنابيب ليتم توزيعه واستغلاله، يتطلب بنية تحتية وهذه الإستراتيجية يجب أن تصدر من سيادتكم، عليكم إعداد هذه الإستراتيجية لأن هناك العديد من الأنابيب موجودة مند عهد الاستعمار وموجودة منذ العهد السابق تتبخّر هذه المياه بنسبة نقدر بـ 30 % من مخزونها وباعتباري ابنة ولاية باجة أعي ما أقوله.

تتحصل المؤسسات الصغرى والمتوسطة تقريبا على ثالث أو خامس قرض أريد الأشياء الضرورية كالماء والبنية التحتية وبعد ذلك سنصل إلى التنمية وإلى غيرها.

السيدة الوزيرة، توجد في الشمال الغربي تضاريس صعبة لذلك يجب توزيع هذه الاعتمادات حسب الولاية فوضعية ولاية في الجنوب أو غيرها لا يمكن أن تكون مماثلة للوضعية الموجودة بالشمال الغربي فالشمال الغربي يحتاج لاعتمادات أكثر يحتاج المتر المربع للكثير من الأموال وبقي الشمال الغربي بعيدا لأن أهاليه دائما منسيون تنمويا وبقوا مهمشين.

السيدة الوزيرة، اكتشف الفسفاط بالكاف منذ مدة وإلى حد الآن لم يتم بشأنه القيام لا بدراسات ولا غيره مكتب وشركات وأشياء أخرى ولكن لا يجد إلى حد الآن أي شيء من هذا على أرض الواقع.

في المرة السابقة السيدة الوزيرة كنت قد أجبت وللأسف على مستشفى متعدد الاختصاصات بباجة هذا المستشفى قدر إنجازه آنذاك بـ 56 مليارا أصبحت تكاليفه الآن تقارب 300 مليارا، لماذا

السيدة الوزيرة؟ أنا أعلم كل شيء ولكن كما يقال الأيادي المرتعشة لا تصنع التاريخ، نحن نريد مستشفى، تبعد باجة على تونس 100 كلم المستشفى الذي سيتم إنجازه، بالإمكان أن يكون مستشفى جامعيا لماذا ولايات الشمال الغربي الذي يضم خمس أو ست ولايات دائما منسية وتوضع جانبا، ما يجب القيام به اليوم علينا القيام به اليوم لا تؤجل عمل اليوم إلى الغد.

السيدة الوزيرة، لدينا منطقة صناعية بتبرسق، في إحابة السيدة وزيرة الصناعة أشارت أن الدراسات ربما ستشرع في 2026، في تيبار هناك أشخاص السيدة الوزيرة حتى في التغييرات المناخية وحتى تكون لديكم إستراتيجية 2030 وقدمت دراسة 2023 لذلك نحن في حاجة لمناطق صناعية ليبقى متساكني الشمال الغربي والذي يبلغ عددهم مليون بمناطقهم بالخمس ولايات لذلك يجب بعث بعض الأشياء لنعتمد على بعض الفلاحة ولنتحصل على بعض الأموال حتى نتمكن ...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم عادل ضياف عن كتلة صوت الجمهورية، له ست دقائق تفضل.

السيد عادل ضياف

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرفق،

طبعا لقد تتالت المصادقات على القروض ونحن بصدد تحمل مسؤولية جسيمة والقروض التي ستذهب للتنمية نحن معها والقروض التي ستذهب للاستهلاك حان الوقت للتخلي عنها لإيقاف هذا النزيف لأن هذا ليس من مصلحة بلادنا وسيادة رئيس الجمهورية نادى بالتعويل على الذات وقد حان الوقت للتعويل على ذواتنا.

إحداث خط تمويلي لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل إنعاش الاقتصاد الوطني هام جدا لكن ما يعقده هي التعقيدات الإدارية وغياب مراجعة شاملة لمجلة الاستثمار التي تأخرت جدا وإن إصدار هذه المجلة رهين الوظيفة التنفيذية التي علها أن تعمل على هذا المجال.

أيضا هناك غياب لاستراتيجية وطنية واضحة في مجال الاستثمار خاصة وأن الشباب انتظر الكثير من أجل تنفيذ مبادراته ولو أن لديه مبادرات رائدة في مجالات متعددة في الفلاحة في التكنولوجيا، في الصناعة خاصة وأن هناك معتمديات كالمعتمدية التي انتمي إليها، معتمدية سيدي حسين وبقية الأحياء الشعبية تفتقر إلى مناطق صناعية ليبعث فيها الشاب مشروعه لأنه إن تم بعث مؤسسة داخل الأحياء تمثل خطر على الحي نفسه لذلك نفكر السيدة الوزيرة في بعث منطقة صناعية خاصة بالأحياء الشعبية التي يوجد بها كثافة سكانية الذي يعاني شبابها من البطالة جزء من شباب هذه المعتمدية عاطل وجزء موجود بالمقاهي ويفكر في الهجرة الشرعية وغير الشرعية والجزء الآخر الذي كان لديه مشروع سيغلقه من أجل التعقيدات ومن أجل الديون المتراكمة.

السيدة الوزيرة، أيضا عمالنا بالخارج هم جزء لا يتجزأ من هذا الشعب ومن ذلك وجب تحفيز هذه الفئة من أجل بعث مشاريع في بلدانهم، أمر هام جدا أحببنا أم كرهنا هؤلاء أولادنا وبناتنا والأموال التي ستبقى بالخارج شبابنا أولى بها وامتصاص البطالة يجب أن يكون في جزء منه بالتعويل على هذه الجالية التونسية.

في الشأن المحلي والجهوي:

السيدة الوزيرة، نرجو أنه في مخططات الوزارة يتم الأخذ بعين الاعتبار الأحياء الشعبية المهمشة وهذه الفئة الهشة لأنه إن نظرت لمنطقتي التي تضم 300 ألف ساكن وهي محاطة بأكبر مصب للفضلات، مصب برج شاكير وما أدراك ماهي تأثيرات هذا المصب وكذلك سبخة السيجومي والمشاكل البيئية الموجودة الآن فيها وأكبر محطة تطهير موجودة في المنطقة في ظل غياب مشاريع الرفاه الاجتماعي الخاصة بالأسر وبالأطفال فلا توجد منتزهات والأسر قد تحاصرت بثلاث كوارث طبيعية وصحية وبيئية لا يوجد بها أي متنفس أو منتزه أو فضاءات ترفيهية خاصة للأطفال خاصة للقيام بمعادلة اجتماعية وتكافؤ الفرص ورئيس الجمهورية يعلم بأن هذه الأحياء تمثل الملح لهذه الأرض ولهذه البلاد.

أيضا شركة شركة النهوض بالمساكن الاجتماعية لدي خمسة عملة لم يتم دفع مستحقاتهم المالية منذ سبعة أشهر لذلك نرجو دفع أجورهم هؤلاء أشخاص، عملوا لمدة سبعة أشهر فقد قاموا بحراسة المساكن الاجتماعية بدون أموال وبدون أجر لذلك نرجو أن يتم تسوية وضعيتهم ونرجو تسوية المساكن الاجتماعية الموجودة في 20 مارس، أصبحت مائة مسكن كلها مرتعا للفساد ويرتع فيها القاصي والداني هناك أشخاص يباتون تحت أسوار غير صالحة للسكن، الكرامة تستدعي منا استغلال هذه المساكن.

نفس الشيء بالنسبة الى تسوية وضعية المساكن الاجتماعية بمدينة عمر المختار، هؤلاء الأشخاص ولأكثر من 15 سنة تم وضع هذه المساكن الاجتماعية على ذمتهم، لذلك نرجو أن يتم تسوية وضعيتهم، عليكم إسناد العقود على الأقل ليستفيدوا منها هناك من بينهم من يريد أن يبيع أو يبعث مشروع لابنه أو لابنته، لماذا لم يتحصل على عقده ويبقي في الانتظار لـ 15 سنة؟ عليكم تسوية وضعيتهم لتنتهي هذه المأساة.

أيضا الوضع الصحي، بخصوص المستشفى المحلي تعلمون بأن الناس يتوجهون للتداوي إلى مستشفى الرابطة ومستشفى شارل نيكول وهؤلاء الأشخاص لا يملكون أموالا ليأكلوا فما بالك بالتنقل إضافة الى توفير المال للتداوي ولشراء الدواء للقيام بصور طبية ثمّ يعود إلى المستشفى يذهب إلى مستشفى الرابطة ليتحصل على موعد، فيتطلب 300 ألف ساكن مستشفى محليا إنها معتمدية بحجم ولاية.

السيدة الوزيرة، إن متابعة هذه المشاريع التي ستمول من قبل هذا الخط...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد اليحياوي عن كتلة الأمانة والعمل، له ثماني دقائق، تفضل.

السيد محمد اليحياوي

شكرا السيد الرئيس،

مرحبا بالسيدة الوزيرة،

كل الشكر للجنة المالية على هذا التقرير،

في الحقيقة إن سياسة التداين التي تنتهجها البلاد اليوم أدت إلى نتائج سلبية على مستوى الاقتصاد الوطني خاصة لدعم الميزانية دون اللجوء إلى تحريك محركات النمو الحقيقية وهذا ما من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع نسبة التضخم والارتفاع الجنوني للأسعار اليوم على مستوى الأسواق.

على مستوى التصور العام للوزارة على مستوى الميزانية كنا نأمل أن تكون نسبة النمو في حدود تقريبا 2 %، أيضا تحقيق نسبة إنتاج بـ 6 مليون طن في الفسفاط لكن اليوم نسبة النمو تقريبا تقدر بـ 0,4 % وهي نسبة ضعيفة جدا ويتراجع منتوج الفسفاط اليوم تقريبا بنسبة 30 %، فكيف يمكن أن نحقق 6 مليون طن ونحن على مشارف سنة 2025؟

على مستوى القرض الموجه لدعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة يبدو جيدا في ظاهره لأنه سيحفز هذه المؤسسات باعتبار أن النسيج المؤسساتي شهد تدميرا كبيرا منذ سنة 2011 وأغلقت عديد المؤسسات وسرحت العمال.

اسمحوا لنا بالتساؤل سيدتي الوزيرة،

أولا، على مستوى تصنيف هذه المؤسسات: عندما نلاحظ بأن تصنيف المؤسسات الصغرى هي في حدود 250 عاملا نتساءل أن هذا الرقم موجود في الإتحاد الأوروبي وغير موجود في تونس.

بالنسبة إلى المؤسسات المتوسطة بين 250 إلى 3 آلاف وهذا أيضا غير موجود في النسيج المؤسساتي التونسي.

على مستوى نسبة الفائدة: إن إعطاء هذه القروض للبنوك ولشركات الإيجار المالي سيؤدي إلى ارتفاع نسبة الفائدة بالنسبة الى المؤسسات الصغرى والمتوسطة واليوم تقريبا في السوق التجارية تقدر نسبة الفائدة بـ 14 % أو ما يزيد وهذا إجحاف لهذه المؤسسات التي هي في الأصل تعاني من تضخم مصاريفها على مستوى العمال أو على مستوى نسبة الاقتراض من البنوك.

ثانيا، هناك شروط قدمت في الوثيقة وهي ضرورة اعتماد خمسة شبان فيمكن للعديد من المؤسسات أن تتلاعب بهذا الشرط كان من الأجدر أن يتم استعمال عدد معين أو نسبة معينة من الشباب على مستوى العمل القار وبهذا يمكننا خلق فرص عمل لشبابنا ونلزم هذه الشركات بتشغيل عدد معين من الشبان أو من النساء.

سيدتي الوزيرة، نتساءل اليوم عن القوانين المحفزة للاستثمار وعلى مستوى مناقشتنا للميزانية كانت هناك وعود من السيد رئيس الحكومة بخصوص عديد المشاريع:

أولا، مجلة الصرف أين وصلت هذه المجلة التي انتظرناها كثيرا؟

ثانيا، قانون لتحفيز الاستثمار نحن نسمع عنه يوميا ولكننا لا نراه،

ثالثا، اعتماد ميزانية حسب الأهداف وهذا ذكر في الوثائق التي قدمت لنا في مناقشة الميزانية لكن هذا يتطلب تعديل مجلة المحاسبة العمومية لأنه من غير المعقول أن نستعمل سياسة الأهداف مع تكبيل هذه الميزانية بمراقب المصاريف ونحن نعتمد اليوم في تونس على الأمر عدد 1039 لسنة 2014 وهذا الأمر هو في الحقيقة مكبل للمؤسسات العمومية وقد ساهم في تعطيل المشاريع اليوم على مستوى البنية الاقتصادية.

أيضا منظومة "TUNEPS" على المستوى العمومي تعاني أيضا من مشاكل كبيرة جدا ونأمل اليوم في رؤية جديدة للدفع بالاقتصاد الوطني.

سيدتي الوزيرة، لقد ناقشنا أيضا بإطناب الطاقات البديلة ولكن إلى يومنا هذا تقريبا باستثناء المشروع التونسي الإيطالي نجد بطئا كبيرا جدا على مستوى الإجراءات في تحفيز اقتصاد الطاقة البديلة أو الاقتصاد الأخضر، فاليوم العديد من الدول الجزائر هي دولة نفطية ولكنها تراهن على الطاقات البديلة في حين نحن في تونس بالرغم من افتقار بلادنا للطاقة القديمة التي هي النفط ولكننا لا نراهن على هذه الطاقات الجديدة. لذلك ماذا قدمت وزارتكم من أجل تحفيز هذه الطاقات البديلة؟

سيدتي الوزيرة، على مستوى التنمية الجهوية اليوم العديد من المؤسسات تنتصب في مجال التنمية الجهوية للحصول على تحفيزات ثم فيما بعد تغادر هذه المناطق بعد الاستفادة من التحفيزات التي تقدمها لها الحكومة على مستوى التغطية الاجتماعية وعلى مستوى الضرائب واليوم لابد من إيجاد تصور جديد للنسيج الاقتصادي.

أيضا نحن نتساءل باستمرار عن مدى حرص الوزارة على رؤية جديدة في الاقتصاد الوطني وقد تحدثنا عن المناطق ذات الصناعات التكنولوجية التي بإمكانها تشغيل يد عاملة مختصة ونحن اليوم لدينا نزيف كبير جدا من المهندسين نحو الخارج ولكن دون جدوى وقد اقترحت على سيادتكم سابقا إنشاء منطقة لهذه الصناعات قرب مطار طبرقة وبالتالي يمكن لهذا المطار أن يعود إلى سالف نشاطه.

أيضا على مستوى الدائرة طبرقة عين دراهم سيدتي الوزيرة، نحن اليوم تقريبا في شبه عزلة ولأصل للمجلس أخرج من منزلي الرابعة صباحا لأنه تقريبا لا يوجد طريق يوصل إلى هنا، الطرقات كلها حفر وتقريبا سيضطر الشخص بأن يأتي للمجلس مشيا على الأرجل وقد طالبنا منذ سنوات بربطنا بالطريق السيارة باجة التي تبعد عنا أقل من 70 كلم ولكن دون جدوى، فمتى سيتم حل هذه المشاكل؟

أيضا اسمحوا لنا السيدة الوزيرة ونحن نعيش اليوم وضع استثنائي بتونس وهو مشكل المياه والسيد الرئيس بالأمس زار ولاية جندوبة، هناك إشكالية في سد بوهردمة مثلا بعين دراهم فالقنوات مسدودة منذ أربع أو خمس سنوات في حين أن السكان المحيطين به حمام بورقيبة، الزويتنة، الرواعي وأولاد خميسة كل هذه الأحياء تعيش عطشا كبيرا جدا ونحن عاجزون حتى التسريح في تسريح هذه القنوات.

يوجد بمدينة طبرقة ثلاث سدود ويوجد بها مائدة جوفية والعديد من الأحياء السكنية تقريبا 40 % من سكان مدينة طبرقة لا يشربون الماء في هذه الأيام وكل يوم هناك احتجاجات وكل يوم يتجه أشخاص لمقر الشركة الوطنية لاستغلال ولتوزيع المياه يقومون بغلق الباب ويدخلون في مناكفات مع المصلحة ولكن دون تحريك ساكن ونحن نطالب بأن يكون هناك تدخل عاجل على الأقل لمعالجة مشكل المياه لاعتباركم سيدتي الوزيرة عضوا في المجلس الوزاري هذا موضوع حارق اليوم ويمكن أن يؤدي إلى بعض المشاكل على مستوى الجهات ونحن نأمل أن يكون التدخل حاسما خلال هذه الأيام لمعالجة هذا المشكل، صحيح نحن دائما نتفاءل بالمستقبل وأتمنى أن يكون لكل هذه المشاكل حلولا في ميزانية 2025 التي نتمنى أن لا تكون تكرارا لميزانية 2024 ولكم كل الشكر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم بوبكر يحي عن كتلة الخط الوطني السيادي، له سبعة دقائق، تفضل.

السيد بوبكر يحي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بوزارة الاقتصاد والتخطيط،

يعرض علينا اليوم وكالعادة مشاريع قرض لدعم الميزانية وقرض لإحداث خط تمويل للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

نريد التذكير بأنه سبق أن أمضينا قبل هذا القرض على 16 أو 17 قرض: ست قروض لدعم الميزانة و11 قرض استثمار.

قروض دعم الميزانية بالطبع يتم دفعها على كاهل المواطن، هذه القروض هي دائما قروض مرتقبة فنأخذ قرضا ليتم سداد القسط من قرض أو قسط من أداءات القرض وقروض الاستثمار ليست قروضا لبعث الاستثمار بل هي قروض أخذت كذر رماد على العيون عندما نقول ليست قروضا للاستثمار أي أنها ليست من أجل استثمارات مهمة نحن نريد مثلا أن قرض الديوان الوطني للتطهير الذي سيتم إثقال كلفته على المواطن تقريبا للضعف.

القرض الخاص بالشركة التونسية للكهرباء والغاز الربط مع إيطاليا ومستقبلا كل التثقيل سيكون على كاهل المواطن أي أن كل هذه القروض سيتم دفعها على كاهل المواطن حقيقة فإن هذا سيرهق المواطن وسيتسبب في المزيد من التضخم وستؤدي لانهيار سعر الدينار مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى.

سأعطي بعض الأرقام اليوم 23 جويلية لدينا 0,4 تقريبا كنسبة نمو بينما كان من المتوقع أن تكون نسبة النمو تقريبا 2 % لدينا 140 مليار دينار قيمة الدين الخارجي تقريبا ما يضاهي 1,5 أو أكثر أي أكثر 150 % من ميزانية تونس. لدينا 7,5 نسبة تضخم تقريبا ولدينا أكثر من 16 % نسب البطالة وهذا مهم أردت ذكر نسبة البطالة لأن هذا مهم لأنه إذا كان هناك تنمية وهناك قروض لها "impact" على المستوى الوطني فإن نسبة البطالة على الأقل تكون قد انخفضت بعض الشيء وحتى إن انخفضت فإنها لم تنخفض بنسب ملحوظة لأن كل نسبة نمو نقدم بها تقريبا 10 آلاف موظف أو 10 آلاف عامل.

بهذه الوضعية الموجودة اليوم أين سنصل؟ أين نحن ذاهبين؟ لذلك نريد أن نرى عل الأقل إستراتيجية واضحة وإن واصلنا بهذه الوضعية فإننا سنجد يوما ما أن نسبة الدين الخارجي نسبة مهولة جدا ويصبح كل الاقتصاد الوطني مرتهن للمانحين وتصبح استقلالية القرار الوطني مشكوك فيها وتصبح السيادة الوطنية أيضا مشكوك فيها وحتى مبدأ التعويل على الذات يصبح فيه شك فيصبح المواطن عاجزا على تحمل هذا الجانب.

نحن دائما نذكر أن لدينا هجرة الأدمغة، اليوم هاجر أطباء ومهندسون وتقنيون خرجوا من البلاد والعامل العادي خرج أيضا أي أننا لن نجد في مؤسساتنا العمومية الأشخاص المهمة القادرة على التغيير وقادرة على البحث ويمكنها تقديم الإضافة نجدها غادرت البلاد نظرا إلى غلاء المعيشة في تونس ونظرا لعدم الاستقرار إلى غير ذلك لذلك يقرر العمل بالخارج ليرتاح من كل هذا.

لدينا قرض اليوم لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، من المعقول جدا أن نقترض للمؤسسات الصغرى والمتوسطة ولكن لدينا إشكال تعاني منه هذه المؤسسات من سنة 2019 أو من سنة 2020 بعد الكوفيد لدينا إشكال كبير اليوم مطروح في هذه الوضعية وفي المجلة التجارية التي يجب أن تشهد تنقيحا، هناك قضايا الصكوك بدون رصيد والناس التي تم الحكم عليها من أجل هذا عددهم مهول وعدد من هؤلاء الناس الذين لديهم مؤسسات صغرى ومتوسطة لديهم قضايا من أجل صكوك بدون رصيد واليوم يقع التفتيش عنهم ومنهم من هرب خارج الوطن لذلك لا يمكنهم أن يعملوا ولا يمكنهم دفع مبالغ هذه الصكوك يتم التضييق عليهم لا يمكنهم القيام بأي شيء إلا بعد الاطلاع على رصيدهم إلى غير ذلك والبنوك غائبة في كل هذا.

بما أننا نريد دعم المؤسسات الصغرى والمتوسطة علينا إيجاد حل لهذه المؤسسات الموجودة ونمدكم بمدة إمهال معقولة حتى يمكنهم على الأقل تحريك مشاريعهم مرة أخرى ويحدثون حيوية في برامجهم وفي مشاريعهم وفي مؤسساتهم الصغرى والمتوسطة ويصبحوا قادرين على دفع ما عليهم ويقع تدعيمهم بالمراقبة والمتابعة حتى يمكن لهذه المؤسسات أن توفر لنا أكثر ما يمكن من اليد العاملة إذن لابد من ضبط هذه المؤسسات في أقرب الآجال.

وأنا أمام وزيرة التخطيط والاقتصاد يعني عندما أقول وزيرة التخطيط والاقتصاد لابد أن يكون هناك تصور للمستقبل والتصور للمستقبل يتضمن نقاط مهمة ونحن إلى حد الآن لم نتحدث عن مشاريع كبرى وهامة وأهم المشاريع المطروحة اليوم:

أولا، تنقيح بعض المجلات القانونية كما تحدث في هذا الزملاء كمجلة الاستثمار، هذه المجلة نائمة منذ عقود من الزمن فقد عمل بهذه المجلة أشخاص معينون لمرحلة ولوضعية معينة وانتهى، لابد من مراجعة هذه المجلة.

أيضا مراجعة مجلة المحروقات وهذا مهم جدا لأنه إذا كانت دولة تريد أن تقف وتريد أن تتطور وتريد أن يكون لديها حكومة قادرة يجب إعادة النظر في كل العقود المبرمة مع الشركات الأجنبية من سنة 1956. إلى حدّ اليوم نحن نسمع بالأعداد والأرقام ولكن حقيقة لا نرى على الأرض غير ما يتم نشره بالصفحات الرسمية لبعض الوزارات إذن لابد أن تكون لدينا جرأة قوية لإعادة النظر في العقود المبرمة مع المؤسسات الأجنبية حتى يمكننا على الأقل بناء ثروتنا الداخلية ونكون قادرين على التطور.

بخصوص المسائل الأخرى والمهمة البرامج الكبرى المهمة لابد أن يقع التخطيط لها هو إصلاح التعليم من حيث الهيكلة ومن حيث البنية التحتية ومن حيث مناهج التعليم ومن حيث البيداغوجيا وتطلقها الإطارات القادرة هي بطبيعتها تكون الدول.

ثانيا، الصحة وهذا مهم جدا هذا القطاع مهم جدا لا يوجد من لا يتلقى العلاج في البلاد، كل الناس يتجهون إلى المستشفيات للتداوي ليتحصلوا على الأدوية ونتعامل مع الأطباء. إذن هذا القطاع هو قطاع منتهي، قطاع مريض، الصحة مريضة في تونس، إن أردنا معالجتها بأموالنا وببعث استثمارات كبرى من خلالها ولنضمن صحة مواطنينا ونكون قادرين على قيادة المجتمع نحو الأفضل وإن بقيت الصحة على هذا الشكل فلن يكون باستطاعتنا أن نتقدم لأنه إن بقيت الصحة والتعليم على هذا الشكل فلن يصبح بإمكاننا أن نتقدم.

الجانب الثالث وهو الجانب المهم أعتقد هو مؤشر هام للدول وهو النقل سواء كان النقل الداخلي الحديدي والبري أو النقل البحري فلدينا اليوم سفن ترسي على بعد 4 و5 و6 كلم من الموانئ لأنها لا تستطيع أن ترسي في الموانئ لاعتبار هذه الأخيرة غير صالحة للاستعمال.

ولدينا الطيران الذي لابد أن يكون قادرا على تحمل مسؤولياته لأن تونس موجودة في قلب العالم شرقا وغربا شمالا وجنوبا وإن شاء الله بالإرادة والعمل يتحقق الأمل وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم محمود شلغاف غير منتمي، له ست دقائق، تفضل.

السيد محمود شلغاف

شكرا سيدتي الرئيسة،

صباح الخير جميعا،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والطاقم المرافق،

في اليوم الذي يتم تفعيل طوفان الأقصى شكرا لتونس على باخرة المساعدات الغذائية والطبية بقيمة 12 مليون دينار التي قامت بإرسالها يوم أمس لفائدة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة وهذه تعتبر الشحنة السادسة من المساعدات الطبية والغذائية التي ترسلها تونس لغزة بعد إرسال خمس طائرات عسكرية محملة بمئات الأطنان من المساعدات الطبية والغذائية للقطاع.

السلام على أهل غزة الصامدين الصابرين الشامخين رغم تآمر المجتمع الدولي مع الكيان الصهيوني والصمت لتوقيف الإبادة.

السلام على مقاتلي غزة الشجعان أبطال هذا الزمان،

السلام على جبهات الإسناد العربية في لبنان واليمن والعراق وسوريا الصاغين إلى أنين غزة والمستجدين لندائها.

سيدتي الوزيرة، بالنسبة الى مشروع القانون عدد 2024/39 المتعلق بالقرض المسند للجمهورية التونسية من طرف البنك الأوروبي للاستثمار من أجل المساهمة في خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة لإنعاش الاقتصاد التونسي بمبلغ جملي يقدر بـ 170 مليون أورو، نعلم جميعا بأن النسيج الاقتصادي التونسي يعتمد أساسا على المؤسسات الصغرى والمتوسطة بما أنهما يمثلان 90 % من مداخيل مؤسساتنا ويساهمان بنسبة 80 %في الاقتصاد الوطني.

إذن يعتبر دور هذه المؤسسات مهم للغاية في دعم اقتصادنا وتحقيق النمو المستدام وباعتبار أن هذه المؤسسات تضررت بمخلفات كورونا وبالحرب في أوكرانيا لذلك من واجب الدولة دعمها وإصدار التشريعات اللازمة لتحسين أدائها في هذا الإطار يندرج مشروع القانون عدد 2024/39.

لكن كلمة الحق هذه في الكثير من الأحيان تفهم باطلا حيث أن هناك عدة بنوك تسند قروضا بالولاءات والمحسوبية وبعقلية الأقربون أولى بالمعروف، إذن المطلوب هو حسن إدارة التمويل لتطبيق الشفافية وللتدقيق وللمتابعة في إسناد القروض.

الموضوع الثاني الذي سأتحدث فيه، أريد أن أتوجه به مباشرة إلى سيادة رئيس الجمهورية:

سيدي رئيس الجمهورية، منذ أكثر من خمس سنوات كل من يريد التنقل لجزر قرقنة وخاصة منهم الشباب يتعرض لصعوبات كبرى للدخول للجزيرة لوجود بوابات أمنية تمنعهم من ذلك بدء بالراغبين في العمل في قطاع البناء أو الفلاحة أو الصيد البحري مرورا بالراغبين في زيارة الأهل والأصدقاء وصولا إلى الراغبين في السياحة الداخلية. كل هذه المجموعات وخاصة منهم الشباب متهمين بمحاولة الحرقة حتى يثبتوا ما يخالف ذلك.

سيدي رئيس الجمهورية، عندما نأخذ عينة بشرية متكونة من مائة شخص ومنهم على سبيل المثال عشرة أشخاص يرغبون في الحرقة ما ذنب تسعين شخصا الآخرين الذين من بينهم من يريد الذهاب للعمل ومنهم من يريد زيارة الأهل والأصدقاء ومنهم من يريد الذهاب لقرقنة من أجل السياحة الداخلية.

سيدي رئيس الجمهورية، متساكني قرقنة وزوارها يتساءلون هل أن الحرقة من الجمهورية التونسية تكون من قرقنة فقط؟ حسب علم الجميع الحرقة من تونس تتم من كامل الشريط الساحلي الذي يمتد على طول 1300 كلم. هل أن قرقنة تنقصها عزلة حتى نضيف إليها العزلة بمنع الراغبين في زيارتها والدخول لها؟

إن هذا الإجراء قد انعكس على الدورة الاقتصادية في جزر قرقنة خاصة خلال الموسم الصيفي فالتاكسي لم تعد تعمل كما كانت تعمل سابقا ولا المقاهي تعمل كما كانت ولا بائعي الأسماك يعملون كما كانوا سابقا ولا المطاعم ولا المنتزهات ولا النزل يسترزقون كما كانوا سابقا.

سيدي رئيس الجمهورية، ليكن في علمكم بأنه تم إرسال عدة عرائض حول هذا الموضوع إلى السيد رئيس الحكومة والى السيد وزير الداخلية ومن بينهم عريضة ممضاة من طرف 120 نائبا في مجلس نواب الشعب يطالبون فيها بعدم خرق الفصل 30 من الدستور برفع التضييق على حرية التنقل إلى جزر قرقنة وهذا لا يعني عدم التثبت في الهويات.

سيدي رئيس الجمهورية، حماية شريطنا الساحلي كامل شريطنا الساحلي باستعمال التجهيزات الحديثة وبعيدا عن الرشوة والارتشاء هو الكفيل وحده للوقوف أمام ظاهرة الحرقة والتحريق.

فالرجاء من سيادتكم التدخل سريعا من أجل رفع هذه المظلمة المسلطة على متساكني قرقنة وزوارها منذ أكثر من خمس سنوات وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للسيد الزميل المحترم حاتم لباوي عن كتلة صوت الجمهورية، له ست دقائق، تفضل.

السيد حاتم لباوي

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بوزارة التخطيط والاقتصاد،

لا يعتبر الاقتراض مشكلا خاصة إذا توجه للاستثمار لكن متى سيصبح مشكلا؟ حين يصبح عادة وسلوكا فهذا يصبح خطيرا ونحن اليوم على مستوى البرلمان ليست المرة الأولى ولا هي الخامسة ولا العاشرة التي نمضي فيها على قرض.

لكن ما يطرح أن هذا القرض ليس بالاستهلاكي ونتمنى أن يكون في مكانه نخشى ما نخشاه فالسيناريو اللبناني بدأ هكذا بالقروض حتى أنهم تعودوا على القروض ثم غرقوا الى هذه الساعة من يومنا.

سيدتي الوزيرة، عندما نقارن نفقات الاستثمار بين سنة 2010-2024 كانت 25% واليوم 7% وكأن الدولة لا يعنيها دفع التنمية. ستقولين لي سددنا الديون الخارجية لسنة 2023 وديون 2024 الى

حد هذه الساعة وحافظنا على الموجودات ولدينا حتى من الفوائض الأمر جميل لكن كل هذا لا يعني المجتمع الدولي والجهات المقرضة على سبيل الذكر "FMI" ولا يعني الشعب التونسي الذي يريد التنمية والشغل وانخفاض الأسعار وبنية تحتية وماء وأصلا لا تعنيه هذه الأرقام وربما لا يفهمها.

وهنا أفتح قوسا حول التضخم المالي الذي استقر وما زال في الارتفاع ويتواصل في كل شهر ويرتفع قليلا كنا 7.2 في شهر ماي ويقدر اليوم بـ 7.3 وربي يقدر الخير رغم مجهودات البنك المركزي في كبح التضخم إلا أنه صراحة يبدو أنه فشل في الضغط عليه وأفسر ذلك ربما يعود السبب الى استقلاليته فلم تصل تونس يوما ما الى هذه الدرجة من التضخم عندما كان البنك المركزي غير مستقل.

وهنا سيدتي الوزيرة أسألكم وأسأل حكومتكم ماهي مخططاتكم لمقاومة التضخم أو لمقاومة هذا الانفلات التضخمي؟ من حسن الحظ لم يصل بعد الى رقمين وأتمنى أن يتراجع ولا حلول لمقاومة التضخم إلا بدفع التنمية.

وعندما أرى اليوم قرضا لدفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الانتعاش الاقتصادي فهذا يفرح ويبشر بالخير لكن نأمل أن يودع هذا المال في مكانه.

قلنا لا حلول إلا بدفع التنمية لكن لا حلول أيضا إلا بتخفيض نفقات الدولة ولم نر تخفيضا في نفقات الدولة فعند الدخول الى أي إدارة تلاحظ أنّ الضوء مشتعل وحتى هذا المجلس وهذه القبة فتستهلك الأضواء المحيطة، الكثير من الكهرباء وكل هذا على نفقات الدولة بالإضافة الى السيارات والبنزين وأيضا المكيفات الهوائية ولا داعي لأفسر نفقات الدولة وأمر حتى الى استيراد الفنانين بالعملة الصعبة فما يستورد بألاف الملايين والمليارات ولا نستورد المواد الأولية التي ينبني عليها الاستثمار والتنمية والتي ستدر المال حتى على مستوى الجباية.

شعارات رئيس الجمهورية شعارات رائعة جدا وطامحة ولو اتبعناها توصلنا فعلا الى الدولة الاجتماعية لكن هل أن هذه الحكومة قادرة فعلا على بلورة هذه الشعارات الى مشاريع والى برامج اقتصادية؟ أعتذر لكن أصبحت أشك في بعض الأحيان أن هذه الحكومة قادرة على بلورة هذه الشعارات باعتباري رجل علوم صحيحة لدي الصفر والواحد فمثلا على مستوى ولاية القصرين كل المشاريع 100% من المشاريع معطلة منذ سنة ونصف لم يحلحل مشروع واحد وهذا يفسر العجز على مستوى السلطة الجهوية وربما حتى المركزية وأقول 100% وأتحدّى أن يمدوني بمشروع واحد تمت حلحلته.

وحين أتحدث عن عمال الحضائر في شعار القطع مع التشغيل الهش وهذا شعار رئيس الجمهورية شعار إنساني وشعار جميل يا ليت سوّيت هذه الوضعيات حين صدور قرار بتسويتها لقد احتفل الناس آنذاك. اليوم بعد تسوية وضعيات عمال الحضائر مثلا وأعطيك مثالا عامل حضيرة بإدارة السدود بوزارة الفلاحة هو بالأساس هشّ لم يتقاض راتبه مدة 13 شهرا وهو لا يعمل بالقرب من منزله بل في إحدى ولايات جندوبة او طبرقة وفي مناطق السدود لا نقل ولا سكن ثم لا خلاص أجور هل هذه إنسانية؟ وهل هذا قطع مع التشغيل الهش؟ وهل هذا شعار السيد رئيس الجمهورية؟

ثم عن الفساد وضحاياه الذين تتم هرسلتهم وأحدثكم على معمل الحلفاء فلم تتم تسوية وضعية ضحاياه الى حد الساعة رغم طلب رئيس الجمهورية بذلك...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم محمد الماجدي عن كتلة لينتصر الشعب له خمس دقائق فليتفضل.

الكلمة للسيد الزميل المحترم صابر الجلاصي عن كتلة الأمانة والعمل له أربع دقائق فليتفضل.

السيد صابر الجلاصي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط وكل الطاقم المرافق لك،

مرة أخرى اليوم نجد أنفسنا أمام قرض بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار بما قيمته 170 مليون أورو والهدف يعرفه الجميع هو الانتعاش الاقتصادي. ولن ندخل في التفاصيل باعتبار مدة السداد عشر سنوات وثلاث سنوات فائض ولكن اليوم السيدة الوزيرة سأعيد عليك الكلمة التي قلتها لك في أول لقاء كان لك في رحاب مجلس نواب الشعب.

وزارتكم هي وزارة تخطيط ووزارة سيادة ووزارة تخطط للنقل والفلاحة والمؤسسات والصناعة والبنية التحتية والصحة وكل التونسيين مشمولين بالتخطيط في وزارتكم واليوم سأقول لك صحيح حين نرى 170 مليون موجهة للانتعاش الاقتصادي وهنا يوجد ثلاثة أصناف 70% مؤسسات صغرى تشغل أقل من 250 و30% تشغل بين 250 و3 الاف.

السيدة الوزيرة، سأنقل إليك نبض الشارع ونبض المؤسسات الصغرى والمتوسطة وهذه المؤسسات كانت لها تجربة بعد الكوفيد وبعد أن كنا اليوم نتحدث عن 960 ألف مؤسسة صغرى ومتوسطة تساهم بأكثر من 80% من النسيج الاقتصادي هي عاجزة ومعطلة ومفلسة في أغلبها. وحتى المحاولات التي قمتم بها من قبل كوزارة و"plateforme" لم يستفيدوا منها واليوم ننقل لكم نبض الشارع ونقول بأن ما أنجز من السابق لم يكن في إطار معادلة اجتماعية واقتصادية فهناك شركات تحصلت على مليار وهناك شركات كبيرة تحصلت على مليار وخطوط الدعم وجدت لمؤسسات صغرى ومتوسطة ولن ندخل اليوم للحديث عن الشفافية والنزاهة لأننا نعرف أن هناك أيضا مؤسسات بنكية ومؤسسات مالية هم المساهمين في بعض الشركات وهذه نقطة استفهام.

اليوم في لقاء مع السيد رئيس الجمهورية يؤكد على جملة من الثوابت في مجملها أن يكون الاقتصاد وطنيا قائما على انخراط الشعب التونسي السيدة الوزيرة على خلق الثروة وعلى نسبة نمو حقيقي لا على أساس نسبة نمو مغلوطة. وهنا قلنا في نقاش الميزانية في السنة الفارطة حين تحدثوا عن 3% نسبة نمو، قلنا أنه يجب أن نكون واقعيين اليوم يعني أننا وصلنا 0.9 بصعوبة واليوم نريد أن نرفع وتكون لدينا نسبة نمو مثلما حلمنا بها وصوروها وسوّقوها لنا يجب اليوم أن نضبط توزيعا عادلا لهذه القروض على مستوى هذه المؤسسات.

اليوم السيدة الوزيرة، أريد أن أقول أن الإشكال ليس في التطبيقات ولا في القروض ولكن هذه المؤسسات هي القائمة وقع تسجيل 12 الف مؤسسة بعد الكوفيد ولكن لم تتحصل منها الا 900 فقط فأين البقية؟

فإذا أردنا إنقاذهم وهذا واجبنا وتأتيني مؤسسات صغرى وأتدخل لصالحهم وتصوري السيدة الوزيرة آخر تدخل لي مع صاحب مؤسسة صغرى تدخلت له للحصول على مورد رزق يعني مؤسسة صغرى يريد الحصول على مورد رزق من الولاية بـ 3 ألاف دينار للعيش وليس لإعادة الإنتاج.

إذن أريد أن أؤكد اليوم على الثوابت الاجتماعية والاقتصادية والتوزيع العادل للثروة الاقتصادية وتسجيل الولوج لهذه المنصات وهذه القروض واليوم حين تحدد لي "plateforme" وتكون "les paramètres" فيها صعبة فان هناك عدة مؤسسات تقول بأنه لا يمكنها الجدولة ولا يمكن أن أحقق "questionnement" فسهلوا لهم حتى ينخرط الناس وتدور العجلة.

وأعيد القول فالأيادي المرتعشة لا تجيد صناعة التاريخ ولا تجيد البناء ونريدك السيدة الوزيرة أن تكوني على رأس وزارة سيادية بامتياز يد وقبضة قوية والسلام.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم عبد الجليل الهاني عن الكتلة الوطنية المستقلة، له عشر دقائق، تفضل.

السيد عبد الجليل الهاني

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

السيدة الوزيرة، في تواصل للجلسات التي قمنا بها على مستوى لجنة المالية والردود ومسألة الاقتراض والأمر الذي تتبعه صحيح أننا صادقنا في ميزانية 2024 على نسبة من الاقتراض موجودة في الميزانية وهذا القرض وغيره من القروض التي صادقنا عليها منذ بداية السنة الى اليوم تبقى داخل الحزمة التي صوتنا عليها في قانون المالية لسنة 2024.

لكن طرحنا عليكم نفس التساؤل على مستوى اللجنة ونريد أن نعيده لأننا بصراحة لم نجد إجابة على مستوى اللجنة وهو مدى ارتباط كل الميزانية بما وقع التنظير له وهو نسبة النمو وسعر بيع البرميل الخام من النفط المترابط بالميزانية.

إذن سنتخذ اتجاها واحدا في أن نحقق ما وضعناه من اقتراض ونوفر الدعم لميزانية الدولة وأموال الاستثمار أيضا في نفس الاتجاه يجب أن نفكر كيف ندفع بعجلة التنمية ونسبة النمو والى حد الآن وقد تجاوزنا اليوم سبعة اشهر من السنة تبقى نسبة النمو محتشمة مقارنة بما وقع تدوينه في ميزانية الدولة لسنة 2024 المقدرة بـ 2.1 وأين نحن من ذلك حيث لم نصل اليوم الى 0.2 أو 0.3 لكن يمكن أن تكون هناك بوادر تحسن في الفترة القادمة وان شاء الله يشهد اليوم القطاع السياحي انتعاشه نوعية وكذلك الإنتاج الفلاحي ان شاء الله يتحسن إنتاج الحبوب بصورة مهمة في التجميع اليوم وصلنا تقريبا 6 ملايين قنطار.

هذه المؤشرات من شأنها ان تحسن قليلا من نسبة النمو لكن ما نعيد قوله أن التداين ليس عيبا وعدة دول متقدمة وكبيرة ويصل اقتصادها الى نسبة تداين بـ 200% من دخلها لكن ماذا فعلنا بهذا التداين؟

لقد وفروا الاستثمارات بهذا التداين التي بدورها وفرت النمو والتشغيل وفكّت المشاكل الاقتصادية وهنا السيدة الوزيرة أعيد مثلما تفضل بعض الزملاء ان وزارتكم وزارة سيادية واعتبرها كذلك والعمل الموكول لها هو لحمايتنا اليوم وحماية الأجيال القادمة على مدى السنوات القادمة.

لذلك نريد أن يكون التخطيط في مستوى المرحلة لهذه السنوات القادمة وتعرفون ان البلاد مقبلة على شح مائي كبير وعلى صعوبات أكبر وعلينا مواجهتها اليوم والاستعداد للقيام بها في إطار مخطط متكامل مما يعني السيدة الوزيرة ان نخطط لتحقيق نسبة نمو تفوق ما نحققه اليوم فاذا سنعدل اليوم ونصل 2.1% فيجب في غضون الستة أشهر هذه ان نحقق نسبة نمو 4 او 5% حتى نحقق 2% باعتبار اننا سنتدارك النقص الحاصل في السداسية الأولى.

نرجع لوزارة الخطيط وما أدراك ما وزارة التخطيط السيدة الوزيرة في مستوى 2023-2025 نقول بان البرنامج ربما بصدد تنفيذ أجزاء منه في المخطط ووقع التغاضي على أجزاء وهناك طلبات مجالس جهوية للتنمية عرضت ولكن لم تأخذ بعين الاعتبار واليوم لنتجاوز كمجلس نواب فبعد مرور سنة ونصف اليوم في المجلس نريد العمل على المخطط التنموي 2026-2030 بصورة تشاركية ومع المجلس الثاني للجهات والأقاليم الذي وقع إحداثه سنضع الخطوط العريضة ومن الطبيعي ان ينطلق عليه العمل وحتى نعرف ذلك نريد أن تكون مجلة الاستثمار وقانون الصرف وإعادة هيكلة المؤسسات العمومية هي المحاور الثلاثة الكبيرة التي يجب أن نعمل عليها في هذا المخطط مع الأخذ بعين الاعتبار النقائص الموجودة والتي ستثيرها المجالس المحلية والجهوية حتى تكون موجودة في مخطط التنمية.

السيدة الوزيرة، من الضروري ربط البحث العلمي بالتخطيط فيتخرّج لدينا اليوم قرابة 10 ألاف طالب وينجزون مشاريع نهاية المرحلة التي يسمونها "PFE" وتركنا كلها في الرفوف ولم نر تفعيلا لها ولا دورا لوزارة التشغيل أو وزارة التنمية أو وزارة التخطيط لاستقطاب هذه المشاريع والأخذ بجزء كبير منها الذي يمكن تحقيقه فليست كل المشاريع نظرية هي مشاريع قابلة للتحقيق على أرض الواقع عند توفير الآليات لهؤلاء الشباب وإعطائهم " guide de travail" وتوفير المناخ الملائم لهم وهذا إن شاء الله يجب إيجاده في مجلة الاستثمار لدفع التشغيل وتحقيق هذه البرامج والأطروحات التي قدموها وتتضمن العديد منها مساهمات للتقليص من مسألة التشغيل.

السيدة الوزيرة، لسائل أن يسأل لماذا البنوك اليوم لم تشتر بمفردها هذه القروض؟ لماذا الدولة سعت إلى الاقتراض لفائدة البنوك التونسية؟ وأعتقد أن الجواب ليس غريبا وهو أن البنوك التونسية غير قادرة للخروج على السوق الخارجية لغلاء كلفة التمويل وهنا تدخلت الدولة لتأخذ بنسب معقولة لكن النسب التي نراها اليوم في خط التمويل وكانت وزارة المالية أخذت في مناسبتين 114 مليون أورو ومعها 7 مليون دولار وفي مرة أخذت 213 مليون أورو و13 مليون دولار هذا ما أخذته من البنوك المحلية من العملة الخارجية ونسبة الفائدة كانت 5 % في الأورو و5.75 بالنسبة الى

الدولار وهي نسبة يمكن أن تقارن بالنسبة إلى ما تقترض به الدولة الآن لفائدة البنوك والشروط التي وردت في الإقراض بنسبة "TMM" مع فائض زائد 3% هو فائض معقول بالنسبة إلى هذا القانون المعروض علينا لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

وهنا نرجع السيدة الوزيرة الى مدى جدوى وجود بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة في هذه الحالة وأين هو في هذا القانون؟ أظن أن هذا البنك تعرض الى صعوبات ومعظم المؤسسات التي اقترضت منه ونسبة التغطية والخلاص بالنسبة الى هذه القروض انتهت وكانت متدهورة وأصبحت هذه المؤسسة تشهد صعوبات كبيرة وأظن الى حد الساعة دون رئيس مدير عام أو أن هناك مدير عام بالنيابة. وأقترح جزءا من هذه الأموال أو تخصيص مبالغ لتطهير ديونه وإعادة رسكلة هذا البنك حتى يتحمل جزءا من تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي يجب أن يتولى القانون حماية القليل من هذه المؤسسات المصنفة عند البنك المركزي وان كانت هذه المؤسسات اليوم لا نرفع عليها أو لا نعطيها القليل من الأكسيجين لإخراجها من التصنيف الموجود على مستوى البنك المركزي والذي يجعلها لا تتمكن من الاستناد الى البنوك لنيل القروض.

فكل من يذهب للبنك لاستلام قرض يجدونه مصنفا فالبنوك التجارية و"leasing" لن يعطوه أموالا الحل اذن في إيجاد خط تمويل عن طريق بنك المؤسسات الصغرى والمتوسطة حتى نخرج في مرحلة أولى هذه المؤسسات التي تشهد صعوبات والتي في أغلبيتها انقرضت وانحلت ويواجه المسيرون فيها عقوبات سجنية باعتبار مشكلة الصكوك غير المدفوعة ومشاكل مع الضرائب ومع "CNSS" فيجب أن يكون المشروع متكاملا واذا أعطينا هذه الأموال ونتركها للبنوك دون متابعة جيدة للعملية التي سيقومون بها ولمن سيتم منحها فالبنوك تريد أن تضمن نفسها باعتبار أنه إن جاءها من تكون حالته المالية غير مستقرة وغير جيد لا يمكنوه من القرض ويتم الانتقال إلى الحريف المنظم وهذه حالات شهدناها في فترة الكوفيد حين صدر القانون في مدّ هذه المؤسسات بالقروض فالمؤسسات التي كانت مدينونة في قسط أو قسطين من القرض وليست مصنفة بعد لم تتمتع بالقانون وبالمال الذي طرحته الدولة فالبنوك تريد دوما الربح ولا تقبل الخسارة.

أريد أيضا السيدة الوزيرة مثلما انبثق منتدى الاستثمار لجلب الاستثمارات الخارجية فالمناخ الذي يعيش فيه المستثمر التونسي اليوم صعب نوعا ما وهو متخوف من دولة الجباية ومن كثرة الجباية. وقد ساهم عدم الاستقرار الجبائي بشكل كبير في عزوف المستثمرين لأننا في كل سنة نقوم بسن قانون ونصدر له أداءات وطلبات جديدة فالحل في الاستقرار الجبائي مطلوب في هذه المرحلة حتى يحصل المستثمر على الثقة ويعود الى العمل ونود تمكيننا من عديد اللقاءات معهم مثلما كانت لنا لقاءات مع مستثمرين أجانب...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للزميل المحترم، الكلمة للسيد الزميل حسن جربوعي عن كتلة الأحرار له ثلاث دقائق تفضل.

السيد حسن جربوعي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق،

تقريبا الأسئلة تتمحور حول مشروع القانون، لماذا السيدة الوزيرة اخترنا البنوك ببنوك دون سواها؟ ماهي الشروط التي اخترنا فيها البنوك للتمويل وإن كان البنك الموجود لدينا هو لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة أو البنك التونسي للتضامن إن كان موجود لدينا بنك ينسق مع هذه المؤسسات لماذا تم إسناد هذا القرض لبنوك أخرى مغايرة للبنك الموجود لدينا والدولة لديها البنك التونسي لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة؟ لماذا لم يتكفل هو بهذه القروض؟ وماهي نسبة الفائدة بالنسبة إلى أصحاب المؤسسات في القرض الذي سيحصلون عليه؟

كما أسلفنا القول فإن التداين ليس عيبا ولكن العيب حين يكون لدينا الحل الوحيد هو في القروض والسؤال هو ماهي استراتيجية الوزارة في خصوص هذه المؤسسات؟ قد اقترضنا في هذا العام فهل سيكون نفس الاقتراض في العام المقبل؟ ماهي الاستراتيجية التي ستتوخاها الوزارة للنهوض بهذا القطاع وهو قطاع المؤسسات الصغرى والمتوسطة؟

سؤال آخر في ظل التغيرات المناخية والشح المائي وفي ظل الوضع الذي تعيشه البلاد ماهي استراتيجية الوزارة؟ فوزارتكم هي وزارة ذات سيادة ولا نتحدث عن الحلول الوقتية للغد والعام المقبل بل نتحدث عن المخططات مثلما كانت في السابق مخطط ذا مدى قريب أو متوسط أو بعيد وما هو المدى البعيد الذي ستعمل عليه البلاد؟ وما الذي نريده بالضبط لهذه البلاد؟ نحن نتحدث عن سيادة غذائية سيادة وطنية ماهي الخطوط العريضة التي رسمناها تحديدا؟ وكيف سنحافظ على وضعيتنا وعلى بلادنا في ظل التغيرات الجيوسياسية والتغيرات المناخية والوضع الذي تعيشه البلاد؟

وأعيد القول بأن التداين ليس عيبا لكن أخذنا قرضا فما هو الحل في الغد؟ وحين نرى أن هناك قرضا من البنك الإيطالي تقريبا 186 مليار فإذا ركزنا في الفلاحة ووضعنا القليل من الإستراتيجيات في البلاد لخرجنا بأكثر من هذا القرض. فنحن نقترض للقمح وللأعلاف والمحروقات، حسنا أخذنا القرض في هذا العام باعتبار الوضعية الصعبة ولستم أنتم من يتحملون المسؤولية بل الوضع السياسي الذي عاشته البلاد فيه عدة تقلبات فماهي الحلول إذن؟ وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للسيد الزميل المحترم ظافر صغيري عن الكتلة الوطنية المستقلة له خمس دقائق تفضل.

السيد ظافر صغيري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والطاقم المرافق،

تقول أرقام المعهد الوطني للإحصاء أن هناك 3800 شركة متوسطة وصغيرة أغلقت خلال سنتي 2020 و2021 والأرقام هذه متضاعفة في السنوات الموالية.

كما تقول أرقام المعهد الوطني للإحصاء انه من الثورة لليوم أكثر من 140 ألف شركة متوسطة وصغيرة أغلقت في تونس وحين اقرأ اليوم التقرير المرتبط بالقرض في الحقيقة هناك إشكالية واضحة وصريحة في تعريف الشركات الصغرى والمتوسطة. يعني اليوم 70% من القرض سيخصص للشركات التي تشغل أقل من 250 عامل و30% للشركات التي تشغل 3 ألاف عامل، فبأيّ منظور؟

فإذا كان البنك الأوروبي الذي أخذنا منه القرض هو الذي يصنف الشركات بهذا المنظور ويعتبر الشركة التي تشغل 3 الاف عامل هي شركة صغرى ومتوسطة ويمكن هذا من المنظور الأوروبي لكن اليوم في تونس كم لدينا من شركة أصلا في تونس تشغل 3 الاف إذا أقصينا الشركات العمومية فماهي الشركات الخاصة التي تشغل أكثر من 3 ألاف؟ سنجدها تعد على أصابع اليد الواحدة.

وحتى تعريف رأس المال 15 مليون دينار أو حتى أورو يعني الأرقام حقيقة كبيرة ولا تعكس الواقع التونسي وإذا كنا سنطبق هذا القرض الذي من المفروض انه سينقل ويساعد الشركات الصغرى الموجودة في تونس وهو نسيج اقتصادي وهو كبير 98 او 99% من الشركات صغرى ومتوسطة إذن وحقيقة في تعريفنا هنا يجب أن نعيد تعريف هذه الشركات لأننا حين نسير أصلا في شروط إسناد القروض ماذا نجد؟ نجد أن الشركات التي يمكن ان تحصل على هذه القروض هي الشركات التي لديها "assise financière stable" والتي لديها حسابات واضحة ودون إشكاليات في النهاية أتساءل هل أتينا بالقرض لمساعدة الشركات المتعثرة أو للشركات واضحة الأمور؟

اليوم الشركات التي لم تغلق أصلا ولم تدخل في أزمات بعد الكورونا هي شركات قوية ولديها "assise" جيدة ومالكوها غير مصنفين في البنك المركزي وليست لهم مشاكل صكوك وبياناتها المالية قوية فهل أن هذا القرض لتدعيم القوي وهو واضح وموجود في السوق أو لإنقاذ وانتشال مئات آلاف الصغار والمتوسطين الذين هم حقيقة يعانون وليسوا "éligibles" لهذا القرض؟

وفي النهاية في تونس لدينا تقريبا من يستحقون التمويل أقل من 5 ألاف دينار وجدنا لهم الحلول ولا مشكلة في ذلك وما بين 5 الاف و40 ألف تقريبا شركات التمويل الصغرى تقوم بالواجب وما بين 40 ألف و200 ألف نعتقد أيضا أن بنك التضامن يقوم بواجبه ولكن أين يكمن المشكل؟ المشكل هو في التمويل الذي يفوق 200 ألف دينار ويصل الى 2 مليون دينار وهنا تتطلب الشركات التمويل والمفروض أن "BFPME" هو من يقوم بهذا الواجب فالبنك مفلس ولا تقوم بواجبها وهنا يجب أن ندعم لأن الشركات التي تحتاج الى تمويلات أكثر من 2 مليون دينار هي تقريبا الشركات الكبرى والتي لها "assise financière" واضحة.

ولنا "GAP" في تونس ولدينا مشكلة في الشركات التي تستحق التمويل أكثر من 200 ألف دينار الى 2 مليون دينار ولم نجد لها أي حل عن كيفية تمويلها ونعتقد ان خط تمويل مثل هذا يمكن ان يكون حلا لكن هذه الشركات تعاني وليست "éligible" ولا تمتلك "les critères d'éligibilités " الخاصة بهذا القرض. اذن حين تمتع بلادنا بهذا القرض يجب أن يحل المشكلة المتعسّرة لهؤلاء الناس ونعتقد أيضا أن الحلول في تبسيط الإجراءات والتعقيدات الإدارية وفي تخفيض الضرائب وفي مرافقة الشركات المتعسرة وتوجيه المستثمرين أيضا للاستثمارات الصحيحة حتى يقوى التشغيل ويبقى حقيقة حجر الزاوية في كل هذا هو قانون الصرف الذي لم يتم إلى الآن إحالته من قبل الحكومة لمجلس النواب ونعتقد أنه يحل عدة مشاكل وبالطبع معضلة المعضلات الى الآن ليس لدينا مجلة استثمار وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الان للسيد الزميل المحترم النوري جريدي عن الكتلة لينتصر الشعب، له خمس دقائق، تفضل.

السيد النوري جريدي

شكرا، يوما ما سيلعن التاريخ هذا المجلس وهذه الحكومة بمن شارك فيها ورحل عنها وكل من يشارك فيها الآن ستصنفها كتب التاريخ بأنها حكومة أسوأ مسرحية سياسية في تاريخ الشعوب. كيف لا ونحن في 2024 نودع ظهرية الإهمال لمواطنة من ولاية قفصة تموت وهي بصدد الولادة، 355 ألف نسمة في قفصة بمستشفى بدون طبيب تخدير ولا طبيب إنعاش تضطر للسفر 70 كلم لتموت في الطريق. مهانة ما بعدها مهانة وحقرة ما بعدها حقرة.

شابة في الثلاثينات ذنبها الوحيد أنها من ولاية قفصة المنكوبة بيئيا واقتصاديا واجتماعيا وصحيا، رحمها الله رحمة واسعة ولعن من تسبّب في موتها، أعتبر أن هذه المرأة هي ضحية حرب إبادة تخاض ضد هذه المناطق الداخلية المنكوبة، وزير الصحة ومصالح وزارته مسؤولون أمام الله بذنب هذه الروح التي أزهقت، كما أن والي قفصة والمندوب الجهوي للصحة للولاية ومصالحهم مسؤولون أمام الله بذنب هذه الروح التي أزهقت، دفعت دفعا إلى ولادة طبيعية وكان من المفروض أن تلد ولادة قيصرية، دفعت إلى نزيف حاد أودى بحياتها وبماذا تقدّر حياتها أمام حكومة الفشل الذريع والشنيع وحكومة الزهايمر السياسي؟

ألم أقل لكم بماذا ستفيدنا إحصائياتكم وأكاذيبكم ومغالطاتكم وصوركم ومؤتمراتكم وسوف وسنعمل وسنخطط؟

هذا المجلس سيلعنه التاريخ يوما لأنه جزء من المهزلة يشرّع ويصوّت لقروض حكومة فاشلة أغفلت كل القطاعات، مجلس يشرع لسماسرة المال والمصالح، سيلعنه التاريخ وحكومة سيلعنها التاريخ وسيلعنها الشعب لأنها ضد إرادته وضد كرامته. اسألوا المعطلين عن العمل، اسألوا المجّوعين والفقراء، اسألوا المعاقين، اسألوا الشيوخ والأرامل والأيتام، اسألوهم عن قروض الحكومة، القروض والأوهام، اسألوا السند عن مشاريعها الصحية المعطلة وعن السماسرة في ولاية قفصة، اسألوا بلخير المنكوبة في أبسط حقوقها الدستورية، اسألوا القطار عن واحتها وعن فلاحتها، اسألوا كل المناطق الداخلية التي تعاني من انقطاع الكهرباء في هذا الحر القاتل، اسألوا أهالينا في كل مكان الماء الصالح للشراب، لماذا لا يتم قطع الماء والكهرباء عن النزل؟ الأجانب الذين يأتون إلى تونس يتجولون وبمبلغ زهيد يأكلون ويشربون ويستحمون ويذهبون إلى البحر والتونسيون محرومون في بلادهم ومحقورون.

إنجازاتكم صفر: تهميش تفقير تكبيل الأفواه اعتداء على الحقوق والحريات إذا وصل الأمر إلى حده انقلب إلى ضده. لا تريدون الاستماع إلى مشاغل شعبكم أصواتهم ستصم أذانكم يوما ما بل قريبا جدا.

يا حكومة الأكاذيب والبروتوكولات والتفاهات، قرض عدد 39 /2024 لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي، على من تمثلون؟ من تغالطون؟ هل مازالت مؤسسات صغرى ومتوسطة في البلاد.

يمكن أن تكون المشاريع المؤهلة للانتفاع بموارد خط التمويل منتصبة في أي مكان من الجمهورية التونسية. كذب بعينه مناطق بدون كهرباء ولا ماء ولا طرقات وبدون تطهير وبدون خدمات وتريدون أن يأتيها المستثمرين؟" يخادِعُونَ اللَّهَ وَالَّذِينَ آمَنُوا وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ".

القرض الثاني دعم الميزانية العامة للدولة التونسية، هل أنتم بصدد استغبائنا؟ هل تستهينون بذكاء الشعب؟ لقد استغبى الذي سبقكم الشعب ورحل، متى ستسددون هذا القرض؟ 31 سنة إمهال و2056 يتم الشروع في سداد القرض بعد مائة سنة من الاستقلال تريدون ترحيل أجيال وأجيال.

الحصيلة: تحية لقدرتكم على...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للزميل المحترم السيد فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ثلاث دقائق. المقعد رقم 138. تفضل.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط،

السيدة الوزيرة، أغنية الشيخ الإمام الشهيرة عنوانها "البحر يضحك" للأسف الشديد الشريط الساحلي في تونس اليوم يبكي ويستغيث، هذا الشريط الذي يمكن أن يتحوّل إلى مورد استثمار ويمكن التعويل عليه فيما يسمى بالاقتصاد الأزرق لإيجاد حلول وموارد تحتاجها بلادنا في هذه الفترة وسأنطلق بالحديث عن واقعة هزت يوم أمس الشريط الساحلي بمعتمدية قصيبة المديوني حيث استيقظ السكان والمواطنون على مشهد أسماك ميتة تطفو على الشاطئ هذا إلى جانب الأضرار الجسيمة التي تسببت فيها الوضعية البيئية لهذا الشاطئ على صحة المواطن.

السيدة الوزيرة، مع الأسف الشديد معتمدية قصيبة المديوني مصنفة الأولى على مستوى وطني في الأمراض السرطانية عفانا وعفاكم الله.

السيدة الوزيرة، قصيبة المديوني مصنفة الثانية في مستوى البحر الأبيض المتوسط في الأمراض السرطانية عفانا وعفاكم الله جراء الوضع البيئي لهذا الشريط الذي تحول حقيقة إلى نقطة سوداء تستوجب تدخل كل الجهات وتجدر الإشارة السيدة الوزيرة أنه منذ سنة 2008 شرعت الجهات المعنية في البحث عن حلول وهي متعلقة خاصة بمضخة التطهير الموجودة هناك. هذه المضخة الموجودة كان من المفروض أن تستوعب حاليا 1200 م إلا أنها تعمل على حوالي 10 آلاف م وهذا ما يجعل المضخة غير قادرة على مجاراة الوضعية وأصبحت تضخ في الشاطئ الذي تحول إلى وضعية سيئة جدا.

إذن رصدت فيما مضى ميزانية تقدر بحوالي 40 مليار ولكن لأسباب عديدة تم التخلي عن هذا المشروع ولم تبق تلك الميزانية وفق القانون والتراتيب الجاري بها العمل. اليوم أصبحت الحاجة ملحة لإعادة النظر في هذا المشروع والذي أصبحت تقدر تكلفته بحوالي 170 مليار اتصلت بالأمس بإطارات وزارة التطهير وتم إعلامي أنه تمت مراسلتكم السيدة الوزيرة، المرجو البحث عن مصادر تمويل، المرجو وهذا نداء موجه من أهالي قصيبة المديوني بل نداء ليس من أهالي قصيبة المديوني فقط لأنه عندما سنتوصل إلى حلول لهذه المحطة سيستفيد منها شريط ساحلي ممتد من المنستير وصولا إلى معتمدية البقالطة الوضعية البيئية سيئة وشكرا ووفقكم الله.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للزميل المحترم السيد المنصف المعلول عن كتلة الأمانة والعمل.

الكلمة الزميل المحترم السيد بلال المشري.

السيد حاتم الهواوي، السيد رضا الدلاعي.

أرجو من السادة الزملاء الآتي ذكرهم الالتحاق بالقاعة لأخذ الكلمة على التوالي وهم السادة: سامي الرايس، رضا الدلاعي، عزيز بن الأخضر، حاتم الهواوي ومحمد الماجدي وبلال ابن المشري.

الكلمة للسيد المنصف المعلول عن كتلة الأمانة والعمل، له خمس دقائق. المقعد رقم35. تفضل.

السيد المنصف المعلول

شكرا السيدة الرئيسة،

شكرا السيدة الوزيرة والإطار المرافق لكم،

الشكر كذلك للسادة النواب وللسادة الحضور الكريم،

كلمة أتوجه بها إلى الحكومة عامة وإلى السيد رئيس الجمهورية بصفة خاصة، المواطن يستغيث والمواطن يشتكي ولا من مجيب والمواطن صابر ولكن للصبر حدود وأصبح غير قادر على مقابلة المسؤول يشتكي وينتظر المواعيد تلو المواعيد وبعد اليأس يعود إلى منزله ويتنازل عن مطالبه.

المواطن يطالب أعضاء مجلس نواب الشعب والنواب يطالبون السلطة التنفيذية، لا تجاوب ولا تنفيذ وهاته حقائق، هناك عجز تام والمسؤول خارج التغطية.

الغلاء وانقطاع الماء والطرقات المهشمة والكهرباء الذي ينقطع والمحسوبية والبطالة وغيرها. نحن نستغرب هذا التصرف في ظرف كهذا ونحن مشرفون على ظرف خاص في بلادنا في هذا الوقت.

سأحدثكم عن جهتي ولاية تطاوين: من أين سأبدأ؟ كل القطاعات بدون استثناء في حالة مزرية، نقائص عديدة تتزايد يوميا تحدثنا وكررنا ونهنا ولكن النافع هو الله.

سأحدثكم عن العديد من الأشغال المعطلة لمدة سنوات، الوضع الصحي الكارثي مثلا في المستشفى الجهوي بتطاوين وتدني الخدمات الصحية من غياب لأطباء الاختصاص وغيرها. أين المختص في الأشعة الذي وعدتمونا به في إجابتكم عن مراسلة وزارة الصحة؟ أم أنكم تقومون بتصبيرنا أعطونا الحقائق لنعرفها.

أين معمل غاز الجنوب؟ لماذا كل هذا الغموض بعد تقدم أشغال المشروع يتم إيقافه؟ متى سيتم مواصلة هذه الأشغال وإيجاد حلول لهؤلاء العمال التابعين لمعمل غاز الجنوب؟

القطاع الرياضي: جمعية الاتحاد الرياضي بتطاوين لم يتم صرف مستحقاتها المادية للموسم الماضي والتي تقدر بـ 800 مليون وهذا الموسم أيضا لم يتم صرف المستحقات المالية وهم لازالوا ينتظرون يعني جمعية في القسم الوطني ولم يقع الاهتمام بها ولا صرف هاته المستحقات أي لم تتمتع هذه الجمعية مدة موسمين بمستحقاتها المالية، جمعية في القسم الوطني لو لا وقوف أبناء الجهة لإنقاذ الموسم المنقضي لكانت كارثة على الجمعية وهي المتنفس الوحيد والجمعية الرياضية الوحيدة بالجهة رغم وجود جمعيات أخرى ولكن في أقسام أخرى.

عندما نتحدث أيضا عن الماء في جهة تطاوين سنتحدث عن انقطاع الماء فالوضع كارثي ثم كارثي ثم كارثي ثلاث مرات يتم قطع الماء على المواطنين لمدة سنتين وثلاث سنوات هذا لا يصدق لكن هذا موجود وهذا موثق لدينا.

يا سيادة رئيس الجمهورية، الرجاء التدخل لأنهم دفعوا المواطن إلى كره المسار والسياسة والسياسيين وهذا سبب نزوح المواطن من المناطق الداخلية إلى المدينة ويتم قطع الكهرباء على السكان والله لو كان لديهم سيطرة على الهواء قد يكون فيه بعض التقصير أيضا، لقد سئمنا من المواطنة ومن الإدارة ومن المحسوبية الطرقات مهشمة لسنوات والأشغال متوقفة وأخطاء وغش كبير في إنجاز الطرقات والمهندسين أين هم في كل القطاعات؟

نحن نطالب بالمحاسبة وبتحميل المسؤولية. شكرا لكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للزميل المحترم السيد عصام البحري جابري عن كتلة الأمانة والعمل، له أربع دقائق. المقعد رقم 191. تفضل.

السيد عصام البحري جابري

شكرا السيدة الرئيسة،

أجدد الترحاب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

لن أدخل في مشروع القانون لأننا تناقشنا فيه صلب لجنة المالية لكن السيدة الوزيرة سأوجه إليك رسالة كعضو حكومة وإلى السيد رئيس الحكومة واللجنة المكلفة بعمال الحضائر 45-55.

يبدو أن هذا الملف متعثر رغم أمر رئيس الجمهورية بتسوية وضعية عمال الحضائر هاته الفئة الهشة.

قبل أن نوجه هذه الرسالة نود الترحم على روح الأزهر الرقروقي الذي وافته المنية وهو ينتظر تسوية الوضعية وقد أعطى مجلس نواب الشعب كلمته في الفصل 53 من قانون المالية وهو الفصل الوحيد الذي لم تصدر أوامره الترتيبية بعد سبعة أشهر لم يتم إصدار الأمر الترتيبي لعمال الحضائر 45-55 مئات الأشخاص ينتظرون التسوية للتمتع بالتغطية الاجتماعية والصحية. لقد وافته المنية بعد الفرحة إثر مصادقة مجلس نواب الشعب في قانون المالية لكن الأمر الترتيبي لم يصدر إلى حد الآن وآخر المعطيات تقول بأن المحكمة الإدارية صرحت أن هناك أخطاء في الأمر الترتيبي.

رسالة إلى اللجنة المكلفة بعمّال الحضائر 45-55: إن العدل يعمّر والظلم يدمّر كفانا من هذا الملف تقريبا من 2020 وهي نفس اللجنة التي تتكون من رئاسة الحكومة والمالية والتنمية إلى حد الآن لم يتم الحسم في هذا الملف بصراحة حتى مع السيدة وزيرة المالية وفي صلب لجنة المالية سألناها عن هذا الموضوع ومن المفروض أن تكون ساهرة على تنفيذ قانون المالية وقد صدر أمر من رئيس الجمهورية بتسوية وضعية عمال الحضائر لكن يبدو أن المنتخبين في البلاد التونسية سواء رئيس الجمهورية مجلس نواب الشعب علينا القيام بكل شيء أو أن كل الأمور تتعطل.

إلى اللجنة المكلفة برئاسة الحكومة عمال الحضائر 45-55، العدل يعمّر والظلم يدمّر إن القيام بهذا لا يكلفكم ثلاث أيام بالإمكان إصدار الأوامر الترتيبية ويتم تسوية الوضعية من غير المعقول أن تبقى هذه الطبقة الهشة والذين سنهم 56 سنة و58 سنة تنتظر تسوية وضعيتهم فهي تنتظر منذ سبعة أشهر صدور أمر ترتيبي، هل هذه هي الكفاءات التونسية؟ هل هذه هي الكفاءات التونسية في رئاسة الحكومة؟ بصراحة إذا كنتم تريدون التلاعب بمشاعر الطبقة الهشة قولوا لهم لن نسوي وضعيتكم، إما أن يتم تسوية وضعية هؤلاء العمال عمال الحضائر 45-55 وقد سطر رئيس الجمهورية السياسة وأصدر أمرا بتسوية وضعية عمال الحضائر لكن يبدو أن الملف أصبح سياسيا أكثر منه إداريا وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للزميل المحترم السيد عزيز بن الأخضر عن كتلة الأمانة والعمل له أربع دقائق. المقعد رقم 190. تفضل.

السيد عزيز بن الأخضر

شكرا السيدة الرئيسة،

السيدة الوزيرة،

السيدات والسادة الزملاء،

أود أن أعبر عن تقديري الكبير لمجهوداتكم المستمرة في خدمة الوطن والشعب التونسي منذ توليكم الوزارة.

إن اجتماعنا اليوم يأتي في وقت حاسم تحتاج فيه البلاد لجهود مشتركة لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية. نتناول اليوم في جدول أعمالنا مشروع قانون هام يتعلق بالموافقة على اتفاقية قرض، هذا القرض سيساهم في تمويل الميزانية وفي تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وتحسين مردودية هذه المؤسسات التي تعتبر العمود الفقري للاقتصاد الوطني.

إن هذا المشروع ليس مجرد تطوير للبنية التحتية بل لتعزيز الاقتصاد ولتعزيز مواردنا وسيساهم في زيادة عائداتنا المالية كما أن تطوير هذا سينعكس إيجابيا على توفير فرص العمل وتحسين الخدمات للمواطنين وهنا أريد أن أذكر السادة الزملاء بأننا قد صادقنا على قانون المالية وعلى الفجوة الكبرى الموجودة فيه ويندرج هذا ضمن ذلك.

وفي هذا السياق أدعو إلى ضرورة تغيير التفكير التقليدي والسعي نحو ثورة تشريعية شاملة نحن في حاجة إلى وضع سياسات وتشريعات جديدة تواكب التحديات الحالية وتلبي تطلعات المواطنين يجب أن تكون هذه التشريعات مبنية على رؤى مبتكرة وعلى منهجيات حديثة تحقق التنمية المستدامة.

لذلك أقترح السيدة الوزيرة، أن تشرف وزارة التخطيط والاقتصاد على البلديات بهدف وضع نموذج تنموي يستجيب لتطلعات وانتظارات المواطنين، كفانا من التي كانت تشرف عليها وزارة الداخلية إذ لديها مهام أكبر عليها القيام بها لماذا لا نحلم بأن يكون التخطيط لدى وزارة التخطيط من القاعدة وهذا ما نحن بصدد القيام به.

هذا الإشراف سيمكن من تنسيق الجهود بين الحكومة المركزية والجهات المحلية ويضمن تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة كما سيساعد على توزيع الموارد بشكل أكثر فاعلية وكفاءة ممّا سيعزز من قدرات البلديات في تقديم خدمات أفضل وتحقيق التنمية المحلية ونبتعد اليوم عن الفشل الكبير الذي تعاني منه البلديات منذ عقود.

نحن أمام فرصة حقيقية لتطوير بنيتنا التحتية وتعزيز اقتصادنا وعلينا أن نعمل بجدية وبإخلاص لضمان تحقيق هذا الهدف أتمنى أن نتمكن من مناقشة هذا المشروع بموضوعية

وحرص على المصلحة العامة وأن نخرج بقرارات تصب في صالح البلاد والعباد.

في الختام، مرة أخرى موارد المجالس المحلية، أنت تعلمين السيدة الوزيرة أنه لم يتم صرف الاعتمادات إلى حد اليوم ويجب صرفها اليوم قبل غد حتى لا نجد أنفسنا في مشكل آخر أنت على علم أن اعتمادات الدراسات تم القيام بها منذ نهاية 2023 وتعلمون أن التكلفة تتضاعف عام بعد عام مرة واثنين ونحن لسنا في حاجة إلى هذا وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للزميل المحترم السيد سامي رايس عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ست دقائق. المقعد رقم 32. تفضل.

السيد سامي رايس

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والإطار الإداري المرافق،

في الحقيقة بعد الاطلاع على تقرير اللجنة عديد التساؤلات تطرح نفسها في علاقة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة. ما فهمته هو أن سياستنا العمومية وقع فيها إخلال كبير ولم يتم إسناد الأهمية اللازمة للمؤسسات الصغرى والمتوسطة رغم أن نسيجنا المؤسساتي يعتمد تقريبا بنسبة 90 % على المؤسسات الصغرى والمتوسطة.

ماذا حصل إثر أزمة الكوفيد والحرب الإقليمية والظروف الإقليمية بين روسيا وأوكرانيا وتواتر ثلاث سنوات من الشح المائي جعل وضعية المؤسسات الصغرى والمتوسطة تفتقد التمويلات اللازمة لإعادة هيكلتها وإبراز أهميتها لتندمج في اقتصادنا ولتقوم بدورها في تشغيل اليد العاملة.

نحن كدولة وكسياسة عامة منذ أن تم تنصيب مجلس النواب منذ شهر مارس 2023 ما لاحظناه دائما من خلال مناقشة الجلسات أن الدولة تطلب قروضا داخلية من البنوك وهذا موجود في التقرير في الصفحة 11 ما جعل السيولة في البنوك التونسية ناقصة ماذا سيحصل؟ تصبح البنوك عاجزة عن منح القروض لفائدة المؤسسات الصغرى يعني أننا دخلنا في حلقة مفرغة " circuit fermé"، اعتمادنا على التمويلات الداخلية، عدم توفر السيولة، المؤسسات الصغرى والمتوسطة لم تتحصل على التمويلات الذاتية لإعادة هيكلتها لتنتج ولتساهم في التصدير وفي النهاية إغلاق مئات من المؤسسات الصغرى والمتوسطة وفي الأخير عدنا إلى أول نقطة أنه لابد من توفير تمويلات لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة وهذا جاء متأخرا جدا.

يعني أننا منذ سنة 2020 0,4 % من الناتج المحلي الخام أي ما يقارب 54 مليار يتم إسنادها من طرف الدولة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة، نجد بجانبنا دولة شقيقة وهي المغرب تعطي تقريبا بقيمة 3 % من الناتج المحلي الخام لذلك نتساءل ونقول إلى هذه الدرجة لا توجد لدينا إمكانية للتصور الإستراتيجي، عدم الاستقرار السياسي يجعل كل وزير يفكر بطريقة وفي النهاية نجد أن مؤسسات صغرى ومتوسطة مغلقة واليد العاملة لا تشتغل، هجرة غير منظمة، عدم توفر السيولة وعدم دفع الجباية وأبناؤنا يلتجئون إلى الهجرة غير المنظمة بسبب المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تم غلقها والتي تمثل الركيزة الأساسية للاقتصاد التونسي.

يعني أننا ذهبنا في 120 مليون دولار التي سنتحصل عليها من البنك الأوروبي للاستثمار والتعمير ثم سنتحصل على 80 مليار وبعد ذلك 170 مليار أي تقريبا في حدود 1000 مليار التي سنوفرها للمؤسسات الصغرى والمتوسطة بينما كان من المفروض أن نكون قد عملنا على توفير التمويلات اللازمة وأقول لقد تأخرنا كثيرا، لقد أضررنا باقتصادنا وهذه السياسة هي التي أضرت باقتصادنا، جعلت المؤسسات الصغرى تعاني جعلت الشباب لا يجد عملا.

وهنا نطالب بالاستقرار السياسي لأن الاستقرار السياسي لابد منه، علينا أن نواصل فيه حتى نرى النور ولنشجع على تشغيل حاملي الشهادات العليا ولنتحدث عن الاندماج الاجتماعي والاقتصادي لأنه إذا واصلنا في نفس هذه الوتيرة فإننا لن ننجح.

ثم في مرحلة ثانية السيدة الوزيرة، منتدى تونس للاستثمار الذي انعقد يومي 12 و13 جوان كنا نتمنى لو تمت دعوة أعضاء مجلس النواب باجتهاداتنا السياسية حضرنا في هذا المنتدى، لماذا؟ ألا تريدون أن تكون هناك عمليات تشاركية مع المنتدى الاقتصادي التونسي؟

خلال حضورنا لاحظنا العديد من الأشياء، سمعت السيدة وزيرة الاقتصاد تقول" يتم حاليا العمل بجودة هذه الخدمات عبر رقمنتها وتقليص الآجال عبر تأمين الترابط البيني بين جميع الهياكل المعنية وسنمكن البوابة الوطنية للمستثمر التي شرعنا في إنجازها بالتعاون مع كل المتدخلين" أين وصلت هذه المنصة؟ وماذا قمنا الآن لتحسين اقتصادنا؟ عديد المقترحات التي تم التصريح بها لكننا لم نر منها شيئا نرى أن المستثمر مازال يعاني، نلاحظ عدم وجود رؤية واضحة. نطالب في كل جلسة من جميع الوزارات مدنا برؤية وزارتهم لنتابعها معكم لتكون هناك عملية تشاركية. ما هي النتائج؟ لم نر أي خواص اليوم يندمجون في هذا المنتدى نحن لم نر سوى بعض المنظمات العالمية الأوروبية الممثلة.

لذلك نرجو منكم السيدة الوزيرة إجابتنا بخصوص نتائج هذا المنتدى ولماذا لم يتم دعوة مجلس النواب باعتباره شريكا فاعلا في كل سياسات الدولة؟ وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للزميل المحترم السيد حاتم الهواوي عن كتلة صوت الجمهورية له ست دقائق. المقعد رقم 93. تفضل.

السيد حاتم الهواوي

شكرا سيدتي الرئيسة،

مرحبا بضيفتنا الكريمة السيدة الوزيرة والإطار المرافق،

مرحبا بكل الزملاء،

أستهل مداخلتي سيدتي الرئيس بقوله عز وجلّ" مِّنَ الْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلًا " صدق الله العظيم

ثم وكما عاهدت نفسي في هذه الحقبة البرلمانية أنني أذكر نفسي وكل الزملاء وكل القائمين على تسيير دولتنا الموقرة أنه لو دامت لغيرنا لما آلت إلينا فلنتق الله في هذا الشعب الكريم ومن يتحمّل المسؤولية فهذه مسؤولية أمام الله قبل كل شيء وأمام تاريخ هذه الدولة والبلاد.

سيدتي الرئيسة، أريد أن أقول ألف مبروك للشعب التونسي بنوابه في البرلمان الجديد 2022-2023 معاضدة لكل مجهود نظيف يؤمن بأن تونس جديرة بأن تعيش فوق الأرض وتحت أشعة الشمس، شكرا لكل لجان مجلس نواب الشعب وعلى رأسهم لجنة الصناعة والطاقة التي ارتأت على نفسها أن تنخرط مباشرة في خدمة هذا الشعب وأخذت المبادرة وبينت للشعب التونسي ما يخص بئر عشتارت أو عشتروت وحمودة يعني أيها الشعب نحن هنا ولن نسمح بمرور أية مغالطة ووفقنا الله في خدمتكم.

سيدتي الرئيسة، العاقبة لمشروع الطاقة البديلة والهيدروجين الأخضر والعصابة التي أسميها أنا السماسرة التي لا يساعدها بأن نتاج المدرسة التونسية والمهندس التونسي يعمل في هذه البلاد ويتمتع بخدمات بلاده خدمة للراية الوطنية وإنارة لتونس الصغيرة هذه الموجودة في شمال افريقيا والمطلة على حوضي البحر الأبيض المتوسط وبوابة أوروبا ثم رأس إفريقيا وأعني ما أقول، العاقبة للعقوبة السجنية وما أدراك ما العقوبة السجنية. بخصوص مسألة الصكوك بقينا نحوم حول الموضوع ولم نمسسه. متى سيتم حذف هذه العقوبة السجنية؟

أجد هنا في تقرير اللجنة المالية حول مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 18 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقروض المسندة للجمهورية التونسية للمساهمة في إحداث خط تمويل ركزوا معي لمن؟ للمؤسسات الصغرى والمتوسطة.

لنكن صرحاء مع بعضنا، هل مازالت لدينا شركات متوسطة وصغرى؟ كلهم في السجون وبقيت تونس الأخيرة في هذه العقوبة السجنية التي تسببت في هلاك العباد والبلاد وفي تشتيت العائلات ويجب أن ندور الآن حول الموضوع ولا تكون لدينا الجرأة السياسية لنخوض خوضا رائدا في هذا الباب وعليكم التخلي عن هذه العقوبة السجنية ليتحرر الاقتصاد لم أقل كان من حقه قرض جديد ليعود إلى عمله لأن الكورونا ألحقت الضرر به والبنك نكل به والقضاء أدخله للسجن.

سيدتي الرئيسة، العاقبة أيضا لدكاترتنا والمعطلين عن العمل من حاملي الشهائد العليا وهنا أضم صوتي إلى صوت الزميل فخر الدين فضلون بخصوص ما قاله عن حضائر 45-55 لا تسوقنا ولا أعطينا البردعة بقينا ننتظر صدور الأوامر الترتيبية والناس ماتوا قبل أن يصلهم هذا القانون وهم ينتظرون، رجاء ساعدونا لنساعد الشعب ما شاء الله لقد فرحنا "بالهيلمانات" والصور لقد فرحنا بها و"الفعل من الله حلّ الصرة تلقى الخيط" حتى الخيط غير موجود.

سيدتي الرئيسة، العاقبة لتوقيف نزيف هجرة الأدمغة التونسية المعترف بهم تونس تضرب الأمثلة في الأطباء والمهندسين لكن للأسف ثروات بلادنا حرمت علينا بقينا مثل "الشهيلي نطيب لغيرنا" ولم نستثمر فيهم تستقطبهم البلدان الأخرى بدون شرط أو قيد.

أخيرا، أنا أعتذر عن هذا الانفعال لأن الواقع مرير والوضعية نفسها اليوم وغدا وبعد الغد لا يوجد شيء.

سيدتي الوزيرة، جندوبة تبلغكم سلامها وتقول لك في الإدارة الجهوية للنهوض بالصناعة بجندوبة للأسف من يحال على التقاعد لا يتم تعويضه وبقينا نعاني اثنان يعملان عوض عن عشرة ونطالب بمركب صناعي مختص للصناعات الفلاحية الغذائية في جندوبة لقد رفعنا شعار بأن الإنتاج في جندوبة والتحويل يتم في بلد آخر وبقي أهالي البلاد عاطلين عن العمل وهم يعانون.

سيدتي الوزيرة، مرحبا بتوجيه المستثمرين من لدن وزارة التنمية لجندوبة ونرجو قليلا من المرونة فيما يخص البنوك لا أريد أن أقول عنهم "كرطالات" رغم أنهم كذلك نريد بعض المرونة بخصوص تمويل المشاريع الصناعية التحويلية لتأثير المجهود في جندوبة ليستطيع الناس أن يعملوا.

بارك الله فيكم وشكرا لكم.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للزميل المحترم السيد محمد الماجدي عن كتلة لينتصر الشعب، له خمس دقائق. المقعد رقم 72 تفضل.

السيد محمد ماجدي

شكرا، صباح الإنعاش،

نترحم على بنات قفصة اللاتي توفين جراء الإهمال وإجرام الصحة العمومية في ولاية قفصة وهما اثنتان وليست واحدة فقط ونترحم على كل من ماتوا نتيجة تقصير وتخاذل حتى في إيجاد سرير إنعاش فمن يتعرض لحادث في قفصة يترك ليواجه مصيره في قفصة رحمهم الله وربي يصبر أهلهم ورحم الله أهالينا الذين مازالوا على قيد الحياة في قفصة وتوزر وسيدي بوزيد وقبلي وقابس ومدنين وتطاوين وجندوبة والكاف والقصرين وغيرهم من الجهات الداخلية المنكوبة.

السيدة الوزيرة، لدينا اليوم قرضان قرض لدعم ميزانية الدولة 50 مليون أورو وقرض لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة وإنعاش الاقتصاد 170 مليون أورو، ألم يكن من الأفضل ان تنعشوا أهالينا في قفصة؟

أيعقل لا يوجد في 2024 لا ماء ولا كهرباء ولا صحة ولا نقل ولا تعليم ولا خدمات ولا مناطق صناعية ولا نوايا استثمار ولا أسواق ولا ترفيه فنحن أحياء أموات في قفصة؟

تبلغ معدل درجة الحرارة صيفا 50 درجة في الحوض المنجمي 54 درجة حرارة دون ماء وكهرباء فكيف تفسرون هذا كأعضاء حكومة؟ وما تفعله "STEG" و"SONEDE" في الناس وفي كل صيف أقسم على أنّ العدوّ لا يفعله بعدوه لنكون واضحين.

اتلفت الزراعات وأهلكت الحيوانات رغم ذلك يقاوم الناس للعيش أقسم أن الناس يقاومون للعيش هناك ونشعر أن هناك سياسة تهجير لكن نحن باقون في بلادنا أحب من أحب وكره من كره.

وفي خصوص الماء وما تفعله "SONEDE" من مغالطات بخصوص الترشيد ولا يريدون مصارحة الناس، أيعقل أن نجد الماء عند غسل الفسفاط وتمتلأ الأودية يوميا وتقوم شركة فسفاط قفصة بالحفر أينما وكيفما تشاء وتفعل ما يحلو لها في المائدة المائية هناك؟ بينما وزارة الفلاحة "SONEDE" عاجزة عن أن تحفر بئرا جديدا أو أن تصلح بئرا قديما وحتى أن تعطل بئر على العمل فنخرج المضخة وننتظر قدومهم للصيانة فهل هذه سياسة تتعاملون بها مع الناس؟

هناك من أهالينا من أمضى أربع سنوات في انتظار تزويدهم بالماء في منازلهم أصبح من الحلم أن يجد شخص ما حنفية في منزله بتعلة أنها لن تزودك من هذه الجهة وتدفع 4 ألاف دينار بل سأزودك من الجهة الأخرى لبعد 200 متر بحساب 12 مليون، هل هناك من يملك هذا المبلغ من أجل إدخال عداد الماء؟ أليست هذه جريمة؟ كان من المفروض أن يتم تزويده بالحنفية مجانا.

أيضا شركة "STEG" تقوم بقطع الكهرباء كيفما ووقتما تشاء وقد أتلفت كل التجهيزات ويشتكي الجميع من اتلاف ثلاجاتهم وتلفازهم ومكيفاتهم.

في خصوص المستشفيات المعذرة فهي مثل "البطوارات" من حيث الأوساخ والإهمال ولن نتحدث هنا لا عن نقص الأطباء ولا الممرضين ولا المعدات، عليكم الذهاب إلى هناك وإسالوا الناس وستتأكدون من قولنا ونحن كنواب جئنا لنضع إصبعنا على الداء وسنقول للحكومة افعل هذا وهذا، لقد جئنا لنسهل عليكم العمل ولكن منذ حلولنا للبرلمان وجدنا بابا وراء باب وحائط وراء آخر ولم نفهم لماذا؟ فنحن لا نتخاصم هنا بل نعرض عليكم مشاكل أناس أمنتنا عل ذلك ونريد تفاعل الحكومة مع هذه المشاكل.

لدينا في الجهة الحوض المنجمي وتضمّ قفصة 13 معتمدية وكل شيء فيها متوقف وهذه المشاريع معطلة لأسباب واهية جرّاء إجراءات إدارية وطلب عروض وكراسات شروط وموفى وسوف وان ولعل ولم نفهم الإجابات.

الملاحظ أنّ الجهة تتراجع للخلف وصدقني حلم الناس أن نرجع مثلما كنا لنقطة الصفر ولا تزدنا الجديد ومن تضرر؟ الصحة والفلاحة والتعليم والنقل وكل شيء يتراجع وليس لدينا أي شيء والأمر على مرأى ومسمع الجميع من سلط جهوية ومركزية الجميع يتفرجون فأين التميز الإيجابي؟ وأين التوزيع العادل بين الجهات؟ صارحوا الناس بالحقيقة بينوا لنا برنامجكم للجهات الداخلية؟ وما هو استثماركم؟ نحن لا نملك شيئا لقد عزف الناس حقيقة عليكم مصارحة الناس فعلا فقد اعتدنا وسنبقى في منطقتنا ونقاوم ولكن صارحونا ولا تقولوا لنا سوف ولعل وكلا ولا اعرف ماذا وتلك الإجابات عن الأسئلة الكتابية التي نرسلها.

عليكم إجابتنا هل ستأخذون بالاعتبار تلك الجهات وتريدون ان تنهضوا بها فعلا أم انكم بصدد ذرّ الرماد على العيون وحتى الرماد لم يعد موجودا لذرّه وقد عميت عيون الناس هناك.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، أرجو من السيد رضاء دلاعي وكذلك السيد بلال ابن المشري الالتحاق بالقاعة من أجل أخذ الكلمة والآن أحيل الكلمة للسيد الزميل المحترم أيمن بن صالح عن الكتلة الوطنية المستقلة له خمس دقائق. تفضل.

السيد أيمن بن صالح

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة الإطارات المرافقة لها،

أولا، باسمي وباسم أهالي منطقة سكرة نترحم على السيد محمد الشهباني مدير دائرة التطهير بسكرة بعد صراع طويل مع المرض ولكم تستحق بلادنا لمسؤولين من هذا النوع رحمه الله وغفر له ورزق عائلته الصبر، هذا السيد على فراش المرض وحين تتصل به لتسأل عنه يجيبك ما الذي تحتاجه وكيف يمكن أن أساعدك؟ هذا ما تحتاجه بلادنا الان.

نقطة ثانية نترحم أيضا على عمر العبيدي بعد صدور الحكم النهائي على الجناة والرسالة وصلت.

السيدة الوزيرة، هذا المشروع الموجود اليوم أمامنا هو قرض مباشر لفائدة الدولة مع إعادة إقراض المؤسسات المالية ماهي المؤسسات المالية المؤهلة؟ نعلم أنها البنوك وشركات الايجار المالي ونعرف جميعا أن كل بنك فتحت "leasing" تابعة لها وحسب القانون فإن هذه الأموال ستقدم للبنوك وشركات الإيجار المالي وسيأخذ كل بنك نصيبه كبنك ونصيبه كشركة ايجار مالي وهذا هو الموجود في القانون السيدة الوزيرة ونعرف اليوم القيمة التي تقدمها "leasing" وكيف تفرض عليك البنك اليوم كمؤسسة صغيرة ومتوسطة ويجب عليك الذهاب إلى "leasing" بتلك البنك إذن اليوم عوض أن يقرضوا كبنك سيقرضون كـ "leasing" وبقيمة أغلى ونعرف ذلك ونعرف مساندتهم للمؤسسات الصغرى والمتوسطة في الكورونا مشكورين.

إذن أنتم ساندتموهم جيدا وفتحتم أجنحتهم بمقص "الجلم" العتيق وسأزيدك المال لترهق كاهل المؤسسات الصغرى ولكنه خط تمويل ونساعدكم، فالرجاء اجابتي عن هذه التركيبة الثنائية السيدة الوزيرة التي لم أجد لها حلا ولم أجد "taux préférentiel" في الاتفاقية.

فمن أبسط الأمور حين الحصول على قرض أو على خط تمويل لمدة سنوات هناك نسبة تلزم بها المؤسسات المالية وإن لم ألزمه وأتركه في المطلق بينما نضغط على المؤسسات الصغرى والمتوسطة فقد وفرت وسيلة تضخيم أخرى لهذه المؤسسات المالية من بنوك ومن "leasing".

السيدة الوزيرة، أتساءل في وزارة التخطيط وأكرر الترحاب بالإطارات الموجودة معك هنا كم يوجد من مسؤول في فريقك اليوم لديه "MBA"؟ ونعرف أن ثمنها باهض. فهل تكفلت وزارة التخطيط حتى بـ "Mini MBA" لهؤلاء الإطارات حتى تخطط للبلاد وأعرف أن هناك أشخاصا يعملون ويضحون بوقتهم وعائلاتهم لكن أتساءل ما هو الاستثمار الذي قدمته الوزارة لمنظوريها؟

لا تقولي لي السيدة الوزيرة دورات تكوينية في إدارة التكوين والرسكلة صلب الوزارة لأن من جاء وتتلمذ عليهم السادة المسؤولون الموجودون هنا درسوا هاته الدورات التكوينية والآن فاتها الوقت والزمن والتاريخ والجغرافيا، قدم لي أشياء جديدة حتى يتمكن السادة المسؤولون اليوم من التخطيط لتونس غدا. ما الذي وفرناه لهم؟ لأن ما نراه الآن، الموجود لدينا ضعف إمكانيات لكن هناك تجديد يمكن أن نتوجه فيها ونتفادى ضعف الإمكانيات.

اليوم من جهة نتحدث عن "digitalisation" وعما يمكن ان يربح الإدارة من مال ونتحدث عن المعاملات عن بعد ومن جهة أخرى تقوم بمعاملة ما بالانترنات ولا تحضر للإدارة ولا تستهلك كراسيها ولا موظفين ولا الصف و"amortissement" ولكن بنفس السعر الذي تحصل عليها في الإدارة.

يتعامل العالم بأسره بـ "digital" بأقل سعر دون الانتقال على عين المكان فهو بأقل موظفين واليوم يشتكي جميع التونسيين من ضعف التيار الكهربائي في كل المناطق فترى مصباحا ينير ثم ينطفئ ثم ينير مرة أخرى وينطفئ ما هذا؟ الأمر ناجم عن قلة التخطيط فالمولدات الموجودة اليوم لخدمة عشرة منازل تعطي 200 و400 دار وهذا أضعف التيار الكهربائي أليس هذا تخطيطا؟ لم أفهم نرجو تسوية المفاهيم هنا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا والكلمة الان للسيد عماد أولاد جبريل عن الكتلة الوطنية المستقلة له عشر دقائق. تفضل.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة وكافة إطارات الوزارة،

كالعادة قرض جديد ومديونية جديدة ما يؤلمني وسأتحدث بصراحة ومن الممكن السيدة الوزيرة ستكون اول مداخلة معك لكن في مثل هذه الأمور يستوجب الامر قليلا من الوضوح. نحن كمجلس نواب الشعب والمواطن يحملنا نحن المسؤولية فهو يعرف أن مجلس نواب الشعب هو من يصادق على القوانين والقروض وهو المسؤول عن كلّ ذلك ولا يعرف أنه لا يوجد تواصل بين مجلس نواب الشعب والحكومة ولا يوجد تخطيط مسبق للمجلس والحكومة وان هذه الحكومة لا تتضامن مع بعضها إلا إذا لاحظت أنّ لديها مشكلة مع المجلس.

اليوم وفي إطار المد التضامني الحكومي أجيبونا وتخرجون في الإعلام للقول أن تونس حققت نسبة كبيرة من تسديد دينها الخارجي إذن ما هذه القروض التي تسلمناها حديثا؟

إذا أرادت الحكومة أن تواصل في التعتيم على فشلها فليس على حساب مجلس نواب الشعب. إذا لم تعرف الحكومة اليوم فإن الشعب التونسي واع فلسنا دمى روسية تحركنا بعض الألاعيب من الخارج وقد قلنا أننا اليوم سنقطع مع المديونية وجاءت السيدة وزيرة المالية هنا لتقول التعويل على الذات ونخرج في الصحف كأبطال ونصرّح في الإعلام بأننا قد سددنا الدين الخارجي؟ عن أي دين؟ وبماذا سددتموه؟ فقد سددت دينا خارجيا وأخذت دينا آخر ونسبة المديونية اليوم 80% فما الذي سددناه نحن؟ لقد زاد الدين وأصبح يقدر بأكثر من 4 الاف مليار ديون عما كان موجودا في السابق، فهل هذا يعني أننا سددنا هنا؟! صارحوا الشعب قولوا يا شعب هذا موجود واليوم لماذا نريد القرض؟ لتدعيم الميزانية وبالتالي لا تقل لي مجددا بأنك سددت ما عليك.

حين أكون مدينا بـ 100 دينار وحان الوقت لتسديدها ولم أفعل واقترضت من انسان آخر 150 دينار سددت 100 دينار واحتفظت بـ 100 دينار ودخلت في مديونية جديدة إذن كنت مدانا بـ 100 دينار أصبحت مدانا بـ 150 دينار ونبسطها "بالفلاقي" يعني اليوم نصارح بعضنا.

اليوم أنا صراحة حائر نحضر مرة تلو الأخرى ونحضر القوانين ونؤكد على أن هذه هي استراتيجية الحكومة ثم نتفرج فيما يقوله رئيس الجمهورية وما يدعو إليه رئيس الحكومة وما تدعو إليه ووزيرة المالية ثم تأتونا بعكس هذا وماذا تقولون لنا السيد الرئيس هو من يريد هذا وإن كان الأمر كذلك لأعلمنا به السيد الرئيس فهل نحن في قطيعة؟ وهل نعيش في دولة أخرى؟ نحن موجودون ونرى مثلكم ما يقوله السيد الرئيس نحن نراه وأريد ان أفهم، هل أنتم مع التوجهات الموجودة واستراتيجية الدولة في القطع مع المديونية والتعويل على الذات وفي خلق استراتيجية ومخطط تنموي موجود أو أنتم تتحدثون هناك بحديث ثم تأتون هنا بحديث آخر؟ ومنذ أتينا الى هنا ونحن نصادق على القروض، هذا أولا.

ثانيا، في حالة التخطيط والاستراتيجيات مخطط 2023-2025 هو من بقايا مخطط 2016 وانتزعنا منه ما هو صعب وتركنا الأشياء السهلة ورغم ذلك فإن هذا المخطط عرض في التلفزة حيث وقالوا عرض على مجلس وزاري ثم لم نره مجددا فلم تتم المصادقة عليه ولم يرد علينا بالمجلس ونحن اليوم تجاوزنا منتصف سنة 2024 وسنة 2025 على الأبواب فأين هذا المخطط؟

اليوم "PDI" كم لديكم من مشاريع "PDI"معطلة في كامل تراب الجمهورية وأغلبها طلبت تمويلا إضافيا الى حد هذه الساعة مشاريع مصادق عليها كاملة "PDI" ومشاريع مصادق عليها من قبل الوزارات وإلى حد هذه الساعة لا توجد وحين يطرح التساؤل يقع الردّ بالنقص في التمويل وعدم إيجاد من يقوم بالتحليل وغير ذلك فأنت عند التأجيل سترتفع في كل سنة قيمة المشروع فما قدر بمليار ستجده فيما بعد بمليار و100 ثم مليار و200 فما الذي تؤجله؟ لم أفهم على الأقل صارحونا وقولوا لقد ألغيناه ولم يعد موجودا ولا تتركوه حبرا على ورق وهناك ألف مشروع معطّل في "PDI".

وأكثر ما يؤلم في هذا الأمر أننا نروج لإنجازات بينما على أرض الواقع لا توجد فمن الذي يتحمل المسؤولية؟ يتحملها عضو مجلس نواب الشعب باعتباره يتواجد مباشرة مع المواطن في حين أنهم لم يتصلوا به ولم ينسقوا معه ولا فعّلوا معه التحيين وحتى الوزارات أصلا لا تجد مع من تتعامل على مستوى مركزي وحتى على المستوى الجهوي فما الذي سنفعل إزاء كل هذا؟

أعود معكم إلى القرض المعروض نتفق أنه لتمويل الميزانية وهذا واضح فكيف للمؤسسات الصغرى والمتوسطة؟ وحتى نفهم بعضنا هنا مؤسسة صغرى ومتوسطة لها منع على مستوى البنك المركزي ومصنفة فكيف ستتمتع بهذا التمويل؟ وكيف سيمكنها في الغد من التصرف؟ فعلى الأقل قم بإيداع المال لإلغاء التصنيف على مستوى البنك المركزي حتى يستأنف العمل بما أنه مصنف على مستوى البنك المركزي فماذا يعني الأمر؟ يعني انه لن ينتفع بذلك يعني كالعادة ستذهب لمؤسسات بعينها وأين تكمن المشكلة؟ فمن جهة نسن القانون لنشجع به الاستثمار وتدعيم المؤسسات الصغرى والمتوسطة والمواصفات المنصوص عليها لا يتم تطبيقها وهي غير منطبقة وستجد 4 أو 5 من ينطبق عليهم ذلك مع التصنيف في البنك المركزي...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

أضف له الوقت المتبقي مع الشكر، إضافة الوقت المتبقي للسيد عماد أولاد جبريل.

السيد عماد أولاد جبريل

لم تزعج الوزيرة من كلامي وأعتقد أنه هو الذي انزعج لا مشكل، حين نتحدث عن المؤسسات الصغرى والمتوسطة هناك تنظيم كامل لها والفصل 200 والقانون 411 الموجود نجد القرض اليوم الذي يقولون انه موجه للشركات الصغرى والمتوسطة واربط ببعضه فلا يوجد تنسيق هنا.

التوجهات الكبرى التي هي موجودة على مستوى المجلة التجارية هي لضخ دماء جديدة في الشركات الصغرى والمتوسطة بأن تعطيها روحا جديدة وتسيير عملية إدماجها من جديد في السوق فالبلاد التونسية لا يمكنها العيش دون هاته المؤسسات الصغرى والمتوسطة

لأننا لا نمتلك الصناعات الكبرى وغيرها فاليوم تم غلق نصف الشركات الصغرى والمتوسطة نتيجة الاتفاقيات التركية التي أضرت بالاقتصاد التونسي مثل "textile" والأحذية وغيرها وهي من الاتفاقيات التي أهلكت الاقتصاد، إضافة الى ذلك أن لديك تضخم مع الصين في حين ليس لك معها مبادلات تجارية وتورد لك كل الصناعات حتى صناعتك التقليدية ومنها الشاشية التونسية التي أصبحت تصنع في الصين ويوردونها لك ويتمّ بيعها بأبخس الأثمان السبب انعدام التنسيق في كل هذا، فكيف تقول بأننا نعمل على تشجيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة؟ بهذا المال البسيط؟ إنك لا تجد حلولا جذرية.

فلسفة رئيس الجمهورية حين يقول إيجاد حلول جذرية لإلغاء العقوبة السجنية وتشجيع المؤسسات الصغرى والمتوسطة وإيجاد حلول لها لم نجدها في القانون اليوم حين ورد علينا، إذن كيف تريد مني أن أصدّق أن هذا القانون مخصص للمؤسسات الصغرى؟ في حين أن قانون 411 والمجلة التجارية لم يوفر شيئا؟ يعني كل يعمل على قانون بمفرده دون تنسيق لذلك قلنا غياب الاستراتيجية ونريد ان نفهم بعضنا اليوم مع من نتعامل؟ فاليوم يوجد رئيس الحكومة وهو المسؤول الأول وكان من الطبيعي أن يكون موجودا ويربط بين كل الوزارات وهناك وزارة حين قلنا وزارة التخطيط والاقتصاد هي الوزارة الكبرى ويجب ان تخطط لكل الوزارات ونجد اليوم وزارات لها حظوة خاصة ووزارات تحصل على الميزانيات بنوع خاص ومشاريع مبعثرة بطريقة غير استراتيجية دون أية استراتيجيا

أسمع اليوم عن حفر آبار بالمدارس ضمن الجهات التي ليس فيها ماء في حين وزارة الفلاحة تصرح بان المائدة المائية ناقصة والآبار العشوائية هي المتسبب في ذلك ومن ناحية أخرى سنحفر الآبار في المدارس فإن كنت تفكر في الأطفال حقا عليك حفر فسقية وملؤها بالماء وفي العام المقبل ستجمع ماء الأمطار داخلها على الأقل ساهمت في تجميع الأمطار بشكل اخر الأمر أفضل بكثير من التفكير في حفر بئر...

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

استوفيت كامل التوقيت أخذت سبع دقائق السيد النائب المحترم ثم أضفنا لك ثلاث دقائق، إضافة دقيقة.

السيد عماد أولاد جبريل

شكرا رئيسة،

خلاصة القول ليس لدينا إشكال مع الحكومة ولا مع أي أحد كان ولكن نريد الوضوح ونريد وضع استراتيجيات واضحة ويتم وضع المخططات التنموية بالشراكة وحسب حاجيات كل جهة وليس في البرج العاجي فحاجيات بنزرت اليوم ليست نفسها في القصرين وحاجيات القصرين ليست نفسها في المهدية لكل منطقة تخطيطها وحين نركز ونضع المخططات لتونس "potentiel" للتقدّم وأهم ما تفعله اليوم هو إيلاء قيمة لأبنائك بالخارج الذين يوفرون العملة الصعبة فلا تضيق عليهم حتى يمتنعوا.

استثمر في ابنائك بالخارج ولا يهمني غيره وكيف يأتي بالمال والمهم توفير المال لتونس هنا ثم فيما بعد سترى "potentiel" الحاصل ولكننا نعمل حراس حدود في البحر وفي الديوانة للأجانب وتونس ذات سيادة وأريدها أن تطبق هذه السيادة على أرض الواقع مع الشكر.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، والكلمة الان للسيد الزميل المحترم بلال ابن المشري غير منتمي له ست دقائق. تفضل.

السيد بلال ابن المشري

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

ما الجديد في هذا القرض في حكومة القروض؟ حكومة 95% من مشاريع القوانين قروض لا رؤية ولا قوانين ولا التشريعات البالية طورتها وخاصة وزارة الاقتصاد والتخطيط.

لكن هناك الجديد في الحقيقة في هذا القرض والجديد هو أن هذا القرض أخطر من القروض السابقة في مسألة والجديد التي أتى به فهو يمثل ملف فساد في هذه الاتفاقية حين نجد في سابقة تاريخية أن الدولة تقترض للبنوك يعني البنوك تقترض باسم الدولة التي ستتولى التسديد هذا هو مضمون القرض فقط العنوان المؤسسات الصغرى ولا علاقة لهذا القرض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة والأدلة كثيرة.

هذا القرض فيه أكثر من 500 مليار تونسي وهو ثاني قرض يأتي من هذه الحكومة باسم المؤسسات الصغرى والمتوسطة دون تعريف للمؤسسات الصغرى والمتوسطة ومن هنا نبدأ بتبين النية حكومة تأتي بقرضين القرض الأول في علاقة بالحكومة الإيطالية وهذا القرض الثاني دون تعريف المؤسسات الصغرى والمتوسطة، ثم لمن سيعطى؟ لن يعطى الى "BFPME" بنك المؤسسات الصغرى والمتوسطة ولا البنوك العمومية ولا "BTS" يقدم للبنوك الخاصة ويتم إلغاء البنوك العمومية من المسألة ببعض الفصول على القياس مثل نسبة المديونية لا تفوق 12 أو 17% في حين أن كل البنوك العمومية تقريبا تجاوزتها يعني أقصينا البنوك العمومية من أموال ستقترضها الدولة وأتذكر في قانون المالية حين قدمت مقترح قانون في مثل هذا الإطار التمويل صغار الفلاحين والمؤسسات والشركات الأهلية والمؤسسات العمومية تعللت السيدة وزيرة المالية بحجة أغرب من الخيال وقالت لا يمكن والدولة لا تسلم الا لتمويل الميزانية الدولة فقط واليوم أصبح ممكنا بقدرة قادر.

ثانيا، في هذا التعريف الكارثي والسبق في التاريخ نجد تعريف المؤسسات الصغرى والمتوسطة يقول أقل من 3 ألاف عامل فهل توجد مؤسسات صغرة ومتوسطة نتحدث فيها عن 3 ألاف عامل؟ فحكومتنا لم تعرف والولايات المتحدة الامريكية نفسها بمؤسساتها الاقتصادية العظمى لا تعرف المؤسسات التي تشغل 3 ألاف عامل كمؤسسات صغرى ومتوسطة إنما تصنفها من الحجم الكبير. إذن ما الذي سيحصل؟ ستحصل البنوك الخاصة على هذه القروض من حساب الدولة وستقرض بها المؤسسات التابعة لنفس البنوك لنفس الأشخاص مثلما حدث مع بقية الاتفاقيات إذن سنوفر الكثير من المال للوبيات الاقتصادية المتحكمة في الاقتصاد التونسي ولن ننفع المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تعاني من سوء التمويل ونصفهم في السجن لانعدام التمويل وهذا هو المشكل الأساسي لقانون الشيكات فتضطر لخلق كتلة نقدية وهمية بالصك لأنها لا تتمتع بتمويل، واليوم نفاقم الأزمة مرة أخرى وتتداين الدولة لإعطاء امتيازات بنوك خاصة وامتيازات اقتصادية تمول شركاتها فقط، وكان من الأجدر أن نفكر في المؤسسات الصغرى فمن حق الدولة

التونسية إلزام البنوك بتمويل الاقتصاد الوطني وتمويل المؤسسات الصغرى دون اللجوء الى وهذا معمول به في أكثر الدول الليبرالية لكن لم نفهم هل أن هذه الحكومة ليبرالية أم اجتماعية حتى أنه لا يمكن تصنيفها البتّة.

كما أنها تجاوزت مراحل أكبر الحكومات الليبرالية واليوم الشروط الأكثر ذات نسبة فائدة مهمة في الاتفاقية يعني "نأخذ ثم فيما بعد ربي يسهل" ويمكن أن نفرض نسبة الفائدة التي نرغب بها ولا نعرف كم ستصل في النهاية ولا هم يحزنون.

هذه الشوائب بالإضافة الى عديد نقاط الاستفهام على هذا القرض التي هي حقيقة أكثر من مهرة في وزارة الاقتصاد والتخطيط ثم تتحدث عن المناطق ذات الأولوية ونود أن تقدموا لنا تصنيف للمناطق ذات الأولوية وشخصيا أمثل جهة فيها معتمدية ملولش تقدر نسبة الفقر بها بأكثر من 30% ومعتمدية سيدي علوان بحوالي 30% ورغم ذلك لا تصنّف من وزارة الاقتصاد والتخطيط كمنطقة ذات أولوية.

هم لا يطلبون منكم شيئا فقط يقولون لكم صنفونا منطقة ذات أولوية ونعتقد الخصائص التي نراها وان شاء الله تتنقل السيدة الوزيرة وتعاين الوضع وكان الأجدر أن نصنفها مناطق ذات أولوية حتى تتحرك العجلة الاقتصادية أفضل بكثير من إقراضه للبنوك إذا أردنا تمويل او تنشيط وإنعاش الاقتصاد.

ثم نتحدث عن قرابة 9805 مؤسسة صغرى ومتوسطة وأؤكد أنه لن يصل هذا العدد إلى 10 منها بينما ستنتفع اللوبيات الاقتصادية الكبرى واليوم مازالت هذه الحكومة تعمل لنفس اللوبيات بالداخل والاستعمار الخارجي وبيادق الاستعمار في الداخل وشكرا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، والكلمة الختامية للسيد الزميل المحترم رضا دلاعي عن كتلة الخط الوطني السيادي له سبع دقائق. تفضل.

السيد رضا الدلاعي

شكرا السيدة الرئيسة،

مرحبا بك السيدة الوزيرة وبالوفد المرافق لك من إطارات وزارة الاقتصاد والتخطيط،

طبعا نحن بصدد مناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد قرض بتاريخ 18 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار وهو موجه للشركات الصغرى والمتوسطة وهي مؤسسات تؤدي دورا مهمّا في الاقتصاد الوطني ومن المهم الإحاطة بها خاصة بعد ما شهدته من صعوبات إثر جائحة كورونا لكن السؤال الذي يطرح نفسه ليس أول خط تمويل يوجه إلى هذه المؤسسات ونحن نريد السيدة الوزيرة أن تقيموا لنا مدى فاعلية خطوط التمويل هذه وإلى أية درجة ساهمت في إنعاش الاقتصاد وفي تحقيق النقلة النوعية لهذه المؤسسات لأنه يجب أن نقيم خطوط التمويل السابقة حتى نبني وندفع في اتجاه خطوط تمويل جديدة.

النقطة الثانية، موضوع الإنعاش الاقتصادي وهو موضوع طرح بشكل رئيسي بعد جائحة كورونا في 2020 وأعيد طرحه في 2022.

السيدة الوزيرة، نريد أن نعرف بالضبط والجميع يريد الانتعاش الاقتصادي ولكن أين وصل هذا المشروع؟ هل هناك تصور فعلي وحقيقي لفكرة الانتعاش الاقتصادي؟ لأنني أشعر أن فكرة الانتعاش الاقتصادي في هذا المشروع هي ربما مجرد عنوان مغر لكن فعليا طبعا الأمر لا يتوقف على وزارة الاقتصاد بل يخص حكومة وتوجه دولة، منذ 2020 ونحن نتحدث عن الإنعاش الاقتصادي لكن أين يتمثل هذا الانعاش الاقتصادي؟ وأين حصل؟ وهل تقدمنا فيه أم لا؟ وهل هناك خطة أم لا؟

السيدة الوزيرة، ما يهم التونسيون أكثر من الحديث عن القرض أين وصل الإنعاش الاقتصادي الذي نتحدث عنه؟

نقطة ثانية، تتعلق بالصعوبات التي تعيشها هذه المؤسسات في علاقة بالجباية وأؤكد على ذلك أين وصل موضوع إدماج السوق الموازية؟ هناك تلميحات وحديث أن هناك سعيا إلى إدماج السوق الموازية فأين وصل؟ نحن لا نريد أخذ حق الذين يرتزقون من السوق الموازية لكن بخطة تحفيزية على مدى أربع أو خمس سنوات يمكن أن تساهم هذه السوق في إنعاش المالية العمومية لأننا نهرب من هذا الإجراء وكل حكومة تأتينا تحدثنا عن إدماج السوق الموازية لكن لم يحصل أي توجه في هذه المسألة.

السيدة الوزيرة، ما هي رؤية الحكومة؟ وأين نذهب في علاقة بالتقدم بهذا الموضوع؟

نقطة ثانية، موضوع رفع الدعم سنقولها بشكل واضح، المواطن العادي ليس مستفيدا من الدعم فالدولة والميزانية العمومية تقريبا في خمس ميزانية الدولة تذهب إلى الدعم لكن المواطن العادي المستهدف لا يستفيد منه. نحن لسنا ضد رفع الدعم بل مع الإبقاء عليه، لكن يوجه إلى مستحقيه وهنا يوجد تردد من حكومة إلى أخرى ولا يوجد توجه واضح في هذا الاتجاه.

موضوع إصلاح المؤسسات العمومية، نحن مع النظر فيها حالة بحالة ولسنا مع التفويت فيها ولكن في كل مرة نتحدث عن أنها خطا أحمر لكن في مقابل ذلك هل قمنا بإصلاحها أم لا؟ لدينا إمكانية في جعلها تساهم ولا تكون عبئا على الدولة أو نبقي عليها في هذا الوضع تحت شعارات فضفاضة ولم نصل إلى مرحلة وهي تتهاوى في كل مرة ولا نتقدم نحو إصلاح حقيقي ونحن مع النظر في هذه المؤسسات حالة بحالة وحتى المنظمات الوطنية اعتمدت معكم هذا الاتجاه على أساس أن تنظروا في هذه المؤسسات حالة بحالة لسنا مع التفويت لكن كذلك الإبقاء عليها أيضا في هذه الوضعية أمر غير مقبول وغير مفهوم.

النقطة الثانية، حين نتحدث عن الإنعاش الاقتصادي أين تنقيح مجلة الاستثمار؟ المفروض ألا نتحدث عن الإنعاش الاقتصادي بدون أن يتم تنقيح مجلة الاستثمار وهذه مسألة مهمة ومهمة جدا.

نقطة أخيرة، لازلت من بين الذين يعتقدون أنه لا يمكن أن نعتمد على الذات الآن وهنا والتوجه نحو اتفاق مع صندوق النقد الدولي بشروط ورؤية تونسية أفضل بكثير من تمويل مباشر من البنك المركزي.

أعتقد أنه الآن قد لا نذهب لهذا البنك في المستقبل لكن الآن وهنا ليست لدينا خيارات ومن كانت لديه خيارات غير الذهاب إلى صندوق النقد الدولي فليعرضها علينا ولا نريد أن نذهب إليه ويجب أن نضع فرصة لأنفسنا.

السيدة نائبة رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، نرفع الجلسة لمدة ثلاثين دقيقة لتمكين السيدة الوزيرة من إعداد الردود ثم نستأنفها إثر الفترة الزمنية المذكورة وشكرا.

(كانت الساعة الثانية عشرة وأربعين دقيقة بعد الظهر)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الواحدة وعشرين دقيقة بعد الظهر)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة للسيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط للرد على السيدات والسادة النواب فلتتفضل.

السيدة فريال الورغي السبعي، وزيرة الاقتصاد والتخطيط

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السادة والسيدات النواب على الأسئلة القيمة،

أبدأ بملاحظة صغيرة،

سيدي الرئيس، هناك كلمة ذكرت لا يمكنني تمريرها وهي حكومة الأكاذيب ومهزلة وحكومة الأوهام والفساد، لا يمكنني ذكر ذلك لا في حق شخصي ولا في حق زملائي فهم يعملون على مدى 14 ساعة على الأقل لمحاربة الفساد، يمكنك قول كل شيء وكل ما تريد أن تقول بأن هذه الحكومة هي حكومة أكاذيب ولا يوجد شيء يقال بأننا سنفعل ولم نفعل ولم نقدم قط وعود ما سيتم فعله ولم نفعله في ظل هذه الحكومة يعني أننا لا نقول ما لا نفعل وقد أخذنا عهدا على أنفسنا بألاّ نتكلم إلا لنفعل وفي آخر مرة حضرت كانت آخر جملة أنهيت بها ردودي هي :"حاسبونا على أعمالنا".

نحن لدينا مبدآن هو الصدق في القول والعمل الجاد وهذا ما نعمل به ومن فضلكم يمكن أن نتكلم ونتناقش وإن كان هناك "un atout" في هذا المجلس هو أن فيه الرقي في الأسئلة والنقاشات لأننا سنبدأ في المزايدات فقط حدث ذلك في المجلس السابق ولم نصل إلى أي شيء وهناك شعب ينتظرنا والأفضل أن نطرح أسئلة ونحن مستعدون للإجابة عنها لكن بدون خدش لعمل الذين يعملون.

أعود إلى مشروع القرض بالنسبة إلى تعريف المؤسسات الصغرى والمتوسطة، صحيح أن لدينا في تونس تعريفان، التعريف الأول هو من المعهد الوطني للإحصاء الذي يقول بأن تعريف المؤسسة الصغرى والمتوسطة هي مؤسسة تشغل أقل من 200 عامل ولكن هناك العديد من التصنيفات لا تجعلنا نستكمل مشروعنا، وأجيب عن السؤال أن من الإشكاليات التي تعترض المؤسسات الصغرى والمتوسطة في تونس، صحيح غياب تعريف موحد لهذه الشريحة من المؤسسات ولدينا المعهد الوطني للإحصاء الذي يعتمد عدد العمال وقانون الاستثمار يعتمد حجم الاستثمارات.

وتعمل حاليا وزارة الاقتصاد والتخطيط على إعداد استراتيجية وطنية للنهوض بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة والتي سيتم خلالها تحديد تعريف المؤسسات الصغرى والمتوسطة يجمع بين جملة من المعايير الأساسية يعني عدد الأعوان ورقم المعاملات والموازنة المالية إلى آخره.

وقع اعتماد تعريف الاتحاد الأوروبي في هذا القرض الذي سيمكن تمتيع أكبر عدد ممكن من المؤسسات التونسية للانتفاع بهذا القرض يعني نقطة إيجابية وليس العكس باعتباره أشمل من التعاريف المعتمدة في تونس وبالتالي يمكن المؤسسات الصغرى والمتوسطة ومتناهية الصغر التي تمثل حوالي 99% من النسيج المؤسساتي التي تتوفر فيها شروط الانتفاع بهذا التمويل.

السؤال المتعلق بمراقبة إسناد القروض في إطار خط تمويل البنك الأوروبي للاستثمار، سيخضع هذا إلى مراقبة مزدوجة، مراقبة أولى من قبل البنك المركزي التونسي يعني الجهة المكلفة بالتصرف في هذا القرض وسيخضع كذلك إلى مراقبة الجهة الممولة وذلك حرصا على توجيه خط التمويل إلى المؤسسات الاقتصادية المستهدفة.

يعني أن خط الاستثمار هذا سيوجه لمن يستحقه لأن هناك سلطة الرقابة من طرف البنك المركزي ولن يخصص هذا القرض لدعم الميزانية ولا للوبيات ومن المستحيل أن يحدث ذلك لأن البنك المركزي بصدد مراقبته يعني أن هناك مراقبة.

بالنسبة إلى الشفافية في إسناد القروض من قبل المؤسسات المالية، تقوم هذه المؤسسات يعني المؤسسات البنكية والإيجار المالي بتقديم قائمة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة المزمع تمويلها يعني أن البنك الذي سيحصل على القرض هو الذي يقدم للبنك المركزي قائمة في المؤسسات ويجب أن يوافق عليها هذا الأخير حتى يتمكن من إسداء هذا القرض إليها.

إلى جانب دراسات الجدوى المتعلقة بالمشاريع التي سيتم تمويلها، يعني يجب أن تتم دراسة المشروع قبل أن يقدم ويحصل على هذا القرض ويتم تقديمها إلى البنك المركزي الذي يتولى مراقبة مدى توجيه هذه التمويلات إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تستحقها ومراقبة قواعد الحوكمة الرشيدة والشفافية من قبل البنوك.

في خصوص بعض الأسئلة المتعلقة بصفة عامة بإشكاليات أو تساؤلات تخص وزارة الاقتصاد والتخطيط، لكن قبل ذلك هناك سؤال يخص بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة، تم في إطار قانون المالية لسنة 2024 إحداث خطي تمويل بعشرين مليون دينار تخصص لإسناد قروض متوسطة وطويلة المدى بشروط ميسرة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة عن طريق بنك تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة "BFPME".

تم الترخيص لوزارة المالية لتحويل دين بعنوان القرض الياباني إلى مساهمة في رأس مال البنك بمبلغ 59 مليون دينار وتم تكوين فريق عمل تحت إشراف وزارة المالية لمتابعة برنامج إعادة هيكلة "BFPME" في إطار مقاربة شاملة لتمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة ويضم الفريق ممثلين عن مختلف الوزارات وكذلك على البنك المركزي التونسي وعن "BFPME".

صادق مجلس إدارة البنك المنعقد في 20 جوان 2024 على تعيين مدير عام للبنك بصفة رسمية.

بالنسبة إلى السؤال الذي يتعلق بانتفاع المؤسسات بقروض التصرف والاستغلال في إطار إجراءات كوفيد 19، صادقت الشركة التونسية للضمان "SOTUGAR" على ضمان 2470 قرض بمبلغ 598.4 مليون دينار بداية من 2020 لإسناد قروض تصرف واستغلال لفائدة المؤسسات المتضررة من جائحة كوفيد.

نمر الآن إلى بعض الأسئلة التي تخص وزارة الاقتصاد والتخطيط وهي متغيرة حسب السوق المالية وأكثر قرضا هو 3 فاصل.

حول تحديد نسبة الفائدة التي لا تحدد في اتفاقية التمويل بل تحددت في القيام بعملية السحب وهي الموجودة في الأسواق المالية والتي تعد مقبولة باعتبار التصنيف الائتماني للبنك يعني "Triple A" وهذه النسبة هي في حدود 3.27% وهي النسبة التي تم اعتمادها يوم 22 جويلية 2024 بمناسبة عملية السحب من القرض المتعلق بالبرنامج المندمج لإزالة التلوث من منطقة بحيرة بنزرت.

حول إعداد إستراتيجية وطنية للتنمية وإعداد خطة للتصرف في المخزون المائي للبلاد، عدة أسئلة طرحت على الإستراتيجية أو التخطيط في وزارة الاقتصاد والتخطيط فإنها تبرمج على المدى الطويل والمتوسط والقصير.

على المدى الطويل لدينا رؤية تونس لـ 2035 وعلى المدى المتوسط هناك المخطط التنموي على مدى خمس سنوات وهناك مخطط 2023-2025 والآن نحن بصدد إعداد مخطط 2026-2030 وتخرج منه الرؤية حسب كل سنة على المدى القصير تخرج منه الميزان الاقتصادي.

كما أن وزارة الاقتصاد والتخطيط لا تخطط بمفردها إنما تخطط مع باقي الإدارات يعني بصفة تشاركية مع باقي الوزارات وحتى الوزارات القطاعية تعطي أيضا نظرتها الإستراتيجية وكيف ترى المشاكل، أعطي مثالا في الشح المائي مثلا مع بعضنا وبالطبع وزارة الفلاحة والموارد المائية هي الوزارة القطاعية التي تعنى بمشاكل المياه ولها رؤية إستراتيجية اسمها تونس المياه 2050 وهناك مجلة المياه صدرت وصادق عليها مجلس وزاري عن كيفية التحكم في مياه تونس في كل المشاريع.

كما تقوم تونس حاليا بدراسة عديد المشاريع التي من شأنها أن تحسن الوضعية لمجابهة الشح المائي في تونس.

تولت وزارة الاقتصاد والتخطيط خلال سنة 2022 الإشراف على أعداد وثيقة رؤية تونس 2035 وذلك بمشاركة مختلف الأطراف المتدخلة ويمكن الاطلاع على هذه الوثيقة عبر الموقع الرسمي لوزارة الاقتصاد والتخطيط وترتكز رؤية تونس 2035 على ستة محاور كبرى من أهمها المحور الرابع الاقتصاد الأخضر والتغيرات المناخية الذي ركز على إعداد خطة للتصرف في المخزون المائي وترشيد الاستهلاك وضمان الأمن المائي وذلك بغاية الرفع من نجاعة الموارد المائية وحمايتها.

بالنسبة إلى السؤال المتعلق بدور وزارة الاقتصاد والتخطيط في مدى استجابة مسارات التكوين المهني والتشغيل والتعليم العالي لاحتياجات سوق الشغل، تعمل وزارة الاقتصاد والتخطيط مع وزارة التكوين المهني والتشغيل ووزارة التعليم العالي في إطار تحسين مناخ الأعمال على إقرار جملة من الإجراءات لدفع التشغيلية والاستجابة لاحتياجات سوق الشغل التي من أهمها إدراج مناهج ومسارات التعليم العالي تكوينا في ريادة الأعمال والمبادرة الخاصة. وضع مسارات للتعليم العالي بالتناوب بين المؤسسات الجامعية والشركات الاقتصادية وكذلك وضع آلية يقظة للمهن الجديدة والاحتياجات لسوق الشغل وقد تكونت أيضا مسارات جديدة في الرقمنة ووضعت في هذه السنة في دليل التوجيه 2024.

فيما يتعلق بالوضع الصحي بولاية قفصة نذكر بأنه تم الانطلاق فعليا في انجاز الدراسات الخاصة بمستشفى قفصة الجهوي متعدد الاختصاصات بتمويل من الوكالة الفرنسية للتنمية في إطار برنامج تحويل الدين.

وهذا المشروع هو محل متابعة دقيقة من قبل مختلف الأطراف المعنية وبإشراف رئاسة الحكومة لتجاوز الصعوبات التي شهدها المشروع خاصة في مراحله الأولى وينتظر على إثر الانتهاء من الدراسات والتصاميم الانطلاق الفعلي في الأشغال في أقرب الآجال الممكنة.

بالنسبة إلى السؤال المتعلق بالأحياء الشعبية بالمدن الكبرى، سيقع التركيز خلال الفترة القادمة على انجاز برنامج تهذيب الأحياء الشعبية بالمدن الكبرى ويحظى مجال التدخل بالأحياء الشعبية بأهمية كبرى من قبل الدولة لما له من تأثير على فك العزلة وتحسين ظروف العيش للمتساكنين من خلال تأهيل البنية التحتية وإحداث المرافق والتجهيزات الجماعية علاوة على دعم التشغيل والأنشطة المنتجة.

وتتدخل عديد الهياكل في مجال تهديد الأحياء الشعبية على غرار وزارة التجهيز والإسكان عبر برنامج تهذيب وإدماج الأحياء السكنية ووزارة الداخلية عبر تهذيب الأحياء الشعبية للحد من التفاوت الجهوي.

وزارة الاقتصاد والتخطيط عبر برنامج التنمية المندمجة والبرنامج الجهوي للتنمية وستتواصل هذه التدخلات خلال فترة المخطط القادم وتم تخصيص استثمارات هامة للتدخل بالأحياء الكبرى ذات الأولوية.

بالنسبة إلى الأسئلة المتعلقة بالاستثمار: أولا تنقيح مجلة الاستثمار، انطلقت الوزارة منذ سنة 2022 في مراجعة القانون عدد 71 لسنة 2016 والمتعلق بقانون الاستثمار.

تم تقييم منظومة الحوكمة المؤسساتية للاستثمار.

تم تقييم الحوافز المالية ومدى نجاعتها.

تم الاطلاع على التجارب المقارنة للدول الرائدة وإعداد مشروع قانون يتضمن تنقيح مجلة الاستثمار في اتجاه تحرير المبادرة الخاصة.

فيما يتعلق بتبسيط الإجراءات، تم عرض العديد من المشاريع التي تخص الاستثمار على أنظار مجلس وزاري وتمت مناقشته وإثراء الوثيقة المقدمة.

ثانيا، فيما يتعلق بمسار حفظ التراخيص وتعويضها بكراسات الشروط، تعمل الوزارة على الحث التدريجي للتراخيص الإدارية وتراخيص تعاطي الأنشطة الاقتصادية وقد تم حذف دفعة أولى تضم 25 ترخيصا.

حذف دفعة ثانية تضم 27 ترخيصا وسيتم إصدار أمر جديد لحذف 33 ترخيص والمبدأ العام في تحرير الاقتصاد هو حذف التراخيص بدون تعويضها بكراسات شروط بهدف تحرير النشاط والاستثناء هو تنظيم النشاط بكراس شروط.

ثالثا، انطلقت وزارتنا، وزارة الاقتصاد والتخطيط في مراجعة كراسات الشروط المتعلقة بتعاطي الأنشطة الاقتصادية وقد انطلقت الوزارة منذ شهر أفريل 2024 في مسار مراجعة كراسات

الشروط والتي بلغ عددها حوالي 170كراس والهدف من هذا المشروع هو مقاومة اقتصاد الريع وتحرير السوق.

ومن مخرجات هذا المشروع تبسيط الشروط الفنية وتقليص الوثائق المستوجبة والرقابة اللاحقة يعني البعدية.

بالنسبة إلى السؤال المتعلق بمؤسسات الإيجار المالي، مؤسسات الإيجار المالي توفر التمويلات بنفس الشروط المالية المقدمة من قبل البنوك والمشتركة صلب اتفاقية التمويل.

بالنسبة إلى خط تمويل البنك الدولي انخرطت أربع مؤسسات بنكية ومؤسسة إيجار مالي وحيدة باعتبار أن شروط الإقراض في إطار هذا الخط لا سيما أن نسبة الفائدة هي أقل بكثير من نسبة الفائدة التي تقدمها مؤسسة الإيجار المالي بصفة مباشرة إلى المؤسسات الصغرى والمتوسطة. هذا وقد انفردت هذه المؤسسة للإيجار المالي بهذا الخط قصد التموقع الاستراتيجي لها في السوق المالية وليس للربح المالي المباشر.

بالنسبة إلى السؤال الذي يخص ارتفاع نفقات الدولة وتراجع نفقات الاستثمار، تعمل الحكومة على التحكم في النفقات الجارية يعني نفقات التأجير والتسيير إلى آخره من خلال ترشيد الانتدابات وتوجيهها حسب الأولويات.

التحكم في عدد خريجي مدارس التكوين حسب الحاجيات الحقيقية لسوق الشغل وترشيد النفقات بعنوان منح الساعات الإضافية وذلك بهدف توفير هامش للدولة للاستثمار.

بالنسبة إلى مشاريع التنمية المندمجة "PDI"، أولا هناك عدة مشاريع والعديد منها في الجزء الأول والثاني من برنامج التنمية المندمجة وقع إنجازها من القسط الأول والثاني لم يبق إلا القليل جدا من هذه البرامج التي نحرص حاليا على إنجازها ونحن حاليا بصدد انجاز القسط الثالث من هذا البرنامج.

وباعتبار أنه تم ضبط مشاريع القسط الثالث من برنامج التنمية المندمجة خلال سنة 2018، بالتالي فان عديد المشاريع التي تمت برمجة انطلاقها سنة 2023 و2024 شهدت ارتفاعا هاما في الكلفة المبرمجة وذلك نتيجة الارتفاع في المواد الأولية واليد العاملة.

وفي خصوص هذا التأخير فان القسط الأول بدأ منذ 2012 وإن كان هناك تأخيرا فلا تتحمله الحكومة الحالية فهو منذ عشرة سنوات و11 سنة تحملته الحكومات السابقة وخاصة في ساعات يضعون مشاريع لم يكتمل إنجازها ودراساتها وبالتالي حين يحين الوقت لإنجازها في بعض الأحيان يجب أن نغير المشاريع لأنه يستحيل إنجازها أحيانا.

تم التنسيق في هذا الإطار مع مصالح وزارة المالية وقد تم في بداية شهر جويلية 2024 فض الإشكال وتم تخصيص اعتمادات إضافية لتغطية الارتفاع في كلفة المشاريع وسيتم إن شاء الله انجاز جميع المشاريع المبرمجة.

بالنسبة إلى سؤال حول مدى تقدم انجاز البوابة الوطنية للمستثمر بالتعاون مع كافة الوزارات والهياكل العمومية يتم العمل تحت إشراف وزارة الاقتصاد والتخطيط على تطوير البوابة. تم إحداث لجنة القيادة للمشروع. تم تبسيط الإجراءات المتعلقة بالتكوين القانوني للمؤسسات وسيتم إن شاء الله إطلاق البوابة في صيغتها الأولوية مع بداية 2025.

حول السؤال المتعلق بتسوية وضعية عملة الحضائر للفئة العمرية 45-55 سنة يتم حاليا العمل على مستوى اللجنة المكلفة بتسوية ملف عملة الحظائر على تنقيح الأمر الحكومي المتعلق بإنهاء العمل بالية تشغيل عملة الحضائر الجهوية حيث تم اقتراح سحب إجراءات إدماج عملة الحظائر من الشريحة العمرية أقل من 45 سنة على الشريحة العمرية 45-55 سنة وذلك بعد ضبط معايير لتحديد المنتفعين بالإجراءات من هذه الشريحة العمرية والمتعلقة بالإدماج بالوظيفة العمومية.

كما تم ضبط الصيغة والإجراءات الجوهرية لإسناد صك مقابل المغادرة الاختيارية لفائدة الشريحة العمرية 45 -55 سنة.

بالنسبة إلى منتدى تونس للاستثمار وجهت وزارة الاقتصاد والتخطيط دعوة رسمية لرئاسة المجلس التي كلفت عددا من النواب يعني قائمة فيها 12 نائبا للحضور والمشاركة في فعالية المنتدى وقد حضر عدد منهم.

بالنسبة إلى إدماج السوق الموازية تم تكوين لجنة قيادة لإدماج القطاع الموازي بالدورة الاقتصادية العادية برئاسة السيدة وزيرة المالية ومشاركة مختلف الوزارات والهياكل المعنية وقد عقدت هذه اللجنة سلسلة من الاجتماعات وهي بصدد إعداد خطة عمل لاستقطاب القطاع الموازي.

بالنسبة إلى السؤال الذي يهم رسكلة إطارات الوزارة في 24 جانفي 2024 وقع تعيين على رأس الوزارة وزيرة وكاتب دولة أستاذين جامعيين باحثين في علم الاقتصاد يعني "planification" والتخطيط من دراستنا ونقوم به منذ أكثر من 25 سنة وبذلك أعتقد أننا أجبنا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيدة فريال الورغي السبعي، وزيرة الاقتصاد والتخطيط على كل هذه البيانات والإفادات.

نمرّ الآن إلى التصويت على مشروع القانون محل النظر وشكرا.

وفي البداية يتم التصويت على الانتقال إلى مناقشة مشروع القانون عدد 39 لسنة 2024 عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 87 صوتا "نعم" محتفظان اثنان و4 معترضين. تبعا لنتيجة التصويت يتم الانتقال إلى مناقشة المشروع ونحيل الكلمة الآن إلى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا تفضل.

السيد المقرر

مشروع قانون

يتعلّق بالموافقة على عقد التمويل المبرم

بتاريخ 18 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في إحداث خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي

(عدد 2024/39)

شكرا

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 92 صوتا "نعم" 3 محتفظون و8 معترضون. تمت المصادقة على العنوان نمر إلى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة، الكلمة للجنة تفضلوا.

السيد المقرر

فصل وحيد

تتمّ الموافقة على عقد التمويل الملحق بهذا القانون والمبرم بلوكسمبورغ بتاريخ 18 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للجمهورية التونسية بمبلغ قدره مائة وسبعين مليون (170.000.000) أورو للمساهمة في إحداث خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة التصويت: 97 صوتا "نعم" 5 محتفظون و10 معترضون. تمت المصادقة على الفصل الوحيد وفي الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

النتيجة: 94 صوتا "نعم" 8 محتفظون و12 معترضون بذلك تمت الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على عقد التمويل المبرم بتاريخ 18 مارس 2024 بين الجمهورية التونسية والبنك الأوروبي للاستثمار والمتعلق بالقرض المسند للجمهورية التونسية للمساهمة في إحداث خط تمويل لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة من أجل الإنعاش الاقتصادي. (عدد 2024/39).

شكرا لجميع الزميلات والزملاء،

شكرا جزيلا للجنة المالية والميزانية، الشكر الموصول وبالغ التقدير للسيدة فريال الورغي السبعي، وزيرة الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق لها ونحن سعداء بمواصلتهم مرافقتنا خلال هذه الجلسة العامة لمناقشة مشروع القانون الثاني المدرج بجدول الأعمال ونرفع الجلسة لتناول طعام الغداء إلى الساعة الثالثة.

(كانت الساعة الواحدة وخمس وأربعين دقيقة بعد الظهر)

استئناف الجلسة وعرض ومناقشة مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 17 أفريل 2024 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية والمتعلّق ببرنامج دعم الميزانية العامة للدولة التونسية

(كانت الساعة الثالثة وخمس دقائق مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

السيدات والسادة النواب المحترمون،

أسعد الله أوقاتكم بكل خير،

نستأنف أشغال جلستنا ونجدد الترحيب بالسيدة فريال الورغي السبعي، وزيرة الاقتصاد والتخطيط وكافة أعضاء الوفد المرافق لها.

ننتقل إلى النقطة الثانية في جدول أعمالنا والمتعلقة بالنظر في مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 14 أفريل 2024 بين جمهورية الحكومة التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية والمتعلق ببرنامج دعم الميزانية العامة للدولة التونسية عدد 58 لسنة 2024.

يسعدني أن أتوجه مجددا إلى لجنة المالية والميزانية بالشكر وبأصدق عبارات التقدير على الجدية في العمل وعلى الجهد المتواصل واحترام الآجال وأدعوها لاستعراض تقريرها.

المصدح للجنة.

السيد المقرر

بسم الله،

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالزملاء الكرام،

تقرير لجنة المالية والميزانية حول مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 17 أفريل 2024 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية والمتعلّق ببرنامج دعم الميزانية العامة للدولة التونسية (عدد 2024/58)

I-التقديم :

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاق القرض الممضى بتاريخ 17 أفريل 2024 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية والمتعلق ببرنامج دعم ميزانية الدولة وذلك طبقا لمقتضيات الفصل 75 من الدستور.

1) الإطار العام:

يندرج اتفاق القرض في إطار تنفيذ مذكرة التفاهم المبرمة بتاريخ 16 جوان2021 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية للتعاون من أجل التنمية للفترة 2021-2023 وهي وثيقة إطارية تضبط التوجهات الاستراتيجية ومجالات التعاون ذات الأولوية للبلدين.

كما يندرج القرض الإيطالي لدعم ميزانية الدولة في إطار تنفيذ "البرنامج المشترك لدعم الإصلاحات" المموّل من قبل كل من البنك الدولي والوكالة الفرنسية للتنمية والمؤسسة الألمانية للقروض من أجل إعادة الإعمار والوكالة اليابانية للتعاون الدولي والبنك الإفريقي للتنمية بالتنسيق مع الاتحاد الأوروبي وتحت إشراف وزارة الاقتصاد والتخطيط.

ويهدف البرنامج المشترك لدعم الإصلاحات إلى دعم مجهودات الدولة في تحسين نجاعة المؤسسات العمومية وتعزيز الصلابة

الاقتصادية وتطوير الإدماج المالي والاجتماعي وتحفيز القطاع الخاص وتحسين مردودية القطاع العمومي، حيث يقوم على مصفوفة إصلاحات تشمل أربع محاور أساسية وهي:

1. تحسين نجاعة قطاعات النقل والطاقة والمياه،
2. تطوير أداء المؤسسات العمومية وحوكمتها،
3. تحسين أداء الإدارة العمومية والتصرف في المالية العمومية،
4. الإدماج المالي والاجتماعي.

ويتضمن كل محور عددا من الإجراءات التي تساهم في تحقيق الأهداف المرجوة تم ضبطها بالاشتراك مع الجهات المانحة والتنسيق مع مختلف الهياكل المعنية بالتنفيذ.

وتتمثل مساهمة الجانب الإيطالي في دعم المحور الأول من البرنامج مع التركيز على الإجراءات المتعلقة بتطوير قطاع الطاقة وهي (أولا) إصدار القرار المتعلق بأنموذج العقد الخاص بنقل الطاقة الكهربائية المنتجة في إطار الإنتاج الذاتي وبيع الفائض من إنتاج الطاقة "ونشره بالرائد الرسمي و(ثانيا) إصدار المقرر الخاص بتحديد تعريفة نقل الطاقة ذات الجهد المتوسط".

2) قيمة التمويل وشروطه:

تبلغ قيمة القرض 50 مليون أورو أي ما يعادل حوالي 168 مليون دينار في شكل دعم مباشر للميزانية، سيتم سحبه في شكل قسط وحيد بعد استكمال الشروط المتعلقة أساسا بدخول اتفاق القرض حيز النفاذ وقيام وزارة الصناعة والمناجم والطاقة بإصدار:

ـ القرار المتعلق بأنموذج العقد الخاص بنقل الطاقة الكهربائية المنتجة في إطار الإنتاج الذاتي وبيع الفائض من إنتاج الطاقة "ونشره بالرائد الرسمي".

ـ المقرر الخاص "بتحديد تعريفة نقل الطاقة ذات الجهد المتوسط".

وتتمثل الشروط المالية للقرض الممنوح للحكومة التونسية في: نسبة فائدة بـ 0 % ومدّة سداد بـ 40 سنة منها 31 سنة إمهال.

كما يتم أيضا، في مرحلة موالية لدخول اتفاق القرض حيز النفاذ، إمضاء "اتفاقيه مالية" بين البنك المركزي التونسي وصندوق الودائع والقروض الإيطالي (CDP) تتضمن الإجراءات العملية الواجب اتباعها والوثائق المستوجبة فيما يتعلق بسحب القرض الإيطالي الذي يتم بعد دخول هذه الاتفاقية المالية حيز النفاذ.

وتجدر الإشارة أنه وفيما يتعلق بشروط السحب، فقد تم استيفاء إصدار النصوص التالية:

ـ قرار رئيس الحكومة المؤرخ في 8 ديسمبر 2023 والمتعلق بالعقد النموذجي لنقل الكهرباء المنتجة من قبل شركة الإنتاج الذاتي للكهرباء من الطاقات المتجددة وشراء الفوائض من طرف الشركة التونسية للكهرباء والغاز.

ـ مقرر رئيسة ديوان وزارة الصناعة والمناجم والطاقة المؤرخ في 12 ديسمبر 2023 يتعلق بضبط تعريفات نقل الكهرباء والإرجاء وشراء فوائض الكهرباء المنتجة من الطاقات المتجددة لغرض الاستهلاك الذاتي.

II. أعمال اللجنة :

عقدت لجنة المالية والميزانية جلسة يوم 17 جويلية 2024 استمعت خلالها إلى السيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط حول مشروع القانون المعروض.

وبيّن السيد رئيس اللجنة أن هذا القرض يندرج في إطار دعم ميزانية الدولة المنصوص عليه بقانون المالية لسنة 2024. واعتبر أن وثيقة شرح الأسباب تضمنت معطيات حول أهداف المشروع تعلقت خاصة بتحسين نجاعة قطاعات النقل وتطوير قطاعات الطاقة والمياه وتطوير أداء المؤسسات العمومية وحوكمتها، وهذه المعطيات غير منسجمة مع نص فصل مشروع القانون الذي ينص على أن هذا التمويل سيوجه لتمويل ميزانية الدولة.

وخلال النقاش، رأى النواب أنه ليست هناك رؤية واضحة واستراتيجية في تعبئة

موارد ميزانية الدولة، واستفسروا عن أوجه صرف القرض موضوع مشروع القانون وكيفية توظيفه والمشاريع المعنية به، وطلبوا مدّ اللجنة بأنموذج العقد الخاص بنقل الطاقة الكهربائية المنتجة وقيمة تعريفة نقل الطاقة ذات الجهد المتوسط، وطلبوا كذلك معطيات حول الاتفاقات التي تمّ إبرامها مع الجهات المانحة وإجراءاتها.

واستفسر أغلب النواب عن خطة الوزارة لتحفيز القطاع الخاص في عديد المجالات وسبل معاضدة مجهود الدولة للنهوض بالمهن ذات الطاقة التشغيلية الضعيفة.

واستوضحوا عن خطة الانتقال الطاقي والطاقات المتجددة وإنقاذ المؤسسات العمومية على غرار برنامج مواصلة إعادة هيكلة معمل الفولاذ بمنزل بورقيبة.

كما تساءلوا عن استراتيجية الوزارة في تثمين الثروات الطبيعية، وأثاروا بالمناسبة تثمين مادة الفوسفوجيبس وبرنامج الحكومة لتطوير الهيدروجين الأخضر.

هذا، واستفسر بعض النواب عن مخرجات منتدى تونس للاستثمار الذي تم تنظيمه في جوان 2024، وتساءلوا كذلك عمّا توصّل إليه مجهود الحكومة في إنجاز المنصة الرقمية الموحدة للاستثمارات وسبل دعم محفظة الاستثمارات الخارجية. كما سألوا عن موعد إحالة مشروع مجلة الاستثمار ومجلة الصرف على أنظار مجلس نواب الشعب.

وفي ردّها، بيّنت السيدة الوزيرة أن مجهود الدولة يتمثل في الحصول على التمويل في إطار مصفوفة كاملة للإصلاحات دون إملاءات من قبل الممولين مؤكدة أن الوزارة لها إطارات كفأة قادرة على التفاوض في كل الجزئيات المتعلقة باتفاقيات القروض. وأكّدت أن القروض المخصصة للاستثمار تحقق نتائج إيجابية لتطوير المؤسسات.

وأضافت أن برنامج الانتقال الطاقي يمثّل عبئا كبيرا على ميزانية الدولة والرؤية والاستراتيجية لتونس 2035 تشمل الانتقال الطاقي، والحل الوحيد يكمن في الطاقة البديلة والهيدروجين الأخضر.

ويتمثل الهدف الرئيسي في توفير 35 % من الطاقة البديلة على غرار الهيدروجين الأخضر والطاقة الشمسية إلخ...

وبخصوص تثمين الموارد المائية، تعرضت لعدد من المشاريع التي تتعلق باستغلال المياه المستعملة وتحلية مياه البحر ومقاومة الشّح المائي في إطار استراتيجية الدولة في المياه 2050.

وأفادت أن الحكومة بصدد رسم استراتيجية ضمن المخطط 2026-2030 وأهداف وبرامج يتم ضبطها وتحقيقها بطريقة تشاركية في عديد المجالات والقطاعات على غرار التعليم والصحة والفلاحة

وتطوير البنية التحتية إلخ، وأثنت على أهمية دور الشركات الأهلية في تطوير التنمية في مختلف الجهات.

وبيّنت أن الوزارة تقوم بإعداد الدراسات اللازمة لتطوير عديد القطاعات على غرار الصناعات الغذائية وقطاع غيار الطائرات وتعمل على مزيد تبسيط كراسات الشروط وتحرير المبادرة الخاصة لتشجيع الاستثمار.

وتعرضت لأهمية تجسيم برامج التنمية المندمجة والبرامج الجهوية للتنمية من خلال تنفيذ المشاريع الخصوصية بالرجوع للمجالس الجهوية والمحلية وذلك بصفة تشاركية وانطلاقا من القاعدة.

III. قرار اللجنة :

قررت اللجنة الموافقة على مشروع القانون بإجماع الحاضرين.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا. الكلمة للنائب المحترم السيد محمود العامري غير منتمي، له خمس دقائق. تفضل.

السيد محمود العامري

شكرا سيدي الرئيس،

حضرات النواب المحترمين،

نرحب بالسيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق لها،

نناقش اليوم مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 17 أفريل 2024 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية المتعلق ببرنامج دعم الميزانية العامة للدولة التونسية.

السيدة الوزيرة، نعلم جيدا أن وضعية الاقتصاد الوطني اليوم ليست بالمريحة وذلك نتيجة سياسات اقتصادية لحكومات سابقة أغرقت الدولة اليوم في دوامة القروض الدولية والترقيعية، كذلك بسبب تداعيات الأزمة المالية التي تعيشها البلاد اليوم.

يجب اليوم القيام بمراجعة شاملة وتقييم للسياسة المالية والنقدية المنتهجة من طرف الحكومة والتفكير جديا في حلول بديلة للاقتراض من أجل دعم الميزانية وتفعيل موارد بديلة للتخفيف الأعباء على الدولة وتمويل الاقتصاد.

كما نؤكد ضرورة تحسين مناخ الاستثمار في تونس وأصبح من الضروري مراجعة مجلتي الاستثمار والصرف ومراجعة التشريعات والقوانين في هذا المجال التي لا تستجيب ولا تتماشى مع المتغيرات العالمية خصوصا في مجال الدفع وتحويل الأموال وجب علينا اليوم أن نكون أكثر انفتاحا على العملة الرقمية ونسهل أكثر إجراءات الدفع بالعملة الصعبة.

السيدة الوزيرة، نحن في حاجة اليوم إلى تنمية جهوية عادلة ويجب القطع مع سياسة التمييز الإيجابي التي كرستها حكومات العشرية الفارطة عشرية تكريس الجهويات ومعاقبة جهات بأكملها واستهداف مواطنيها.

لا تزال ولاية سوسة إلى اليوم تعيش تحت طائلة عقوبة التمييز الإيجابي أغلب المشاريع معطلة والبعض الآخر مؤجل سأعطيك أمثلة السيدة الوزيرة:

-مشروع المنطقة الصناعية بالقلعة الصغرى، مشروع معطل منذ أكثر من خمسة عشرة سنة وهنالك تعطيل مقصود بإيقاف الدراسات منذ سنة 2014 وأدعو اليوم إلى فتح بحث وتحقيق في هذا الملف كما أدعو إلى ترسيم المشروع في ميزانية الاستثمار القادمة ووضع حد للتخاذل والتلاعب بهذا المشروع الذي بنيت عليه آمال وتطلعات أهالي الجهة.

مشروع تعشيب الملعب البلدي وهو مشروع مؤجل ومدرج اليوم بالمخطط الحالي وينتظر الإنجاز.

مشروع مستوصف حي المنازه مشروع معطل منذ سنة 2014 رغم من استكمال جميع الدراسات.

مشروع ربط منطقة النقم بالتيار العالي الجهد مشروع معطل منذ التسعينات رغم من استكمال جميع الدراسات الفنية.

مشروع توسعة دار الثقافة هذا المشروع معطل منذ سنة 2010 رغم من إدراجه في عديد المخططات السابقة.

معتمدية سيدي الهاني السيدة الوزيرة، تغيب فيها التنمية وتتعطل فيها المشاريع ونذكر:

تعطل مشروع المركز الوسيط للصحة كما نؤكد على ضرورة التعجيل لاستكمال الدراسات والتعهد بإحداث قسم استعجالي.

تعطل إنجاز مشروع دار الثقافة رغم إدراجه في المخطط التنموي السابق 2016-2020.

تعطل مشروع التنمية المندمجة الذي يشمل معتمدية سيدي الهاني ويربط عمادة كروسة بمعتمديات القلعة الصغرى والقلعة الكبرى.

تعطل مشروع ربط سيدي الهاني بشبكة تطهير.

كما نشير السيدة الوزيرة إلى غياب الخدمات الإدارية في معتمدية تبعد أكثر من 37 كلم عن مركز الولاية.

أذكر مرة أخرى بخصوص الطلب المتجدد لأهالي معتمدية سيدي الهاني المتمثل في إحداث قباضة مالية، لأنه من غير المعقول اليوم تواصل تهميش هاته المنطقة التي تفتقر للتنمية والتي تغيب فيها المؤسسات المالية العمومية والفروع البنكية بدون النظر لمعاناة المواطنين وتنقلهم لمسافات طويلة للحصول على أبسط الخدمات.

السيد رئيس المجلس، تعيش جهة سوسة اليوم على وقع أزمة كبيرة بسبب الانقطاع المتكرر لماء الشرب عن جل المعتمديات والمناطق وذلك طيلة هذه الفترة الحارة من الصيف ويعاني اليوم المواطنون في كل مناطق الولاية الأمرين جراء هذا الانقطاع غير المقبول بهذه الطريقة والذي خلف احتقانا كبيرا في صفوف المتساكنين.

السيد الرئيس، نخشى القول أن جهة سوسة هي جهة مستهدفة ولكم أن تتخيلوا الوضع في معتمدية القلعة الصغرى حيث يتواصل انقطاع الماء لمدة تفوق الأسبوعين في أغلب المناطق والأحياء السكنية الكبرى والمرتفعة حيث أصبح المواطن يطالب بحقه في أبسط ضروريات العيش باعتبار أن مادة الماء هي مادة حياتية وضرورية.

أتوجه اليوم مباشرة إلى السيد وزير الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري للتدخل والترفيع في كميات الماء المخصصة لولاية سوسة وخلق التوازن في توزيع مياه الشرب بين الجهات.

كما ننبه ونشير بأن الوضع اليوم في ولاية سوسة أصبح مقلقا جدا بسبب أزمة انقطاع الماء بل أصبح هذا المشكل مصدرا للتوظيف السياسي لجهات وأطراف لا تريد الخير للبلاد.

على كل طرف اليوم أن يتحمل مسؤوليته أمام الشعب وأمام القانون وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم السيد يوسف طرشون عن كتلة الخط الوطني السيادي له اثني عشر دقيقة. المقعد رقم 14.

السيد يوسف طرشون

شكرا سيدي الرئيس،

أرحب بالسيدة الوزيرة المحترمة وبأعضادها الميامين،

سعداء أن نكون قبالة مسؤولين عن التخطيط في بلادنا.

عندما نقول التخطيط ونربطه بالاقتصاد أظن أنه لا يمكننا الحديث عن جزر معزولة في هذه البلاد لأن من بين مسؤوليات هذه الوزارة هي إنجاح ما سماه السيد رئيس الجمهورية المقاربة المنظومية في التنمية ولكن ربما ما يؤلمنا هو أننا نقع في وضعية يقيمها اليوم الجميع تقييما سلبيا مع احترامنا للجهود التي تبذل والنوايا الصادقة في ذلك ولكن النوايا الصادقة لا تكفي سيدتي الوزيرة، لابد أن تقيض لهذه النوايا الصادقة في إصلاح بلادنا الموارد البشرية وحسن التصرف فيها وحوكمة الموارد البشرية وأقول الموارد البشرية وأبدأ بها وكذلك طبعا توفير الموارد المالية رغم أننا نعرف وضعية التوازنات المالية في بلادنا.

لذلك سأركز أكثر على المسؤولية المرتبطة بالحوكمة وحسن التصرف فيما هو موجود وقد دأبت على هذا لن نطالب بأشياء مستحيلة ولن نغض الطرف عن إمكانياتنا ونقول نريد كذا ونريد كذا ونريد كذا ولكن من حقنا أن نقول ماذا فعلنا بمقدراتنا الموجودة.

أريد أن أشير سيدتي الوزيرة، إلى المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المؤرخ في 19 أكتوبر 2022 والمتعلق بلجنة مهمتها التسريع في إنجاز المشاريع العمومية. تتفرع عن هذه اللجنة لجان على المستوى الجهوي بالطبع هنا مبدأ التخطيط هو الذي يتحكم في هذا العمل، ماذا قدمت هذه اللجنة لمشروع الإصلاح في بلادنا؟

المعضلة الأساسية حسب رأيي هو البطء في الإنجاز والمشاريع المعطلة كان زميلي الآن بصدد تعدادها على الأقل في جهته نحن لا نحتاج إلى ذلك، هذه المشاريع بالعشرات وأدرك جيدا عندما أقول مشروع معطل لابد أن نعرفه أولا المشروع المعطل هو المشروع الذي توفرت له التمويلات ولكنه لم ينجز، من المسؤول عن ذلك؟

لماذا يتوفر التمويل وهنا أعود إلى فكرة الموارد البشرية المسؤولون عن إنجاز هذه المشاريع وخاصة المشاريع التي توفرت تمويلاتها، لماذا لا يقومون بواجبهم؟ وأكرر ما قلته في أكثر من مداخلة الأعداء الحقيقيون لهذا المسار ولإنجاحه هم هؤلاء الذين يعطلون هذه المشاريع وليسوا فقط المسؤولين على هذه المشاريع المعطلة عندما يقع ضخ تمويلات مشروع وتم عقد أصلا لجان لتسريع إنجاز هذه المشاريع وتم إسنادها صلاحيات على المستوى الوطني وعلى المستوى الجهوي، لماذا لا تقوم هذه اللجان بعملها؟ لدي الإجابة لأن هناك مسؤولين غير مسؤولين وسأضرب مثالا على ذلك بنزرت والي بنزرت عاجز عن حلحلة مشاريع تمويلاتها موجودة منذ سنوات والتأخير في إنجاز هذه المشاريع وسأمدكم بالأرقام يتسبب في خسائر بالمليارات لا لشيء إلا لأن هؤلاء المسؤولين لم يقوموا بواجبهم.

مشروع تعشيب ملعب منذ أربعة سنوات وهم يتابعون المقاول وقد تم ضخ أمواله 2 مليارات إلى يوم الناس هذا يمكنك معاينة الملعب وتم ضخ أمواله. أين المسؤولون؟ أين رئيس اللجنة الجهوية المسؤولة على تسريع المشاريع المعطلة بالمرسوم عدد 68 لسنة 2022؟ لماذا لم يتم التسريع ولماذا لم يتم استدعاء هذا المقاول لقد أطلقت عليه اسم الرجل الخفي، يبحثون هن هذا المقاول ولم يجدوه وعندما تتحدثون في هذا الموضوع قام السيد الوالي بجلب هذا المقاول وأخذا صورة مع بعضهما في الملعب وفي الغد اختفى من جديد. هؤلاء ليسوا حريصين على إنجاح المسار جمعية رياضية منذ 1960 تأسست السهم الرياضي برأس الجبل وأنتجت رياضيين نخبة هم الآن متشردون لم يجدوا أين يتدربون وخسروا أكثر من 40 ألف دينار للتنقل إلى ملاعب أخرى للتدريب وكل يوم أحد يبحثون عن حافلة ويستجدون من هذا وذاك مع أن هناك من لم يقم بواجبه بخصوص هذا الملعب-وهنا أتحدث عن الموارد البشرية وعن الحوكمة- أين والي بنزرت ماذا يفعل؟

مشروع آخر وهو توسعة الشاطئ الصخري بشاطئ رفراف الحماري، تم ضخ الأموال لهذا المشروع 2 مليارات و98 مليون وكان من المتوقع أن تبدأ الأشغال يوم 4 سبتمبر 2023 ولكن هذه الأشغال لم يقع الشروع فيها سوى في 1 فيفري الفارط وعندما بدأت الأشغال فيها في أواخر شهر فيفري الفارط اصطدمنا بالموسم السياحي وطلبوا من المقاول توقيف الأشغال.

الآن كل الكرنيش مغلق وعشرات من الذين ينتصبون للتجارة في هذا الشاطئ حرموا من موارد رزقهم وهم في حالة احتقان شعبي ويحتجون ولهم الحق في ذلك لأن هناك أشخاصا وعلى رأسهم والي بنزرت غير مسؤول وقد نهناه منذ سبتمبر الفارط وطلبنا منه ضرورة بدء الأشغال حتى لا نصطدم بالموسم السياحي، عليكم الذهاب اليوم لرؤية الشاطئ الصخري "التراكس" متوقفة أغلقت الطريق لأن هؤلاء لم يتحملوا مسؤولياتهم، هذا هو التخطيط الصحيح عندما نحترم الآجال نعلم بأن التخطيط أهم شيء فيه التمويل هذه المشاريع تمويلاتهم موجودة، لماذا لا يحترم هؤلاء الوقت؟

مشروع آخر نفس الوضعية وسنخسر التمويل 2 مليارات، سوق بلدي في عوسجة خصصت له البلدية 2 مليارات إلى الآن عاجزون عن إخلاء صيدلية متسببة في تعطيل كل المشروع وسترون عندما سنعود إلى إتمام المشروع سيقول المقاول لا يمكنني أن أعمل بنفس المبلغ المتفق عليه. من المسؤول عن ذلك؟ نتحدث عن التخطيط ونقول لا توجد لدينا اعتمادات مالية، لدينا الأموال، المشاريع تمويلاتها موجودة أين الخلل إذن؟ الخلل في تحمل المسؤولية من طرف الأشخاص الذين أوكل إليهم شأن هذه البلاد وعيناهم في أعلى هرم للسلطة.

ماذا عسان أفعل بوالي عاجز عن إخلاء صيدلية ولن يخلها هكذا قالوا للصيدلية سنتعهد لك بالقيام لك بمقر محاذي وأعطوها الفضاء وقالوا لها قولي لنا ماذا سنبني لك وماذا سنهدم ودفعوا لها إيجار خمسة أشهر مسبقة ونحن عاجزون عن إخلائها وسنخسر التمويل 2 مليارات وعندما سيتنقل جميعكم إلى عوسجة

لتذهبوا إلى بحر غار الملح فإنكم ستشقون داخل ذلك السوق الذي كان من المفروض أن ينتقل إلى مكان خصص له. ماذا يفعل هؤلاء المسؤولين؟

التخطيط مشروط بالزمن وباحترام الآجال وليس فقط بالتمويلات التمويلات موجودة وبإمكاني مدكم بأمثلة أخرى ولكن هؤلاء الذين عاهدنا لهم بالتصرف في هذه الميزانيات ماذا يفعلون؟ وقد قمنا بمرسوم لهم أصدر مرسوم لهذا السبب بدأت به المرسوم عدد 68 لسنة 2022 وهي لجنة التسريع في المشاريع المعطلة وسأقول شيئا في قانونها على هذه اللجنة أن تجتمع كل أسبوع أطلب منك سيدتي الوزيرة بما أنك تترأسين اللجنة العليا لتسريع وإنجاز المؤسسات العمومية يترأسها رئيس الحكومة ومن ينوبه وتتولى إيجاد الحلول الملائمة وأنتم من تشرفون عليها كوزارة الاقتصاد والتخطيط.

أطلب منك فتح تحقيق في التقصير أليس القانون ينص أنه على هذه اللجنة أن تجتمع كل أسبوع على المستوى الجهوي سيدتي الوزيرة؟ هذا هو القانون أريد أن أسأل من شهر سبتمبر إلى حد اليوم كم اجتمعوا من مرة وكم من مشروع نجحوا في تسريعه؟ إنهم يسرعون في أشياء أخرى يسرعون في إعطاء رخص لمن لا يستحق وهذا صوت أهالي رفراف أريد إبلاغه عندما تحرم أشخاص منتصبين على البحر منذ عشرة سنوات ولا تعطيه رخصة وتأتون بشخص مع احترامنا لشخصه فالمشكل ليس مع الشخص تعطيه رخصة وتعطيه 100 "parasols" بالبحر عليك أن تذهب إلى هناك وتسأل الناس وتسأل عن الاحتقان الذي يحصل في تلك الجهة، هذا ما يفعله هؤلاء المسؤولين.

لسيد الوالي هذا والي بنزرت وأنا أتوجه بكلامي هذا إلى السيد رئيس الجمهورية هناك الكثير من الكلام يجب التصريح به بخصوص هذا الوالي ونحن نترفع داخل هذه القبة لأننا نحترم المقامات لن نصرح بهذا الكلام نحن نتحدث عن المشاريع ونتحدث عن حقوق الناس الذين انتخبونا لنبلغ أصواتهم.

ولذلك التخطيط سيدتي الوزيرة يبدأ بمراجعة أداء الموارد البشرية ولا نريد مثل هذه اللجان حبر على ورق لجنة تسريع المشاريع لا يوجد تسريع ولا توجد مشاريع على الأقل المشاريع الموجودة نحن لم نطالب بمشاريع أخرى، بما أن الاعتمادات تم ضخها يجب خدمة الناس من لا يخدم "dégage" نحن لسنا في حاجة إليه علينا تشغيل الذين يحترمون الآجال ويحترمون هذه الدولة وهؤلاء هم أعداء المسار الحقيقيين أنا أقول...

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، عليك أن تستشير رئيس كتلتك، سنضيف له دقيقة ليكمل فكرته.

السيد يوسف طرشون

سيدتي الوزيرة، الحرقة التي نتكلم عنها غيرة على بلادنا هناك أشخاص غير مسؤولين حقيقة راجعوا أداء موارد البشرية الموجودة لديكم عليكم بمراجعتها ولماذا تم بعث لجنة كهذه لتسريع المشاريع ليجتمع هؤلاء الناس للبحث عن السبل لحل مشاكل المواطنين إن حالة الاحتقان الحاصلة في جهتي بسبب المشاريع المعطلة: الرياضيون محتقنون، الذين ينتصبون بالبحر محتقنون، السوق البلدي الذي من المفروض أن تتوفر لهم هذه الشروط حتى يمكنهم العمل محتقنون. إذن ماذا بقي في البلاد؟ هل هؤلاء تم تسميتهم على المسار؟ هؤلاء هم أعداء المسار الحقيقيين ولن نقبل بأن يواصلوا على هذا النهج وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد ياسين مامي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له ستّ دقائق.

السيد ياسين مامي

شكرا سيدي الرئيس،

السيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط مرحبا بك وبالوفد المرافق،

طيلة السنوات الفارطة كل وزير اقتصاد يتداول على الوزارة يتحدث عن تغيير كراسات الشروط وتقليص الرخص ثم لا نرى إجراءات ملموسة، متى سيكون لدينا روزنامة أو خارطة طريق كاملة في هذا الخصوص؟

من الواضح السيدة الوزيرة أن مشكل اقتصادنا هو التمويل الشركات الكبرى الشركات الصغرى الشركات المتوسطة يعانون من مشاكل في التمويل وخبراء المالية جميعا يتحدثون بأن توجه الدولة في تمويل ميزانياتها بالاقتراض من البنوك التونسية هو أول عامل لشح فرص التمويل للاقتصاد.

اليوم أمامنا السيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط تدافع عن مشروع قانون لتمويل الميزانية.

السيدة الوزيرة، لقد اختارت تونس توجها جديدا منذ ثلاث سنوات فيما يخص إدارة الموازنات المالية غيرنا من شركائنا قررنا عدم الذهاب "FMI" والانطباع العام يقول بأن الشعب موافق نسبيا على هذه التوجهات وبطبيعة الحال إن اخترنا هذه التوجهات علينا أن نضحي وأن نشمر على سواعدنا وأن نعمل وعندما نريد أن نطلب من الشعب بأن يعمل يجب أن تتحلى الحكومة في المقابل بالشفافية مع الشعب لهذا السبب نطالب الحكومة بالتحلي بالشفافية نريد أن نرى تأثير الموازنات السياسية الجديدة على الموازنات المالية للدولة وبالله عليكم لا تقولون لنا بأننا اليوم بصدد دفع خدمة الدين لأن تونس طوال عمرها تقوم بتسديد خدمة دينها ولكن نريد أن نعرف ماهي التركة التي يمكننا تركها أو الإمكانيات التي سنتركها للأجيال التي ستأتي بعدنا؟

أسبوعيا تقدم مشاريع قوانين تخص التمويلات والاقتراض نريد أن نفهم ما هو تأثير هذا التمشي على العجز الهيكلي للميزانية وهل أن نسب الفائدة ترتفع أو تنخفض، هل أن مدة استخلاص القروض تطول أم تصبح أقصر؟

نحن لا نعطل عمل الحكومة وكلما جاءتنا الحكومة بمشروع قانون نقوم بدراسته بما تمليه علينا المصلحة العامة ولكننا نرى أنه من الضروري أن تتحلى الحكومة بقدر أكبر من الشفافية وتكون البوصلة والخارطة واضحة في المستقبل حتى يمكننا أن نعرف اليوم كشعب وكأعضاء مجلس النواب إلى أين نتجه لأننا كلنا في نفس السفينة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد فخر الدين فضلون عن الكتلة الوطنية المستقلة، له أربع دقائق.

السيد فخر الدين فضلون

شكرا سيدي الرئيس،

أجدد ترحابي بالسيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط التي هي في اعتقادي من أهم الوزارات القادرة على الخروج من هذه المرحلة الحساسة.

السيدة الوزيرة، اسمحي لي أن ألفت انتباهكم إلى وضعية في اعتقادي أنها من أمهات الوضعيات التي تستوجب التدخل ألا وهي مسألة أحد أعمدة الاقتصاد الوطني وهو مجال الصناعة الوطنية للنسيج هذا المجال الذي يمرّ بوضعية صعبة وصعبة للغاية مع العلم أنا من جهة من خصوصياتها صناعة النسيج وتحديدا من عاصمة النسيج قصر هلال أريد أن أبلغك الوضعية وهذه الوضعية لا تخص قصر هلال فقط بل تهم كل الجهات الناشطة في هذا المجال.

هذا المجال الذي بدأ في تدمير ممنهج ما بعد نوفمبر 1987 تحت غطاء ما يسمى بالشراكة الأوروبية ولكن هذا الظاهر وفي الباطن هي خدمة مصالح ضيقة مقاربة من النظام السابق وهي لوبيات اشتغلت لحسابها الخاص في هذا المجال وصولا إلى ما بعد الثورة واستبشر الناشطون في هذا القطاع بالإجراءات التي تمت لفك هذه اللوبيات وإنقاذ ما يمكن إنقاذه في هذا المجال ولكن للأسف الشديد قضت الإجراءات المعتمدة على اللوبيات القديمة وفتحت المجال أمام لوبيات في الحقيقة جديدة والتي هي إلى حد الساعة تعبث.

أريد أن ألخص لك السيدة الوزيرة أن الوضعية الحرجة لمجال الصناعة الوطنية للنسيج والتي هي إحدى الأعمدة الاقتصادية الوطنية التي هي قادرة أن تدر علينا موارد كبرى إن أحسنا توظيفها وهذا يعود بالأساس إلى اتفاقيات التبادل التجاري الحر التي اعطت إمكانية للبضائع التي تأتينا من كل مكان والتي أغرقت السوق الوطنية من تركيا من الصين ومن الجزائر ومن مصر وهذا ينحصر في اتفاقيتين.

أرجو منك السيدة الوزيرة أن تعملي على مراجعة هاتين الاتفاقيتين: الأولى، اتفاقية التبادل التجاري الحر مع تركيا والتي اشتغلنا عليها والحمد لله وصلنا لنتائج ولكن تم استثناء مسألة القماش التي مازالت متواصلة.

والاتفاقية الثانية هي اتفاقية أغادير هذه الاتفاقية الفتاكة التي لا تزال تأتي على ما تبقى من هذا العمود الاقتصادي الوطني والعديد من المؤسسات بصدد الإغلاق وللأسف الشديد إن واصلنا في هذا فإن اليد العاملة بأعداد كبيرة ومتزايدة هذه الاتفاقية أعطت للقطر المصري الإمكانية بأن تدخل هذه الأقمشة وتغرق السوق الوطنية بتسهيلات كبرى ومنها الإعفاء من الدفوعات القمرقية وفي الحقيقة حتى معايير الاعتماد هذه فنحن نعتمد على وحدة المتر عوض الوزن فتحت مجالا للتلاعب والمغالطات على مستوى الديوانة وهذا مع الأسف الشديد علينا بمراجعته وبالتالي فإن مصر للاستثمار في مجال النسيج نظرا لأن اليد العاملة زهيدة مقابل تونس والطاقة أيضا أقل التي تمثل خمس تونس هؤلاء الناس أغرقوا السوق بالبضائع وضربت اقتصادنا على الأقل لو يقومون بالاستثمار في تونس تكون في هذا فائدة ولكن هؤلاء بصدد تدمير الاقتصاد ثقتنا في شخصكم كبيرة جدا السيدة الوزيرة ولم يبلغنا عنك سوى الخير ونحن في الحقيقة نلاحظ مساعي إيجابية ونشد على أيديك وعلى أيدي كل من هو قادر على إخراج قطاع النسيج الوطني من هذه الوضعية لأن هذا الأخير يمثل أحد الأعمدة الاقتصادية الوطنية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة للنائب المحترم السيد طارق الربعي عن الكتلة الوطنية المستقلة، له سبع دقائق.

السيد طارق الربعي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا بالسيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق لها،

مرحبا بالسادة الزميلات والزملاء،

السيدة الوزيرة، كما تساءل زملائي أريد أن أسأل أين وصلت مراجعة مجلة الاستثمار؟ وقد أصبحت منذ سنة 2016 تعيق الاستثمار وقد قدمنا مبادرة تشريعية باسم السادة النواب في مجلس نواب الشعب لمراجعة مجلة الاستثمار ولم تتم مناقشتها الى حد الآن وننتظر مشروع القانون الذي يقال أنه سيأتي من طرف وزارتكم الموقرة.

السيدة الوزيرة، دوما نسمع عن مراجعة التراخيص وكراسات الشروط التي تعتبر من معوّقات الاستثمار وخاصة كراسات الشروط التي وضعت على المقاس وهي في حد ذاتها رخصة مقنعة لكن بشروط مجحفة أكثر من الرخصة العادية.

السيدة الوزيرة، أنت وزيرة الاقتصاد والتخطيط أتساءل أين التخطيط في هذا؟ هل لديكم استراتيجيا لمراجعة التراخيص وكراسات الشروط فلو تضعين تحديا أسبوعيا أو شهريا لإلغاء خمس أو عشر رخص لقضينا على أغلب الرخص المكبّلة للاقتصاد الوطني.

دفع الاستثمار المحلي والخارجي يجب أن يكون إرادة والارادة السياسية هي بالأساس ونحن كوظيفة تشريعية او كسلطة تشريعية كيفما رغبتم تسميتها فكل المسميات تؤدي إلى نفس المعنى فنحن متواجدون ومستعدون للعمل فنحن نعمل بطبعنا جنبا الى جنب لإزالة هذه المعوقات.

كل الباعثين الشبان يتساءلون وينتظرون الثورة التشريعية التي ستأتي الى مجلس نواب الشعب ونحن في كل مرة نقدم مبادرة لكن تطلب منا الوظيفة التنفيذية الانتظار فما زالت لدي مبادرات وأنا في الانتظار الى غير ذلك وسنعمل جنبا الى جنب حتى نسرع في هذه المبادرات التي تخدم الشعب التونسي وتجعل الناس متمسكين بالبقاء في بلدانهم دون محاولة الهجرة خلسة سواء للمثقفين وغيرهم من المتعلم أو الأميّ.

السيدة الوزيرة، نسمع دوما عن التضامن الحكومي لكن على مستوى الواقع لا أرى تضامنا حكوميا إذ أن كل مشروع يتم إنجازه تجد جهة حكومية معارضة مثلا في جهة حي التضامن او جهة اريانة ككل وما أعرفه عن كثب حيث اتصل بي عديد المستثمرين سواء الباعثين الصغار او حتى المتوسطين أنهم يحابهون مثلا بالتراخيص المكبلة وأبسط شيء أتحدث عن الماء والكهرباء فيستثمر الفرد ويعمل وخاصة في المنشور الذي ورد في ديسمبر 2023 المتعلق بالربط بالشبكات العمومية والذي أقصى المحلات التجارية هناك محلات عدة قامت بالبناء والتهيئة "l'aménagement" وصرفت أموالا كثيرة لكن باتصالنا بالبلديات يتعللون بمنشور السيد وزير الداخلية ويقولون ملتزمون بمنشور وزير الداخلية وهو لا يخص المحلات التجارية فهو للمحلات السكنية فحسب .

هذا ما أردنا رؤيته وتقومون بطرحه على المستوى الحكومي ويكون هناك "comité de pilotage" ويجتمع الجميع في إطار المشروع لإبداء رأيهم حتى لا يتنقل المواطن من إدارة الى أخرى.

السيدة الوزيرة، أريد أن أحدثك عن برنامج التنمية المندمجة في حي التضامن لدينا مشروع رائد ننتظره منذ 2017 الا وهو مسرح الهواء الطلق بحي التضامن، هذا المسرح هو أحد أحلام أبناء التضامن ووقع في 2017 إقرار إحداث مسرح في إطار التنمية المندمجة ولدينا 10 مليون دينار في التنمية المندمجة بالتضامن وخصصوا منها 977 الف دينار للمسرح البلدي وهو منذ 2017 وصل الى 3 مليارات و600 للحد الآن وبقي يراوح مكانه حيث تعقد اجتماعات يومية لتسريع هذه المشاريع المعطلة على المستوى المحلي والجهوي ومشكورون فهم يبذلون مجهودا لكن المشكل تمويليّ بالأساس ليس لهم أي حل ونبقى جميعا مع بعضنا نتحدث مرارا وتكرارا ثم ننهي الاجتماع دون حل والمشكلة هي التمويل.

حي التضامن تنتظر الكثير وهذا بالنسبة إلينا مسرح الهواء الطلق بحي التضامن –عرض صور-الرجاء تقريب الكاميرا وهذا حلم حي التضامن منذ 2017 ونحن الان في 2024 سبع سنوات والتكلفة تزداد يوميا ونحن لم نفهم ماذا نفعل وفي الأخير قلنا سنتوجه للسيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط لتخطط لنا للمستقبل ونرى كلمة "التضامن غدوة خير" هنا ولا نفهم غدا متى؟ هذا شبيه بمن يدين بمال للغير وفي كل يوم يقول له غدا وفي كل يوم ننتظر متى سيأتي الغد.

رجاء إن شاء الله يكون الغد أفضل حقيقة وان شاء الله يقع تنفيذ مسرح الهواء الطلق بحي التضامن في أسرع الاوقات فهو أحد أحلام حي التضامن وان شاء الله تكون أحلامنا سعيدة وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، النائب المحترم السيد يوسف التومي، عن كتلة الأحرار له أربع دقائق.

السيد يوسف التومي

شكرا سيدي الرئيس،

مرحبا السيدة الوزيرة والوفد المرافق لكم،

في الحقيقة كل من موقعه يريد أن يتقدم بتونس سواء في الوظيفة التشريعية او الوظيفة التنفيذية وهذا دورنا جميعا اليوم في إطار التعاون حتى نكون على الأقل في خدمة الشعب التونسي.

السيدة الوزيرة، أردت أن اتحدث عن مسألة محورية "PRD" ولاية سوسة وهو البرنامج الجهوي للتنمية وتعرفون أن ولاية سوسة فيها ما يقارب 800 الف ساكن وهي تضم عديد العائلات من مختلف ولايات الجمهورية اعتبارا لعملهم وسكناهم لكن البرنامج الجهوي للتنمية بولاية سوسة ليس كافيا وأعرف الصعوبات التي تمر بها خزينة الدولة والصعوبات المالية موجودة لكن السيدة الوزيرة من 13 مليار نتحصل فقط على 8 مليارات على "PRD" سنة 2023 وتبقى 5 مليارات للأخير حيث توجد أحياء بعينها تفتقر للماء الصالح للشراب في قلب ولاية سوسة ونتحدث اليوم عن حمادة دار الجربي وحي القنانة الزياتين زاوية سوسة وقصيبة سوسة التي فيها مشروع كبير فيه على الأقل 600 دار دون ماء صالح للشراب ولا نتحدث عن انقطاع الماء الصالح للشراب الموجود في ولاية سوسة وسننتقل لذلك في النقطة الثانية.

فهؤلاء الناس السيدة الوزيرة يعيشون بالخزانات البلاستيكية ونسميها خزانات الموت وتعرفون أنها تضم مواد مسرطنة وموجودة في الشمس ويشتري الناس الماء من الشاحنات ولا يعرفون حتى مصدره وفي الحقيقة نرى أننا في أمسّ الحاجة اليوم الى تلك الأموال السيدة الوزيرة وان شاء الله تتفضلون مع إطارات الوزارة لإرجاع 5 مليارات لولاية سوسة وقد توجهت بسؤال كتابي لوزارتكم وطالبت بذلك حتى نتمكن من استكمال البرنامج الجهوي للتنمية وفي الحقيقة كان الرد على أساس الأخذ من الأموال الجديدة لسنة 2024 ومن 13 نزلنا الى 12 ونتفهم نقص المال على كامل ولايات الجمهورية.

النقطة الثانية هي أيضا نقطة مفصلية وهي أن ولاية سوسة اليوم تعاني من الانقطاع المتكرر للماء الصالح للشراب ونعرف أن هناك شح مائي في كامل الجمهورية التونسية ولم تنزل الأمطار مدة سبع سنوات وان شاء الله يرحمنا الله بالأمطار ولكن اليوم الناس يعانون ولا نتحدث عن يوم وقد قبلنا بنظام الحصص الموجود وليس لدينا أي حل بان ينقطع ليلا على أن يعود صباحا ليس في الأمر إشكال ولكن هناك أحياء بعينها السيدة الوزيرة تبقى طيلة 15 يوما دون ماء صالح للشراب فكيف لمواطن اليوم البقاء دون ماء صالح للشراب طيلة 15 و20 يوما بتعلة أنه في منطقة مرتفعة وحصة ولاية سوسة من الماء غير كافية.

كما أنني توجهت بسؤال شفاهي الى السيد وزير الفلاحة في زيادة حصة سوسة من الماء وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الان للنائب المحترم السيد عصام البحري جابري عن كتلة الأمانة والعمل له أربع دقائق.

السيد عصام البحري جابري

شكرا سيدي الرئيس،

نجدد الترحاب بالسيدة الوزيرة والوفد المرافق لها،

السيدة الوزيرة، سيكون دائما المطلب ملحا وهو أحد المشاريع المعطلة وهو مدرج ضمن اللجنة الوطنية لحلحلة المشاريع المعطلة وهو إحداث المستشفى الجامعي بولاية قابس المنكوبة وتعرف أن ولاية قابس نهشها التلوث ونسبة السرطانات وهشاشة العظام وضيق التنفس وتشوه الأجنة لكن المستشفى الجامعي وإحداثه بولاية قابس التي ضحّت بصحتها للمجموعة الوطنية.

هذا المشروع المعطل في إطار التمويل وبصراحة السيدة الوزيرة يكفينا من الروتين الإداري لأن الإجابة واضحة من السيد رئيس الحكومة ووزارة الصحة بأن هذا المشروع عند وزارة الاقتصاد والتخطيط في إطار التمويل.

يمكن أن تكون هناك عدة أولويات لكن أعلمك السيدة الوزيرة أنه في كل عائلة من الولاية تجد مريضا بالسرطان زيادة الى استئناف الأشغال واللغز الأكبر بالمستشفى الجهوي بولاية قابس لسنة كاملة كنواب ونحن نستمع أن الأشغال ستستأنف بالمستشفى زيادة على أن المشروع معطل بإحداث المستشفى الجامعي ونعرف أن في 2014 كان هناك التمويل البريطاني ونعرف كانت التجارة السياسية والتجاذبات والتجارة بآلام القوابسية لهذا المشروع بالمستشفى الجامعي.

نحن بعد 25 جويلية نريد ملفات قابس فوق الطاولة ومن أهمها مطلب ولاية قابس هو المستشفى الجامعي وهو في إطار التمويل.

إن شاء الله السيدة الوزيرة صراحة تتناولون هذا الملف وهو متزامن أيضا مع مستشفى باجة وهما ملفان مترابطان والأولوية للمشاريع الصحية وخاصة بولاية قابس خاصة أن هناك الإرادة بعد وصف من سيادة رئيس الجمهورية بقابس المنكوبة ونحن صراحة في ولاية قابس والاحصائيات ويمكنك مراجعة الأمر عبر معهد الإحصاء باعتبار عدم احتساب من يقوم بالعلاج خارج ولاية قابس

وفي إجابة برلمانية لوزارة الصحة ارتفعت نسبة السرطانات بـ 50% والعديد من الوزارات معنية بهذا المشكل وهي البيئة والطاقة ووزارة الاقتصاد والتخطيط لتغيير منوال التنمية لولاية قابس بعد خمسين عاما.

على الأقل السيدة الوزيرة الرجاء التمويل لإحداث المستشفى الجامعي بولاية قابس حيث بقيت فقط اللافتة هناك فالأرض موجودة وإن شاء الله تولين الاهتمام اللازم بإحداث المستشفى الجامعي بولاية قابس التي ضحت بصحتها للمجموعة الوطنية وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الآن نرفع الجلسة لمدة خمسة عشر دقيقة وإثرها نحيل الكلمة الى السيدة فريال الورغي السبعي وزيرة الاقتصاد والتخطيط لتتولى الرد على استفسارات السيدات والسادة النواب.

(كانت الساعة الثالثة وخمس وخمسين دقيقة مساء)

استئناف الجلسة
ومواصلة النظر في مشروع القانون

(كانت الساعة الرابعة وخمسة عشر دقيقة مساء)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الكلمة الآن للسيدة فريال الورغي السبعي، وزيرة الاقتصاد والتخطيط للرد على استفسارات السيدات والسادة النواب فلتتفضل.

السيدة وزيرة الاقتصاد والتخطيط

شكرا سيدي الرئيس،

شكرا السادة النواب المحترمين لكل هذه التساؤلات،

سأبدأ بالسؤال الأول الذي يخص حذف الرخص ومراجعة كراس الشروط وقد طرح هذا السؤال صباحا وأجبنا عنه وسنعيد الإجابة عنه مرة أخرى.

تعمل وزارة الاقتصاد والتخطيط مع جميع الوزارات المعنية بمنظومة التراخيص على حذفها وذلك تكريسا لمبدأ حرية الاستثمار وفي هذا الإطار تم حذف بمقتضى الأمر الحكومي عدد 417 لسنة 2018 خمسة وعشرين ترخيصا حذف بمقتضى الامر الرئاسي عدد 317 لسنة 2022 سبعة وعشرين ترخيصا. سيتم إصدار أمر جديد يتم بمقتضاه حذف 33 ترخيصا. تعاطي الأنشطة الاقتصادية وترخيص إداري.

ثانيا، مشروع جديد انطلقت وزارة الاقتصاد والتخطيط في إنجازه مع بقية الوزارات يتمثل في مراجعة كراسات الشروط وتعاطي الأنشطة الاقتصادية والتي يبلغ عددها حوالي 170 كراسا ويهدف هذا المشروع الى مقاومة اقتصاد الريع وتحرير المبادرة الخاصة وإلغاء منظومة الحصص وسيكون مشروع المراجعة من خلال تقليص الوثائق المستوجبة، المراقبة البعدية، مراجعة الشروط الفنية المعقدة، المحافظة على منظومات الإنتاج ومراعاة الجوانب البيئية.

بالنسبة إلى السؤال الذي يخص مسرح الهواء الطلق بالتضامن تمت برمجته منذ سنة 2017 في إطار برنامج التنمية المندمجة الا انه بعد التعطل في التنفيذ ازدادت كلفة إنجازه مما تطلب اعتمادات إضافية وقد تم عقد اجتماعات في الفترة الأخيرة مع وزارة الثقافة للمساهمة في توفير هذه الاعتمادات الإضافية وهناك تفهم وحرص من جميع الأطراف المتدخلة لتوفير هذه الاعتمادات لإتمام المشروع في أفضل الآجال.

بالنسبة إلى السؤال الذي يخص المشاريع المعطلة بولايتي سوسة وبنزرت قبل أن أجيب عن السؤال بالنسبة الى ولايتي سوسة وبنزرت أريد أن أجيب عن هذا السؤال بصفة عامة فنحن في وزارة الاقتصاد والتخطيط حريصون جدا على تسريع المشاريع لكن يجب أن يعرف الجميع أن عدة مشاريع وقع ادماجها منذ سنوات فمنها من سنة 2015 و2016 و2017 والعديد من المشاريع صحيح ان هناك تمويل لها ولكن المشاريع غير جاهزة يعني أن هناك مشاكل عقارية ومشاكل جمة.

وقبل 25 جويلية 2021 نعرف أن هناك تجاذبات سياسية والكل يريد أكثر ما يمكن من المشاريع إذن هناك مشاريع غير جاهزة للإنتاج من الذي بقيت على كاهله؟ نحن الان إذن لا تقولوا بأننا لا نسرع المشاريع لا نحن بصدد العمل عليها وأعقد أسبوعيا اجتماع في وزارة الاقتصاد والتخطيط ولدينا إطار تعتني فقط بهذه المشاريع وتتبعها تقنيا ونحاول عند التعرض لأي إشكال حلحلته لكن المشاريع متعددة وصحيح ان هناك تأخير ولكن لا نتحمله بمفردنا ونحن نعمل عليه وقلتم من المرة الفارطة نعمل عليه بجدية فثقوا في ذلك ثقة تامة قليل من الوقت ستحل التعقيدات الموجودة.

سأجيب بالضبط وبالتدقيق الآن عن ولايتي سوسة وبنزرت والحلول اللازمة لتجاوز الإشكاليات المعترضة فحرصا على إيجاد الحلول اللازمة لتجاوز الإشكاليات المعترضة لمشاريع التنمية المعطلة تم من خلال المرسوم عدد 68 لسنة 2022 المتعلق بضبط أحكام خاصة لتحسين نجاعة المشاريع العمومية إحداث لجنة عليا تسمى اللجنة العليا لتسريع إنجاز المشاريع العمومية وهذا لا يخفى على السيد النائب الذي طرح السؤال، يعرف أن هناك اللجنة العليا لتسريع إنجاز المشاريع تحت اشراف رئاسة الحكومة واجتمعت أربع مرات منذ بداية السنة يعني منذ فيفري للنظر في المشاريع تحت إشراف رئاسة الحكومة وتتولى النظر في الإشكاليات والصعوبات التي تعيق تقدم انجاز المشاريع العمومية واقرار التدابير الكفيلة لتجاوز هذه الإشكاليات والصعوبات وتجتمع اللجنة كل شهرين على الأقل ولكننا اجتمعنا أكثر من مرة كل شهرين يعني أربع مرات ولدينا اجتماع في الأسبوع المقبل ان شاء الله وتولت كل وزارة قطاعية إحداث لجنة قطاعية في الاختصاص تقوم باقتراح الحلول للتسريع في المشاريع العمومية التي تشرف عليها كل وزارة.

أكثر من ذلك نحن بوزارة الاقتصاد نجتمع شخصيا مع فريقي في كل مرة مع وزير الصحة ان كانت المشاريع تخص وزارة الصحة ومع السيد وزير الفلاحة إذا كانت المشاريع تخص وزارة الفلاحة لحلحلة هذه المشاريع.

أريد ان أقول أن الفاتورة القديمة ثقيلة وهناك تعطيل إداري وهذا صحيح فما تزال الإدارة العميقة تثير التعطيلات ولن نكذب في ذلك وهذا موجود ولكننا نعمل عليه فقط أعطونا القليل من الوقت والإرادة موجودة وقوية والعمل الجاد موجود والقليل من الوقت وان شاء الله تتحسن الأمور شيئا فشيئا.

بخصوص برمجة إنجاز المستشفى الجامعي بقابس، تمت إعادة النظر في طلبات التمويل بخصوص المستشفيات المبرمجة سواء في باجة او في قابس ويتم التنسيق مع مصالح وزارة الصحة والتثبت من جاهزية المشروع والاولويات في الجهة وسيتم التنسيق ان شاء الله مع وزارة الصحة في حال تم ارسال طلب التمويل للنظر في الأولويات خاصة في ظل وجود مركز معالجة للأمراض السرطانية المبرمج مع الجانب الصيني لتمويله عن طريق هبة في ولاية قابس.

بالنسبة إلى السؤال حول ولاية سوسة برنامج التنمية الجهوية المتبقي 5 ملايين دينار ويمكن إعادة طلب خلال هذه السنة وإعادة برمجته في سنة 2024 هذا الى جانب اعتمادات 2024 يعني يقع طلب 5 ملايين هذه مرة أخرى على 2024 وتحصلون عليها مع اعتمادات 2024 ويتم ذلك في 2024 لكليهما.

هناك سؤال في خصوص ما قمنا به للباعثين الشبان السؤال حول دفع الاستثمار للباعثين الشبان و"les start up" فقد تم إحداث كتابة دولة لدى وزير الاقتصاد منذ 24 جانفي 2002 وتم إعداد استراتيجية للمؤسسات المتوسطة والصغرى وهذه الإستراتيجية ستعرض عليكم يوما ان شاء الله حيث تم تمريرها على مجلس وزاري ما هو الهدف منها؟ الهدف منها هو كيفية تشجيع الباعثين الشبان وأيضا "les start up".

نعرف أن إحدى المشاكل الكبيرة هي الإجراءات الإدارية الثقيلة وسأقدم المشكلين الكبيرين وثانيا هو مشكل التمويل الذي نسعى لإيجاد الحلول له شيئا فشيئا ونعمل على جملة من الحلول والنقطة الثانية هي التعطيلات الإدارية.

بالنسبة إلى التعقيدات الإدارية نحن نعمل على "plateforme" المستثمر يعني المخاطب الوحيد المستثمر يكون عن طريق "plateforme" ويقع أولا في مرحلة أولى تسهيل الإجراءات ثم رقمنتها مائة بالمائة، كل الإجراءات الإدارية التي تخص المستثمر سيقع رقمنتها ان شاء الله وتكون عبر "plateforme" وحيدة لكل المستثمرين.

بالنسبة إلى السؤال الذي يخص أننا في أزمة مالية في تونس ووجبت مراجعة السياسات المالية والاقتصادية، نحن لسنا في أزمة مالية إنما في أزمة اقتصادية هيكلية وسأتحدث بالعلوم الاقتصادية وليست أزمة مالية فهي تخص الأسواق المالية ونحن في أزمة اقتصادية أصبحت هيكلية باعتبار تجاوزها العشر سنوات وهذه الأزمة الهيكلية منذ ما قبل 2011 لكن لا يريدون البوح بها من قبل ويجب تغيير كل السياسة الاقتصادية وهذا ما نحن بصدد القيام به حيث نغيرها شيئا فشيئا وشكرا.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا للسيدة فريال الورغي السبعي وزيرة الاقتصاد والتخطيط على كل هذه البيانات والإفادات والان نمر الى التصويت على الانتقال الى مناقشة مشروع القانون عدد 2024/58 عملا بأحكام الفصل 109 من النظام الداخلي وذلك بأغلبية الأعضاء الحاضرين.

الرجاء الاستعداد للتصويت.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 84 صوتا نعم مقابل 2 محتفظين و4 اعتراضات.

يتم اذن تبعا لنتيجة التصويت الانتقال الى مناقشة المشروع والآن نحيل الكلمة الى اللجنة لتلاوة عنوان مشروع القانون قبل تمريره على التصويت وذلك بالأغلبية المستوجبة 54 عضوا الرجاء تلاوة العنوان تفضل.

السيد المقرر

مشروع قانون يتعلّق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 17 أفريل 2024 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية والمتعلق ببرنامج دعم الميزانية العامة للدولة التونسية (عدد 2024/58)

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الرجاء الاستعداد للتصويت على العنوان.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 93 صوتا نعم مقابل 3 محتفظين و5 اعتراضات. تمت المصادقة على العنوان نمر بعد ذلك الى التصويت على الفصل الوحيد بنفس الأغلبية المطلوبة الكلمة للجنة.

السيد المقرر

فصل وحيد

تتمّ الموافقة على اتفاق القرض الملحق بهذا القانون والمبرم بتونس بتاريخ 17 أفريل 2024 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية بمبلغ قدره خمسون مليون (50.000.000) أورو، والمتعلق ببرنامج دعم الميزانية العامة للدولة التونسية.

انتهى الفصل.

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، إذن الرجاء الاستعداد للتصويت على الفصل الوحيد.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 93 صوتا نعم مقابل 6 محتفظين و6 اعتراضات. تمت المصادقة على الفصل الوحيد.

وفي الختام الاستعداد للتصويت على مشروع القانون برمته.

الإذن بالتصويت.

انتهاء التصويت.

نتيجة التصويت: 91 صوتا نعم مقابل 6 محتفظين و6 اعتراضات وبذلك تمت الموافقة على مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاق القرض المبرم بتاريخ 17 أفريل 2024 بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة الجمهورية الإيطالية والمتعلق ببرنامج دعم الميزانية العامة للدولة التونسية (عدد 2024/58).

شكرا جزيلا لجميع الزميلات والزملاء،

الشكر الموصول وبالغ التقدير للسيدة فريال الورغي السبعي وزيرة الاقتصاد والتخطيط والوفد المرافق لها متمنيا لهم التوفيق والسداد في مهامهم.

ونرفع الجلسة لمدة خمس دقائق لتتمكن السيدة الوزيرة والوفد المرافق لها من مغادرة القاعة ونواصل الجلسة للاستماع للزملاء الذين طلبوا الكلمة طبق الفصل 108 من النظام الداخلي تفضلوا.

(كانت الساعة الرابعة والنصف مساء)

استئناف الجلسة

وتدخلات السيدة والسادة النواب

على معنى أحكام الفصل 108 من النظام الداخلي

(كانت الساعة الرابعة وأربعين دقيقة مساء)

السيد الأنور المرزوقي، نائب رئيس مجلس نواب الشعب

الزملاء الأفاضل نستأنف أشغالنا وننتقل إلى التدخل على معنى الفصل 108 من النظام الداخلي.

الكلمة للنائب المحترم عبد الرزاق عويدات، رقم المقعد 41.

الموضوع، المنطقة اللوجستية بالجديدة وله ثلاث دقائق.

السيد عبد الرزاق عويدات

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

تحية للزملاء وللزميلات،

بالنسبة إلى المنطقة اللوجستية بالجديدة تمت برمجة هذا المشروع في 2015 ووقع الإعلان عنه على أساس أنه مشروع رائد ويمكن أن تستفيد منه كامل جهة منوبة باعتبار أن هذه المنطقة اللوجستية بالجديدة ستكون في منطقة الرحمانية وهذه الأرض تابعة لأملاك الدولة قريبة من محطة القطار ومحطة القطار تسمح بأن تتجه السلع التي تخرج من المنطقة اللوجستية إلى ميناء بنزرت أو تتجه من المنطقة نحو ميناء رادس إلى جانب قرب هذه المنطقة اللوجستية وموقعها للطريق السيارة تونس- بنزرت، تشغل العديد من أبناء الجهة ويمكن أن تثمن أيضا إنتاج الجهة من مختلف الأنواع سواء كانت الصناعية أو الفلاحية بمختلف أنواعها أو أيضا الصناعات المتأتية من الحرف والصناعات التقليدية.

المشروع الثاني الذي أريد الحديث عنه في منطقة الجديدة هو مشروع الفضاء الترفيهي بالحبيبية، هذا الفضاء الترفيهي كان درة في الجهة وكان محطة للقاءات ومحط أنظار كامل جهة تونس الكبرى، هذا المكان الترفيهي كانت تدار فيه التربصات الرياضية وكان يقيم به فريق النادي الإفريقي على سبيل المثال في هذا الفضاء ويتدربون في طبربة وفي ملعب طبربة، هذا في الستينات والآن هذا الفضاء أصبح خرابة وكل الجهة تتجه نحو إعادة تفعيل دوره ليصبح فضاء للعائلات أو كفضاء للشباب وللأنشطة الشبابية.

في 2020 سعينا إلى تخصيص هذا المكان لوزارة الشباب والرياضة، تم هذا التخصيص سنة 2020 وقد مرت الآن أربع سنوات ووزارة الشباب والرياضة لم تضع فيه ولا حجرة واحدة لترميمه ولإعادة تأهيله ونحن نعلم أن عملية التخصيص إن تم تخصيص مكان ما من أملاك الدولة لجهة ما إن لم يتم استثماره في ظرف خمس سنوات فإن هذا التخصيص يلغى وبالتالي نخشى أن يلغى هذا التخصيص الذي استفادت منه وزارة الشباب والرياضة إذا لم يقع تفعيله ولذلك أدعو هذه الوزارة إلى الشروع على الأقل في أشغال...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم عبد السلام الحمروني، المقعد رقم 42. الموضوع الشأن الثقافي بمعتمدية بني خداش وله ثلاث دقائق.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا سيدي الرئيس،

سأتحدث في خصوص الشأن الثقافي بمعتمدية بني خداش وتحديدا إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي السيد منصف بوكثير المشرف على وزارة الشؤون الثقافية بالنيابة وأطالبه بجرد بالأرقام لتدخلات مندوبية الثقافة بمدنين والتي شملت كل معتمديات الولاية حيث أن دائرة بني خداش باتت خارج اهتمامات وزارتكم قبل الثورة وبعدها ومع كل الحكومات المتعاقبة وإذا كان هناك تصنيفا قمتم به على مستوى جهوي وعلى ضوئه تدخلون دعما ومساندة لبعض التظاهرات دون أخرى وربما نحن في المستوى الثاني أو الثالث نطالبهم بالخروج وبالتوضيح لكل أهالينا في بني خداش.

سيدي الوزير، تواصل غياب وزاراتكم الموقرة وسياسة الكيل بمكيالين التي تتبعها المشرفة على الشؤون الثقافية بالولاية لم ولن نقبل بتواصلها وحق أهلنا في تلك الربوع بالتمتع بالأنشطة وبالتظاهرات الفنية والثقافية بأنواعها تماما مثل حقهم في الأنشطة الرياضية وحقهم في التنمية ككل مواطن تونسي نت كل شبر من البلاد التونسية من بنزرت إلى برج الخضراء وعليه فإنني أطالب سيادتكم بالتدخل وبإعادة إحياء المهرجان الصيفي بالجهة.

السيد الوزير، إذا كانت السيدة المسؤولة عن الشؤون الثقافية بالولاية تعتبر ما قمت به كنائب شعب عن الجهة فيه تجني وتحامل على سيادتها أذكرها بأني لست مسؤولا عن قراءتها وعن تأويلها ولا يوجد لدي أي مشكل شخصي مع أي مسؤول كان وما قمت به يعتبر في صلب مهامي النيابية الرقابية التي يكفلني بها الدستور بدء بمناظرة انتداب أساتذة بالمعهد الجهوي للموسيقى بمدنين والذي حامت حوله عدة شبهات حيث تم التدخل على المستوى المركزي وتم إعادة فرز الملفات بالوزارة وتنزيل قائمة المقبولين وقائمة الاحتياط على الصفحة الرسمية للمندوبية الجهوية وصولا إلى التظاهرة الأخيرة منذ شهر تقريبا والتي تمت بدعم من وزارتكم وتحت إشراف مندوبية الجهة والتي حضرها أو بالأحرى تم توجيه دعوة لحضورها وهو أحد المترشحين للانتخابات الرئاسية وقد بدأ حملته الانتخابية المبكرة من تلك الربوع.

السيد الوزير، نشكر السلطة الجهوية والمحلية الوالي والسيد المعتمد على الوعد بالتدخل في حدود الإمكانيات المتاحة وإقامة تظاهرات فنية وثقافية ولكن نطالب سيادتكم بصفتكم المشرف الأول على الشأن الثقافي القيام بدوركم وبتخصيص الاعتمادات اللازمة لإعادة إحياء المهرجان الصيفي.

السيد الوزير، عندما قلنا أن الجهة خارج حساباتكم فقد قلنا هذا ليس من فراغ وقد قلنا هذا لهذا السبب دار الثقافة آيلة للسقوط وقد صدر في حقها قرار هدم وإعادة بناء منذ ثلاث سنوات ...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نضيف دقيقة للسيد النائب المحترم عبد السلام الحمروني لإتمام مداخلته باعتبار أن الموضوع هام جدا.

السيد عبد السلام الحمروني

شكرا سيدي الرئيس،

دار الثقافة آيلة للسقوط وفيها قرار هدم وإعادة بنائها منذ ثلاث سنوات وإلى اليوم ننتظر تخصيص الاعتمادات ونشر طلب العروض. دار الثقافة بدون مدير منذ ما يقارب السنتين.

مكتبة عمومية بطاقة استيعاب محدودة جدا وتنتظر تخصيص الاعتمادات بعد شبه الاتفاق على المكان الجديد أو على قطعة الأرض التي ستقام عليها المكتبة وشكرا.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائب المحترم فيصل الصغير. المقعد رقم 8. الموضوع عدم توفر محطة تزويد بالبنزين بمعتمدية قلعة الأندلس، له ثلاث دقائق فليتفضل.

السيد فيصل الصغير

شكرا،

شكرا سيدي الرئيس،

الموضوع الذي سأتطرق إليه اليوم هو عدم وجود محطة للتزود بالبنزين بمنطقة قلعة الأندلس. معتمدية قلعة الأندلس تضم 30 ألف ساكن ومنذ غلق المحطة التي كانت موجودة الوحيدة بتاريخ 28 ديسمبر2022. أي أن معتمدية بأكملها منذ أكثر من سنة ونصف والسكان يعانون فالمواطن الذي يريد أن يشحن 20 دينار مازوط أو بنزين عليه أن يصرف 7 دينارات أو 10 دنانير إلى جانب تعطيل مصالح الناس.

كما أعتبر المواطنون أن هذا القرار لم يراع المصلحة العامة للمواطنين بدون إيجاد حل بديل وهذا الأمر أثار عديد التساؤلات، اليوم الناس يتساءلون لماذا تم غلق محطة البنزين الآن؟ كيف كانوا يتحصلون على شهادة السلامة خاصة أن عملية المراقبة تمت قبل سنتين من قرار الغلق وهناك من يعتبر بأن هذا القرار جاء بسبب عدم احترام شروط السلامة وهناك أشخاص آخرون يعتبرون غلق هذه المحطة لتشتيت الرأي العام على إسناد رخصة بناء في منطقة خضراء على خلاف الصيغ القانونية بتاريخ 13 أكتوبر 2022.

المشكل اليوم في قلعة الأندلس هو أنه لا توجد أي أرض أو أي عقار يمكن بناء محطة للتزود بالبنزين عليه هناك العديد من المستثمرين أرادوا بعث مشاريع ولكن الجانب القانوني أو العائق القانوني كان دائما هو المانع تجد صبغة الأرض إما أنها فلاحية أو سكنية وطول الإجراءات تحيل دون ذلك.

بوصفي نائب فقد بلغت صوت المواطنين وتطرقت إلى هذا الموضوع تحت قبة البرلمان مع عدة وزراء، كل وزارة في الجانب الخاص بها لكن للأسف إلى حد اليوم لا يوجد شيء.

أيضا لقد قمت بالمراسلات للوزارات المعنية وآخرها مراسلة وزارة الصناعة والمناجم والطاقة في إطار إنشاء محطة تزود بالبنزين في إطار مشروع وطني الهدف اليوم هو حل هذا الإشكال، حقيقة اليوم معتمدية قلعة الأندلس لم تعد تتحمل أكثر، المعتمدية تعاني اليوم من إشكاليات كبرى قطاع الفلاحة يعاني من عوائق كبيرة جدا، التيار الكهربائي، الماء فهناك عديد الإشكاليات.

لذلك أتوجه اليوم إلى السلط المعنية من أجل حلحلة هذا الإشكال وكنت قد توجهت سابقا إلى رئاسة الحكومة لإيجاد حلول استثنائية، نفس الشيء أتوجه اليوم إلى السيد رئيس الجمهورية لإيجاد حل لهذا الإشكال.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، الكلمة الآن للنائبة المحترمة ضحى سالمي، المقعد رقم 155.

الموضوع، ما بعد زيارة السيد رئيس الجمهورية إلى حمام الأنف، لها ثلاث دقائق فلتتفضل.

السيدة ضحى سالمي

بسم الله الرحمان الرحيم،

شكرا سيدي الرئيس،

أولا، أثمن زيارة السيد رئيس الجمهورية الأستاذ قيس سعيد إلى حمام الأنف واستبشر خيرا بما عقبها من حملة بيئية تمثلت في تنظيف الشاطئ ولكن المشكل سيدي الرئيس ليس في تنظيف الشاطئ فحسب، المشكل الرئيسي فيما يقع صبه من فضلات المصانع ومن ماء الصرف الصحي في البحر، المشكل في غياب الرقابة الصارمة والجدية، المشكل في غياب الردع للمتسببين الرئيسيين فيما آل إليه الوضع الكارثي في حمام الأنف ومن قبل المسؤولين والهياكل التابعة لوزارة البيئة.

آن الأوان اليوم في ظل الكارثة البيئية الحقيقية التي يعاني منها متساكنو حمام الأنف أن نفكر في حلول جذرية وجدية وعاجلة لأن الوضع البيئي كما ذكرت سابقا وكررت هو وضع بيئي كارثي أو ينبئ بكارثة حقيقية تستوجب حلولا جذرية ولا مجرد حلول ترقيعية ومسكنات آنية أذكر مثلا المعالجة الثلاثية للمياه.

أجابتني السيدة الوزيرة تتحدث عن التجديد وعن التوسعة لمحطة التطهير جنوب وادي مليان، أنا أقول تطوير محطة التطهير التي تقوم على المعالجة الثلاثية للمياه مثلا وهناك أيضا مشروع جاهز منذ سنوات ويتمثل في مد قنوات في البحر عن بعد 7 كلم على غرار ما وقع في رواد مثلا، الحلول موجودة ولكن الإرادة هي الغائبة للأسف.

الجزء الثاني من مداخلتي موجه إلى وزيرة البيئة:

سيدتي الوزيرة، نريد منكم الآن بعد زيارة السيد رئيس الجمهورية ترجمة وبلورة مواقفه إلى قرارات فعلية على أرض الواقع ولا إلى مشاريع لا تتسع إلا للورق، مشاريع لا ترتقي إلى تطلعات متساكني حمام الأنف الذين يهددهم الخطر، خطر السباحة في شاطئ بات مستنقعا موبوء، خطر الروائح الكريهة التي منعتهم حتى من الخروج من مساكنهم.

كيف لنا أن نتحدث عن بيئة سليمة اليوم لسكان يطلبون بحقهم الطبيعي والدستوري الذي تكفله لهم جميع القوانين والتشريعات وأنت تتحدثين وفي ردك عن سؤالي الكتابي عن مشاريع في الحقيقة مشاريع كثيرة وجميلة وتجعلنا نعيش في المدينة الذكية ولكنها مشاريع إما معطلة أو أنجزت ولم نلمس لها أي أثر ملموس

على أرض الواقع أو مشاريع من المتوقع أن تنطلق أشغالها سنة قريبا إن أحيانا الله.

إذن السيد الوزيرة، إن المسكنات...

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

نضيف دقيقة للنائبة المحترمة ضحى سالمي تفضلي.

السيدة ضحى سالمي

شكرا، المسكنات والنوايا والتوقعات لا تصنع حلولا حقيقية هي مجرد بيع أوهام.

أطالب من هذا المنبر بالمحاسبة أولا محاسبة المتخاذلين والمتواطئين والمتسببين في هذه الجريمة التي عبرت عنها بأنها جريمة تامة الأركان، كل من ساهم في تدمير البيئة في حمام الأنف يجب أن يتحمل مسؤوليته وأدعو "l'APAL" والديوان الوطني للتطهير لممارسة دورهم الحقيقي لأنهم أصبحوا جزء من المشكل إن لم نقل المشكل ذاته.

أبناء حمام الأنف ضحية لوعود زائفة مع الأسف منذ سنوات، وعود لم نجن منها سوى الأوهام. أنا اليوم مؤتمنة على حقوقهم المشروعة ومن هذا المنطلق لن أقف شاهدة زور على الاستخفاف بحياة الناس، لن أقف شاهدة زور على بيع الأوهام، تحملوا مسؤولياتكم جميعا فالتاريخ لا يرحم وحمام الأنف أكبر من الأوهام التي تروجونها يجب.

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا، شكرا جزيلا.

الكلمة الآن للنائب المحترم حسن جربوعي، المقعد رقم 119.

الموضوع، الوضع الفلاحي والصيد البحري بالبلاد التونسية ونزولا عند رغبة الزميل المحترم حسن جربوعي باعتبار أن الموضوع يتطلب أربع دقائق سنمنح له ذلك فليتفضل.

السيد حسن جربوعي

شكرا سيدي الرئيس،

الموضوع هو ماهي رؤية وزارة الفلاحة للفلاحة في البلاد التونسية في ظل التغييرات المناخية، في ظل التغييرات البيئية وما هي برامجنا للفلاح التونسي؟ هل أن 100 حشرة و100 دعسوقة قضينا على الحشرة القرمزية؟

مشكل المياه انتهت بطريقة وبفكرة الاستهتار، مشكل ديوان الأراضي الدولية، هل انتهى ببرنامج لا يسمن ولا يغني من جوع ولم نره إلى حد الآن على أرض الواقع كما رأينا في برنامج هنشير الشعال؟

مشكل الألبان، مشكل الحليب ومشكل منظومة الألبان في تونس، هل تنتهي بديوان الأعلاف؟

مشكل قطاع الصيد البحري وما أدراك ما قطاع الصيد البحري، هل ينتهي بإعادة توزيع رخص صيد التن؟

في مداخلتي أردت التركيز بالأساس على موضوع الساعة وهو موضوع الراحة البيولوجية، كان البحارة يرتاحون يوم 30 جوان تم تمديد هذه الراحة إلى 15 جويلية إذن البحارة الآن في البحر، صدر منشور تم منحهم ثلاثة أيام من 27 جوان إلى 30 جوان يتم فيها قبول المطالب 27 جوان يعني يوم خميس، جمعة 28 وسبت وأحد الإدارات مغلقة ويتم العمل بنظام الحصة الواحدة ويوم 1 جويلية يتم غلق قبول المطالب.

ماذا تريدون من فلاح ألا وهو بحار وسط البحر في الغريق يعمل من أجل أبنائه ونحن نعلم من يعملون في البحر هم من المناطق الداخلية ومن العائلات الفقيرة الذي يركب على "شقف" في "فوندو" وفي البحر وحالته مزرية ليعود بقوته لأبنائه، اليوم بهذه الطريقة نحن نقوم بضرب الفلاح التونسي ونضرب الفلاح الذي يمثل الحقلة الأضعف لو نرى منظومة الألبان من يتحصل على الدعم؟ الفلاح الذي يعيش في الفضلات ويربي الأبقار وحالته مزرية لا يصله أي مليم من الدعم.

اليوم نذهب إلى الراحة البيولوجية، البحار الذي يعمل وسط البحر والذي يأتينا بالسمك يعلم الله بحاله في الشتاء وعند نزول المطر وفي الحر وفي الغريق وهو على "شقف" بدون إعلام الفلاح حيث لم يتم إعلامه لا عن طريق الإذاعات ولا بالمكاتيب ولا بالمراسيم وكانت هناك جلسات تسمى جلسة استعداد للراحة البيولوجية هذه الجلسة لم يتم عقدها القرارات تسقط إسقاطا مناشير تصدر في ظرف أسبوع ويجب تطبيقها على هؤلاء. إلى أين نريد أن نصل بالفلاح؟ ماهي رؤيتنا للفلاح التونسي؟

الحلقة الأضعف هو العامل نتهمه بالفساد وأجرته 460 دينار اذكر لي تونسيا يعمل في إدارة أو في وزارة الفلاحة يمكنه العيش بـ 400 دينار، هناك عملة يتقاضون هذا الأجر ويتم ضرب الامتيازات التي يتحصلون عليها منذ الثمانينات بتعلة الفساد وهي امتيازات تتمثل في كبش أو في زيت يأخذها بالأموال بحقه اليوم لم يعد يتمتع بها بتعلة أن هذا الإنسان فاسد وأعود هو عامل في القطاع الفلاحي ويتبع ديوان الأراضي الدولية وهو ضحية الفساد وضحية المنظومة.

هؤلاء الناس يجب إحاطتهم، البحارة التونسيون الموجودون اليوم في صفاقس سيقومون بوقفة احتاجية غدا أمام مندوبية الفلاحة، هؤلاء الناس يطلبون منكم التمديد لهم على الأقل ثلاثة أو أربعة أيام ليضعوا مطالبهم فهذا لن يؤثر على الثروة السمكية عندما تعطي لهؤلاء ثلاثة أيام ليضع أوراقه لأنك قد أخذت قرارا بدون أن تعود إلى منظوريك بدون أن تعود إلى البحار الذي هو في الغريق ولم يدر بذلك، ماذا فعلتم؟ يوم 26 قمت بتعليق ورقة في المندوبية أو في الإدارة التابعة، من البحار الذي يعود من "الشقف" ولم ير أبناءه لمدة أسبوعين ليذهب ويطلع على ورقة معلقة بالمندوبية والرقمنة الموجودة في البلاد وكل إدارة لديها أرقام البحارة وفي الأخير لن يتضرر من ذلك صاحب المركب وإنما البحار.

رجائي إعادة النظر والتمديد لهؤلاء ليضعوا مطالبهم وليتمتعوا بهذه الراحة البيولوجية التي ستحافظ على الأقل على البيئة وشكرا.

رجائي إعادة النظر إعادة النظر في إستراتيجية واضحة للفلاحة في البلاد التونسية وشكرا.

رفع الجلسة

السيد نائب رئيس مجلس نواب الشعب

شكرا جزيلا لجميع الزميلات والزملاء.

هكذا نأتي إلى نهاية أشغالنا لهذا اليوم، نأذن برفع الجلسة والله ولي التوفيق.

(كانت الساعة الخامسة مساء)

II الأسئلة الكتابية التي تقدم بها السيدات والسادة النواب إلى الحكومة والإجابة عنها

عملا بأحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب ينشر السؤال والجواب الكتابي للحكومة بالرائد الرسمي لمداولات مجلس نواب الشعب، فقد تقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد رئيس الحكومة وتلقوا الإجابة عنها يوم 18 و19 جويلية 2024:

أحمد بنور (3 أسئلة كتابية) بتاريخ 29 ماي 2024، صابر المصمودي بتاريخ 22 ماي 2024، أيمن البوغديري بتاريخ 10 ماي 2024، بسمة الهمامي بتاريخ 18 جوان 2024، شفيق الزعفوري بتاريخ 12 جوان 2024، فيصل الصغير بتاريخ 26 مارس 2024، مريم الشريف بتاريخ 24 جوان 2024.

كما تقدم السادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير الشؤون الاجتماعية وتلقوا الإجابة عنها:

الطيب الطالبي بتاريخ 21 جوان 2024، النوري جريدي بتاريخ 13 جوان 2024، حاتم لباوي بتاريخ 23 ماي 2024، حسن جربوعي بتاريخ 29 ماي 2024، حمدي بن عبد العالي بتاريخ 22 ماي 2024، محمد بن رزيق شعباني بتاريخ 27 جوان 2024، مسعود قريرة بتاريخ 24 ماي 2024.

وتقدم السيدات والسادة النواب الآتي ذكرهم بأسئلة كتابية إلى السيد وزير تكنولوجيات الاتصال وتلقوا الإجابة عنها وتلقوا الإجابة عنها:

سامي الحاج عمر بتاريخ 29 ماي 2024، بسمة الهمامي بتاريخ 30 ماي 2024، النوري جريدي بتاريخ 28 ماي 2024، محمد بن رزيق شعباني بتاريخ 13 ماي 2024، جلال الخدمي بتاريخ 20 ماي 2024، مختار العيفاوي بتاريخ 30 ماي 2024، نورة الشبراك بتاريخ 13 ماي 2024، محمد علي فنيرة بتاريخ 14 ماي 2024.

وتقدم كل من السيد النائب صابر المصمودي بتاريخ 14مارس 2024 والسيدة النائبة بسمة الهمامي بتاريخ 23 أفريل 2024 بسؤالين كتابيين إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن وتلقيا الإجابة عنهما يوم 16 جويلية 2024.

كما تقدم السيدان النائبان غسان يامون وبديس بالحاج علي بتاريخ 28 ماي 2024 بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة المالية وتلقيا الإجابة عنه يوم 17 جويلية 2024.

وتقدمت السيدة النائبة فاطمة المسدي بتاريخ 29 جوان 2024 بسؤال كتابي إلى السيد وزير الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج وتلقت الإجابة عنه يوم 19 جويلية 2024.

كما تقدمت السيدة النائبة بثينة غانمي بتاريخ 4 جوان 2024 بسؤال كتابي إلى السيدة وزيرة التجهيز والإسكان وتلقت الإجابة عنه يوم 17 جويلية 2024.

وأخيرا تقدم السيدان النائبان غسان يامون وبديس بالحاج علي بتاريخ 10 جوان 2024 بسؤال كتابي إلى السيد وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية وتلقيا الإجابة عنه.

السؤال الكتابي الأول
للنائب أحمد بنور

الموضوع :سؤال كتابي لرئيس الحكومة بخصوص إيقاف هدر المال العام في إطار الهيئة العليا لحقوق الانسان والحريات الأساسية واحداث ديوان المظالم

تحية طيبة وبعد في إطار تضليل الراي العام الدولي بادر بن علي بإحداث الهيئة العليا لحقوق الانسان والحريات الأساسية بمقتضى الأمر الفاسد عدد 54 لسنة 1991 .تلك الهيئة الصورية وذات التركيبة البنفسجية التي أهدر ويهدر في اطارها المال العام الى حد الآن لم ترد يوما حقا ولم تنصف يوما مظلوما بل هي شبيهة بصندوق بريد حيث يقتصر دورها على ارسال العرائض الواردة عليها إلى الجهات المشتكي بها فقط والتي عادة ما تلقي بها في سلة المهملات مع اعداد تقارير سنوية ضحلة وتافهة لا تمت بصلة للخروقات اليومية لحقوق الانسان الأساسية وللمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الانسان التي تمت المصادقة عليها في اطار تضليل الرأي العام الدولي وأحسن مثال في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وبالأخص فصلها 33 المتعلق بحماية المبلغين عن الفساد الذين يتعرضون اليوم للتنكيل والتعذيب والتجويع والتشريد الأتعس من ذلك أن تلك الهيئة ترفض عادة وضع ختمها على العرائض الواردة عليها .وبعد أن وجهت عديد الانتقادات لذاك الامر الفاسد وغير الدستوري المخالف لمبادئ باريس المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لحقوق الانسان الموضوعة من قبل الأمم المتحدة، بادر بن علي بتعويضه بالقانون الفاسد والصوري والتضليلي عدد 37 لسنة 2008 الذي جاء أيضا مخالفا لمبادئ باريس بعد 14 جانفي 2011 ظن الاغبياء انه سوف يتم سن قانون مطابق لمبادئ باريس الا ان بناة دولة العصابة والغنيمة والفساد والارتزاق وضعوا قانونا تافها وغير ناجع تضمن كالعادة تركيبة عشائرية وطائفية وغير دستورية للهيئة الا وهو القانون عدد 51لسنة 2018 المتعلق بهيئة حقوق الانسان التي لم تر النور الى حد الآن باعتبار انه لم يتم انتخاب أعضائها لتحل محل الهيئة العليا لحقوق الانسان والحريات الأساسية التي يداس عليها بصفة منظمة وممنهجة الى حد الآن دون رقيب او حسيب كان من المفروض إيقاف نشاط تلك الهيئة الصورية التي يهدر من خلالها المال العام إندوات فولكلورية وسفريات واجور وامتيازات دون) عمل (مثلما هو الشأن بالنسبة للهيئة الوطنية المكافحة الفساد طالما أنها لا تنتج شيئا وطالما انه يتم الدوس يوميا على الحقوق الأساسية للإنسان والعهود الدولية لحقوق الانسان كما كان من المفروض حذفها وحذف الموفق الإداري الذي لا ينتج شيئا وتعويضهما بديوان مظالم واسع الصلاحيات وقادر على ارجاع الحقوق لأصحابها والتصدي للفاسدين الذين يعطلون العمل بالقوانين ورفع المظالم عن عشرات الاف ضحايا التعسف والظلم وتجاوز السلطة بصفة فعلية مثلما هو الشأن داخل السويد وهولندا وألمانيا وغيرها من البلدان التي تحترم داخلها حقوق الانسان . فالعديد من المظلومين والمقهورين تم سلب ممتلكاتهم والاعتداء على حقوقهم بمقتضى احكام قضائية تم إصدارها في ظروف فاسدة .

تبعا لما تقدم وبالنظر لحجم المظالم التي يئن تحت وطأتها التونسيون هل تعتزمون إيقاف العبث بالمال العام من خلال حذف الموفق الإداري والهيئة العليا لحقوق الانسان والحريات الأساسية

والعمل على احداث ديون المظالم مع الاستئناس بالتجارب السويدية والألمانية والهولندية .

في انتظار جوابكم، تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام.

اجابة السيد رئيس الحكومة

الإجابة بخصوص السؤال الكتابي

الذي تقدم به عضو مجلس نواب الشعب السيد أحمد بنور

<u>موضوع السؤال</u>: "حول الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية ومؤسسة الموفق الإداري ."

<u>الإجابة</u>:

أتشرف بإفادتكم بما يلي :

إن المؤسستين موضوع سؤال النائب المحترم (الهيئة العليا لحقوق الإنسان والحريات الأساسية والموفق الإداري) قد تم إحداثهما بأغلب التجارب المقارنة، كما صدرت عديد القرارات عن الجمعية العامة للأمم المتحدة لحثّ الدول الأعضاء على إنشاء هذه المؤسسات .

هذا مع التأكيد أنّ الحكومة بصدد العمل حاليا على إعداد تصوّر جديد حول إعادة هيكلة الهيئات المستقلة بوجه عام وذلك وفقا لمقتضيات دستور 25 جويلية 2022 الذي يؤسس لتنظيم جديد لوظائف الدولة يقوم على النجاعة والفاعلية في إدارة الشأن العام، واعتمادا على تقييم لأداء الهياكل التنفيذية في ظل دستور سنة 2014 الذي أفرز جملة من الإخلالات ومواطن الضعف على مستوى المنظومة المؤسساتية لحماية حقوق الإنسان .

وسيتم على ضوء ذلك اتخاذ الإجراءات المناسبة في الغرض، بما يضمن حماية الحقوق والحريات التي أقرها الدستور الجديد وبالتوافق مع الالتزامات الدولية لبلادنا في مجال حقوق الإنسان، ومع الاستئناس بأفضل التجارب المقارنة .

والسلام

السؤال الكتابي الثاني

للنائب احمد بنور

<u>الموضوع</u>: سؤال كتابي لرئيس الحكومة بخصوص ضرورة فتح تحقيق في الأطراف التي تقف وراء افشال العفو الجبائي وحرمان الخزينة العامة من موارد هامة هي في حاجة اليها ودفع الشركات الكبرى الى الافلاس

تحية طيبة وبعد،

أكد بعض قباض المالية ان مردودية العفو الجبائي كانت هزيلة نتيجة عزوف الشركات الكبرى عن الانخراط فيه وبعد البحث في الموضوع والاستئناس برأي الخبراء في المجال اتضح أن ذاك الفشل تقف وراءه الأطراف التي كانت وراء عزوف الشركات الكبرى عن الانخراط في العفو الجبائي، علما ان مرد ذلك المبالغ المشطة والخيالية غير المعللة وغير المبررة الموظفة عليها في إطار شبهة ابتزاز .ان الخزعبلات المتمثلة اليوم في توظيف مبالغ خيالية ومشطة غير معللة وغير مبررة من اجل الابتزاز باتت تهدد باندثار العديد من الشركات الكبرى وضياع عشرات الاف مواطن الشغل وهذا يستلزم فتح تحقيق معمق من خلال تعهيد فرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي وهيئة الرقابة العامة للمالية بملفات تلك الشركات أن ما يكشف من حين لاخر من شبكات الابتزاز والارتشاء والسمسرة والفساد في المجال الجبائي مثلما هو الشأن بالنسبة لشبكات سوسة والقصرين وسليانة يعد قطرة من محيط نظرا لغياب الرقابة.

بالنظر لخطورة الاعمال المشار اليها أعلاه، هل تعتزمون اتخاذ الإجراءات التالية :

1/ضبط قائمة في الشركات التي تم توظيف مبالغ خيالية ومشطة عليها دون تعليل

2/تعهيد فرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي وهيئة الرقابة العامة للمالية بتلك الملفات

3/ضبط قائمة في الأطراف التي تقف وراء افشال العفو الجبائي ودفع الشركات الكبرى الى الإفلاس واحالة الملف الى القطب القضائي الاقتصادي والمالي .

4/ ضبط قائمة في عناصر شبكات الابتزاز والارتشاء والسمسرة والتدقيق في كل الملفات المشبوهة التي تدخلوا فيها واحالة هذا الملف الى القطب القضائي الاقتصادي والمالي .

في انتظار جوابكم، تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام.

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد أحمد بنور .

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 11 جوان 2024.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة على السؤال الكتابي الذي توجه به السيد أحمد بنّور، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول العفو الجبائي، والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى المعني بها .

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

من وزيرة المالية

الموضوع :حول الإجابة على سؤال كتابي توجه به النائب عن مجلس نواب الشعب السيد "أحمد بنور "حول العفو الجبائي .

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 19 جوان 2024.

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه والتي تضمّنت سؤالا كتابيا صادرا عن السيد "أحمد بنور" نائب عن مجلس نواب الشعب حول ضرورة فتح تحقيق في الأطراف التي تقف وراء إفشال العفو الجبائي وحرمان الخزينة العامة من موارد هامة ودفع الشركات الكبرى إلى الإفلاس نتيجة التوظيفات المشطة وغير المعللة، يشرفني موافاتكم بعناصر الإجابة التالية :

-بالنسبة إلى النقطة المتعلقة بمردودية العفو الجبائي التي كانت هزيلة نتيجة عزوف الشركات الكبرى عن الانخراط فيه:

خلافا لما جاء بالسؤال الكتابي للسيد النائب بخصوص ضعف مردودية العفو الجبائي لسنة 2024 يجدر التذكير أن نتائج العفو الجبائي بالنسبة إلى إدارة المؤسسات الكبرى كانت طيبة ومشجعة حيث بلغت نسبة انخراط المؤسسات الكبرى في العفو الجبائي 80% بما أن من جملة 829 مؤسسة تخلدت بذمتها ديون جبائية مثقلة انخرطت 660 منها في إجراءات العفو الجبائي من بينها 172 مؤسسة قامت بدفع المبالغ المستوجبة بصفة كلية والبقية أبرمت روزنامات دفع سددت القسط الأول منها .وقد ناهزت المبالغ المستخلصة في إطار العفو الجبائي، بقباضة المؤسسات الكبرى**471,853 م د** مع التأكيد أن هذه النتائج تم تحقيقها بفضل المجهودات المبذولة للتعريف

بإمتيازات العفو الجبائي والحملات التحسيسية المنجزة والإجراءات التي قامت بها مصالح المراقبة والاستخلاص لتسوية الملفات الجارية واستقبال المطالبين بالأداء لتجسيم عمليات الانخراط التي تمكّن من إضافة إلى التخلي عن خطايا المراقبة وخطايا التأخير في الاستخلاص ومصاريف التتبع، منح تسهيلات في الدفع من خلال إبرام روزنامات دفع كل ثلاثة أشهر دون خطايا في صورة احترام الآجال .كما أن الانخراط في إجراءات العفو الجبائي لا تحول دون مواصلة المؤسسات المنخرطة في النزاع القضائي حول التوظيف الاجباري الخاص بها، مما يعزز المحافظة على ضمانات المطالبين بالأداء .

وفي نفس السياق وتأكيدا على المردودية الطيبة المحققة للعفو الجبائي فيما يلي بعض المؤشرات التي تم تحقيقها وطنيا بفضل تضافر جهود كافة مصالح المراقبة الجبائية والاستخلاص :

* عدد التصاريح المودعة بصفة تلقائية بالنسبة لتسوية الإغفالات وإيداع التصاريح التصحيحية **1111702 تصريح** خلال الفترة الممتدة من غرة جانفي إلى 30 أفريل 2024 وقد بلغت الاستخلاصات بهذا العنوان **352 مليون دينار**؛

* عدد المطالبين بالأداء الذين اكتتبوا روزنامات : أكثر من 137982منها **54934** بعنوان الديون الجبائية إضافة إلى **83048** بعنوان الخطايا والعقوبات المالية .وقد بلغت الاستخلاصات بهذا العنوان **1409 م د** منها **591,870 م د** تم خلاصها دفعة واحدة و **817,713م د** بعنوان القسط الأول من الروزنامات .

- بالنسبة إلى النقطة المتعلقة بضبط قائمة الشركات التي تم توظيف مبالغ خيالية ومشطة عليها دون تعليل:

تجدر الإشارة إلى أن الإعلامات بالمراجعة الجبائية وقرارات التوظيف الإجباري للأداء تكون دائما **معلّلة ومتضمّنة للأطر القانونية والترتيبية المعتمدة في عناصر التوظيف** وذلك تطبيقا لأحكام مجلة الحقوق والإجراءات الجبائية ومختلف المذكرات الإدارية الصادرة في الغرض التي تلزم مصالح الجباية بتعليل قرار التوظيف الإجباري للأداء .كما أنه حفاظا على حقوق المطالبين بالأداء يمكنهم الطعن في قرارات التوظيف الإجباري الصادرة ضدهم أمام القضاء العدلي بصنفيه الابتدائي والاستئنافي والقضاء الإداري في مرحلة التعقيب للاعتراض على تبريرات عناصر التوظيف .

-بالنسبة إلى النقطة المتعلقة بتعهيد فرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي وهيئة الرقابة العامة للمالية بملفات الشركات المشار إليها بمكتوبكم:

يجدر التذكير، أنه تم إحداث" فرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي"بالإدارة العامة للأداءات في إطار قانون المالية 2017، **وتمارس وظائفها تحت إشراف الوكلاء العامين لدى محاكم الاستئناف** كما يسند لأعوان فرقة الأبحاث التعهد التلقائي بالبحث **في الجرائم الجبائية** .وبالتالي فإنه ليس من مشمولات فرقة الأبحاث ومكافحة التهرب الجبائي النظر في ملفات تتعلق بمبالغ التوظيف الإجباري.

والسلام

السؤال الكتابي الثالث

للنائب أحمد بنور

الموضوع: سؤال كتابي لرئيس الحكومة بخصوص الفساد المتمثل في تعطيل منظومة التبليغ عن الفساد عن بعد e-people الممولة من قبل دولة كوريا الجنوبية وذلك بغاية تحصين الفساد وتنميته

تحية طيبة وبعد،

لا يخفى عليكم ان دولة كوريا الجنوبية منحت تونس هبة بما يقارب 5 مليون دينارا بغاية تمكينها من منظومة e-people المتعلقة بالتبليغ عن بعد عن الفساد وقد سبق أن تم تركيز تلك المنظومة برئاسة الحكومة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد ليتم فيما بعد في ظروف فاسدة التخلي عنها .ان اخراج تلك المنظومة عن الخدمة عوض تركيزها برئاسة الحكومة وكل الوزارات ورئاسة الجمهورية يصب راسا في خانة تحصين الفساد وتنميته كما نلاحظ ذلك الآن من خلال تعطيل القانون عدد 10 لسنة 2017 المتعلق بالتبليغ عن الفساد وحماية المبلغين والتنكيل بكل من يتصدى للفساد وذلك في دوس على الفصل 74 من الدستور واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وبالأخص فصليها 32 و33 الاتعس من ذلك ان يتم سابقا السخرية من المبلغين عن الفساد الذين استعملوا تلك المنظومة حيث انه لا يتم دراسة ومتابعة تبليغاتهم .

بالنظر لتبعات هذا الفساد المنظم، هل تعتزمون اتخاذ الإجراءات التالية :

1/فتح تحقيق بخصوص الفاسدين الذين اخرجوا منظومة e-peopleعن الخدمة.

2/ إعادة تشغيل منظومة e-people وتسخير فريق لدراسة ومتابعة التبليغات.

3/تركيز منظومة e-people برئاسة الجمهورية وكل الوزارات .

في انتظار جوابكم، تقبلوا فائق عبارات التقدير والاحترام .

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد أحمد بنور .

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 11 جوان 2024.

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة على السؤال الكتابي الذي توجه به السيد أحمد بنّور، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول منظومة التبليغ عن الفساد عن بعد" ء -مواطن" ، والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها الى المعني بها .

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

الإجابة حول السؤال الكتابي

الذي تقدم به النائب المحترم السيد أحمد بنور

الموضوع: منظومة التبليغ عن الفساد عن بعد" ء -مواطن"

الإجابة:

أتشرف بإفادتكم بما يلي :

تعتبر منظومة ء - مواطن (e-people) بوابة وطنية للمشاركة والتفاعل بين الإدارة والمتعاملين معها .وتهدف هذه المنظومة إلى تمكين المتعاملين مع الإدارة من تقديم عرائضهم أو اقتراحاتهم أو إشعاراتهم أو توجيه طلبات إرشاد ومتابعة مسارها على الخط إلى حين الحصول على إجابة من قبل المصالح المعنية بمعالجة ملفاتهم .

وتبعا لدخول فضاء التبليغ عن الفساد Anticorruption حيز التفعيل ضمن منظومة ء-مواطن منذ شهر جويلية 2020 في إطار

تعزيز مشاركة المواطن في خلق بيئة طاردة للفساد، تم تكليف الإدارة العامة للحوكمة والتوقي من الفساد برئاسة الحكومة بمتابعة العرائض الواردة في الخصوص والعمل على معالجتها بالتنسيق مع خلايا الحوكمة بمختلف الوزارات من خلال التثبت من مدى صحة شبهات الفساد التي تمت إثارتها بعد التحري والقيام بالأبحاث الضرورية بالتنسيق مع التفقديات المركزية وهياكل التدقيق أو الرقابة إن اقتضى الأمر .

علما وأنه لم يتم التوقف عن العمل بهذه المنظومة ولا التخلي عنها منذ إحداثها، إذ انطلقت في مرحلتها الأولى منذ 24 فيفري 2016 في إطار تنفيذ برامج التعاون المشترك مع الجانب الكوري .وقد تم فتحها للعموم في 23 مارس 2018 تحت إشراف المكتب المركزي للعلاقات مع الموطن برئاسة الحكومة والذي تولى تأمين العديد من الدورات التكوينية لفائدة الإطارات العاملين بمكاتب العلاقات مع المواطن بمختلف الوزارات إلى جانب تأمين المساندة الفنية لمستعمليها .

وفي هذا الإطار، صدر الأمر الحكومي عدد 1242 لسنة 2019 المؤرخ في 19 ديسمبر 2019 والمتعلق بالمنظومة الالكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن والذي يهدف إلى ضبط محتوى هذه المنظومة وطرق التصرف فيها مع تحديد جملة من الالتزامات المحمولة على الهياكل العمومية في الخصوص .

كما صدر منشور السيدة رئيسة الحكومة عدد 07 المؤرخ في 19 أفريل 2022 حول حثّ الهياكل العمومية باستعمال المنظومة الالكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن بهدف توحيد طرق العمل وتحسين جودة الخدمات المسداة .

وفي إطار تعزيز فرص التعاون التونسي الكوري وإعداد دراسة جدوى لمشروع تطوير وظائف المنظومة الالكترونية ء -مواطن أدّى وفد من الخبراء الكوريين زيارتين إلى تونس بهدف عقد عدد من الاجتماعات خلال شهر نوفمبر 2022 وشهر أفريل 2024 مع الإدارة العامة للحوكمة والتوقي من الفساد والمكتب المركزي للعلاقات مع الموطن، كما تم النظر في سبل تطوير وظائف الركن المتعلق بالتبليغ عن الفساد ضمن منظومة ء- مواطن .

مع الإشارة إلى أن الإدارة العامة للحوكمة والتوقي من الفساد تتولى منذ جويلية 2020 تاريخ الانطلاق في تفعيل الركن المتعلق بالتبليغ عن)الفساد معالجة العرائض الواردة في الخصوص والتنسيق بشأنها مع مختلف الهياكل ذات العلاقة، وقد بلغ عدد العرائض الواردة عن طريق منظومة ء -مواطن 68 عريضة خلال سنة2020 ، مقابل 63 عريضة خلال سنة 2021 ، و 64 عريضة بعنوان سنة 2022. كما توصلت مصالحنا بـ 66 عريضة خلال سنة 2023 و69 إلى غاية جوان 2024كما نتولى إجابة عدد من المبلغين عبر البريد الالكتروني .

وبناء عليه، فإن استعمال منظومة ء- مواطن لم يشهد أي انقطاع أو تعطيل خاصة فيما يتعلق بالتبليغ عن الفساد .

هذا ومن جهة أخرى، تجدر الإشارة أن متابعة مدى استعمال المنظومة وتركيزها بعدد من الهياكل العمومية يندرج ضمن صلاحيات المكتب المركزي للعلاقات مع الموطن برئاسة الحكومة حيث يتولى، بصفته المتصرف في المنظومة الإلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن-- " مواطن"، متابعة استعمالها من قبل مكاتب العلاقات مع المواطن بالوزارات وبالولايات ببعض البلديات والمؤسسات والمنشآت العمومية وتعميم استغلالها تدريجيا في الجزء المتعلق بمعالجة العرائض وطلبات الارشاد والاقتراحات والاشعارات.

فمنذ فتح منظومة " ء – مواطن" للعموم يوم 23 مارس 2018 انطلق فعليا في استغلالها بـ 9 مواقع نموذجية (رئاسة الحكومة ووزارة الصحة ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الشؤون الخارجية وولاية سيدي بوزيد وبلدية رادس والهيئة العامة للسجون والإصلاح والشركة التونسية للكهرباء والغاز والصندوق الوطني للتأمين على المرض.)

ومنذ جويلية 2020، تم الانطلاق تدريجيا في تعميم استعمال منظومة » ء - مواطن «بكافة مكاتب العلاقات مع المواطن .وفي هذا الإطار نستعرض بعض الأرقام التالية :

- بلغ العدد الجملي لمكاتب العلاقات مع المواطن المستعملة للمنظومة خلال سنة 66 2024 مكتبا (21) بالوزارات و22 بالولايات وبلديتان (2) و21 منشأة عمومية.

-بلغ عدد حسابات الموظفين بالمنظومة 429 حساب .أما بالنسبة للمتعاملين مع الإدارة، فقد بادر 1635 مواطن بإنشاء حساب بالمنظومة .

- تم تنظيم 75 دورة تكوينية حول استعمال منظومة" ء - مواطن " انتفع بها 614 موظف عمومي منذ سنة 2018 إلى غاية شهر جويلية 2024.وتواصل العمل خلال سنة 2024 لتعميم استعمال المنظومة بالهياكل المركزية والجهوية من خلال مواصلة تأمين الدورات التكوينية لتعزيز مكتسبات مستعملي منظومة" ء - مواطن "بالهياكل المذكورة التي تتفاعل مع مكاتب العلاقات مع المواطن للردّ على عرائض المتعاملين مع الإدارة .

- لقد تمت معالجة 32579 عريضة من قبل المكتب المركزي للعلاقات مع المواطن ومكاتب العلاقات مع المواطن باستعمال المنظومة منذ فتحها للعموم الى حدّ هذا التاريخ .

كما نؤكد أنه منذ 14 جوان 2024، أصبح بإمكان المواطنين الحاصلين على الهوية الرقمية" ء-هوية " النفاذ إلى منظومة - " مواطن "بطريقة مبسطة وآمنة باستخدام الهوية الرقمية كآلية إضافية للنفاذ الإلكتروني الموحد وذلك بالتنسيق مع وزارة تكنولوجيات الاتصال.

والسلام

من رئيسة الحكومة

إلى السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولادة

ورؤساء البلديات والمؤسسات والمنشآت العمومية

الموضوع: حول التزام الهياكل العمومية باستعمال المنظومة الإلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن .

المرجع: - الأمر الحكومي عدد 1242 لسنة 2019 المؤرخ في 19 ديسمبر 2019 والمتعلق بالمنظومة الإلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن

- الأمر عدد 1549 لسنة 1993 المؤرخ في 26 جويلية 1993 والمتعلق بإحداث مكاتب العلاقات مع المواطن كما تم تنقيحه بالأمر عدد 2398 لسنة 1993 المؤرخ في 29 نوفمبر 1993 وبالأمر عدد 1152 لسنة 1998 المؤرخ في 25 ماي 1998

- الأمر عدد 982 لسنة 1993 المؤرخ في 3 ماي 1993 والمتعلق بضبط الإطار العام للعلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها وعلى جميع النصوص التي نقحته وتممته وخاصة الأمر الحكومي عدد 1067 لسنة 2018المؤرخ في 25 ديسمبر 2018.

وبعد، في إطار متابعة مدى تنفيذ أحكام الأمر الحكومي عدد 1242لسنة 2019 المؤرخ في 19 ديسمبر 2019 والمتعلق بالمنظومة الإلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن المشار إليه بالمرجع أعلاه، لوحظ تواصل اعتماد طرق مختلفة من قبل مكاتب العلاقات مع المواطن في معالجة العرائض وطلبات الإرشاد التي يتقدم بها المتعاملون مع الإدارة عبر مختلف قنوات التواصل.

وسعيا لتوحيد طرق العمل بمكاتب العلاقات مع المواطن وتحسين جودة خدماتها وضمان السرعة والشفافية في الردّ على ملفات المتعاملين مع الإدارة وتيسير طرق تواصلهم مع الادارة تقرّر تعميم استعمال المنظومة الإلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن "مواطن "بكافة مكاتب العلاقات مع المواطن المحدثة بالوزارات وبالولايات وببعض المؤسسات والمنشأت العمومية والبلديات .

ويهدف هذا المنشور إلى دعوة الهياكل العمومية إلى الانخراط في استعمال منظومة- " مواطن "وتوفير الوسائل الضرورية لضمان الاستغلال الأمثل لها .

وتبعا لذلك .فإنه يتعين على جميع الهياكل العمومية اتخاذ التدابير التالية :

✓ توفير الموارد البشرية اللازمة للعمل بمكاتب العلاقات مع المواطن وتعزيز قدراتهم من خلال تشريكهم في الدورات التكوينية التي ينظمها المكتب المركزي للعلاقات مع المواطن لفائدة مستعملي منظومة مواطن ."

✓ توفير المستلزمات التقنية والمادية التالية لفائدة مكاتب العلاقات مع المواطن :

- أجهزة حواسيب يتم ربطها بشبكة الأنترنت

- آلة ماسحة

- الموارد المالية الضرورية للتعهد بمصاريف إيواء المعطيات الخاصة بالهيكل العمومي والمحفوظة بالمنظومة وذلك بالتنسيق مع المركز الوطني للإعلامية بصفته المتعهد بإيواء المنظومة .

-بطاقة الهوية الرقمية الصادرة عن الوكالة الوطنية للمصادقة الإلكترونية والتي ستستعمل لإحداث إمضاء إلكتروني للشخص المخوّل له قانونا الإمضاء على الإجابات الموجهة للمتعاملين مع الإدارة عبر المنظومة .

✓ تذكير كافة الهياكل العمومية بضرورة التزامها بالرد على الملفات الموجهة إليها عبر المنظومة من قبل مكاتب العلاقات مع المواطن .

ونظرا لما يكتسيه تعميم استعمال منظومة" مواطن "بكافة مكاتب العلاقات مع المواطن من أهمية، المرجو من السيدات والسادة الوزراء وكتاب الدولة والولاة ورؤساء البلديات والمنشآت والمؤسسات العمومية دعوة المصالح الراجعة إليهم بالنظر إلى الحرص على تطبيق مقتضياته بكل دقة وعناية .

والسلام

الأوامر والقرارات

رئاسة الحكومة

أمر حكومي عدد 1242 لسنة 2019 مؤرخ في 19 ديسمبر 2019 يتعلق بالمنظومة الإلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن.

إن رئيس الحكومة،

بعد الاطلاع على الدستور،

وعلى القانون الأساسي عدد 63 لسنة 2004 المؤرخ في 27 جويلية 2004 المتعلق بحماية المعطيات الشخصية،

وعلى القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلق بالحق في النفاذ إلى المعلومة،

وعلى القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018 المتعلق بمجلة الجماعات المحلية،

وعلى القانون عدد 57 لسنة 2000 المؤرخ في 13 جوان 2000 المتعلق بتنقيح وإتمام بعض فصول من مجلة الالتزامات والعقود وخاصة الفصل 2 منه،

وعلى القانون عدد 83 لسنة 2000 المؤرخ في 9 أوت 2000 المتعلق بالمبادلات والتجارة الإلكترونية،

وعلى القانون عدد 5 لسنة 2004 المؤرخ في 3 فيفري 2004 المتعلق بالسلامة المعلوماتية،

وعلى الأمر عدد 400 لسنة 1969 المؤرخ في 7 نوفمبر 1969 المتعلق بإحداث وزارة أولى وضبط وظائف الوزير الأول،

وعلى الأمر عدد 118 لسنة 1970 المؤرخ في 11 أفريل 1970 المتعلق بتنظيم مصالح الوزارة الأولى وعلى جميع النصوص التي نقحته أو تممته وخاصة الأمر عدد 1311 لسنة 1987 المؤرخ في 5 ديسمبر 1987،

وعلى الأمر عدد 982 لسنة 1993 المؤرخ في 3 ماي 1993 المتعلق بضبط الإطار العام للعلاقة بين الإدارة والمتعاملين معها وعلى جميع النصوص التي نقحته وتممته وخاصة الأمر الحكومي عدد 1067 لسنة 2018 المؤرخ في 25 ديسمبر 2018،

وعلى الأمر عدد 1549 لسنة 1993 المؤرخ في 26 جويلية 1993 المتعلق بإحداث مكاتب العلاقات مع المواطن كما تم تنقيحه بالأمر عدد 2398 لسنة 1993 المؤرخ في 29 نوفمبر 1993 وبالأمر عدد 1152 لسنة 1998 المؤرخ في 25 ماي 1998،

وعلى الأمر عدد 3004 لسنة 2007 المؤرخ في 27 نوفمبر 2007 المتعلق بضبط شروط وإجراءات التصريح والترخيص لمعالجة المعطيات الشخصية،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 107 لسنة 2016 المؤرخ في 27 أوت 2016 المتعلق بتسمية رئيس الحكومة وأعضائها،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 43 لسنة 2017 المؤرخ في 17 مارس 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 124 لسنة 2017 المؤرخ في 12 سبتمبر 2017 المتعلق بتسمية أعضاء بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 247 لسنة 2017 المؤرخ في 25 نوفمبر 2017 المتعلق بتسمية عضوين بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 69 لسنة 2018 المؤرخ في 30 جويلية 2018 المتعلق بتسمية عضو بالحكومة،

وعلى الأمر الرئاسي عدد 125 لسنة 2018 المؤرخ في 14 نوفمبر 2018 المتعلق بتسمية أعضاء بالحكومة،

وعلى رأي الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد،

وعلى رأي الهيئة الوطنية لحماية المعطيات الشخصية،

وعلى رأي المحكمة الإدارية،

وبعد مداولة مجلس الوزراء.

يصدر الأمر الحكومي الآتي نصه:

الفصل الأول ـ يهدف هذا الأمر الحكومي إلى ضبط محتوى المنظومة الإلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن وطرق التصرف فيها.

الفصل 2 ـ تعتبر المنظومة الإلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن منظومة وطنية للمشاركة والتفاعل بين الإدارة والمتعاملين معها.

تهدف هذه المنظومة إلى تمكين المتعاملين مع الإدارة من تقديم عرائضهم أو اقتراحاتهم أو إشعاراتهم أو توجيه طلبات إرشاد ومتابعة مسارها على الخط إلى حين الحصول على إجابة ممضاة إلكترونيا من قبل المصالح المعنية بمعالجة ملفاتهم.

كما تمكن هذه المنظومة المتعاملين مع الإدارة من الإدلاء بآرائهم والحوار والنقاش حول مسائل تتعلق بالإدارة.

الفصل 3 ـ تخضع لأحكام هذا الأمر الحكومي مصالح الدولة والمؤسسات والمنشآت العمومية وكل الهياكل العمومية التي توجه إليها مكاتب العلاقات مع المواطن ملفات عبر المنظومة الإلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن.

ويمكن لمكاتب العلاقات مع المواطن المحدثة بالجماعات المحلية الانخراط في هذه المنظومة الإلكترونية واستعمالها.

الفصل 4 ـ توفر المنظومة الإلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن إجابة ممضاة إلكترونيا على ملفات المتعاملين مع الإدارة إثر معالجتها من قبل الهيكل المعني.

يجب على الهياكل العمومية الرد على الملفات المحالة إليها عبر هذه المنظومة من قبل مكاتب العلاقات مع المواطن وذلك في الآجال المحددة طبقا للتشريعات والتراتيب الجاري بها العمل.

الفصل 5 ـ تلتزم الهياكل العمومية المستعملة للمنظومة الإلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن بمباشرة معالجة المعطيات الشخصية وفق المقتضيات الواجبة قانونا لحماية المعطيات الشخصية وباتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على سرية المعطيات وأمانها.

الفصل 6 ـ يخضع استعمال المنظومة الإلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن لشروط السلامة المعلوماتية التي تم ضبطها بالتشريع المتعلق بتنظيم مجال السلامة المعلوماتية وبضبط القواعد العامة لحماية النظم المعلوماتية والشبكات.

الفصل 7 ـ تكلف مكاتب العلاقات مع المواطن بدراسة العرائض الواردة من المتعاملين مع الإدارة عبر المنظومة الإلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن ومتابعتها على الخط بالتنسيق مع المصالح المعنية قصد إيجاد الحلول الملائمة لها في نطاق ما يقتضيه القانون.

الفصل 8 ـ تمكن هذه المنظومة الإلكترونية المتعاملين مع الإدارة من توجيه طلبات إرشاد قصد الحصول على معطيات مختلفة تتعلق بالإدارة أو بالمرافق العامة أو بالخدمات والإجراءات الإدارية.

الفصل 9 ـ يمكن للمتعاملين مع الإدارة أن يوجهوا عبر هذه المنظومة الإلكترونية اقتراحات تتضمن تصورات عملية لتطوير السياسات العمومية ولتحسين أداء الإدارة وجودة الخدمات الإدارية.

يتعهد المكتب المركزي للعلاقات مع المواطن بالنظر في هذه الاقتراحات الواردة عبر المنظومة ومتابعتها بالتنسيق مع الهيكل العمومي المختص بالنظر في القطاع الذي تشمله هذه الاقتراحات.

يتولى الهيكل المعني دراسة الاقتراحات المحالة إليه من قبل المكتب المركزي للعلاقات مع المواطن وإعداد تصور حول مدى قابليتها للتنفيذ.

الفصل 10 ـ يمكن للمتعاملين مع الإدارة أن يقدموا إشعارات عبر هذه المنظومة الإلكترونية تتضمن إعلاما عن كل إشكال أو خطر يهدد المصلحة العامة أو الملك العمومي أو استمرارية المرفق العام.

توجه الإشعارات الواردة عبر المنظومة إلى المكتب المركزي للعلاقات مع المواطن الذي يتولى معالجتها بالتنسيق مع الهيكل المعني الذي يتعهد بالتدخل بالسرعة والنجاعة المطلوبة في الإبان لرفع الضرر أو إصلاح الخلل المعلن عنه.

يساهم ركن الإشعارات المحدث بالمنظومة في تشريك المتعاملين مع الإدارة في الحفاظ على موارد الدولة وممتلكاتها.

الفصل 11 ـ تتضمن المنظومة الإلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن ركنا خاصا بالمنتدى تفتح من خلاله الإدارة تحت إشرافها حوارا بين المبحرين المسجلين بالمنظومة قصد استطلاع آرائهم حول مواضيع تتعلق بالسياسات العمومية والخدمات الإدارية.

الفصل 12 ـ تضبط إجراءات استعمال المنظومة الإلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن من قبل مكاتب العلاقات مع المواطن وكذلك مسار معالجة الملفات الواردة عبرها ومتابعتها على الخط ضمن دليل إجراءات تتم المصادقة عليه بمقتضى قرار من رئيس الحكومة.

الفصل 13 ـ يتولى المكتب المركزي للعلاقات مع المواطن التصرف في المنظومة الإلكترونية للتواصل والتفاعل مع المواطن والقيام خاصة بالمهام التالية:

ـ متابعة استعمال المنظومة من قبل مكاتب العلاقات مع المواطن وتعميم استغلالها تدريجيا والعمل على تطويرها باستمرار.

ـ إعداد وتنظيم دورات تكوينية لفائدة مستعملي هذه المنظومة الإلكترونية.

ـ تمكين مستعملي المنظومة الإلكترونية سواء من بين الأعوان العموميين أو من بين المتعاملين مع الإدارة من الحصول على الإرشادات اللازمة حول كيفية استعمال هذه المنظومة وتوفير المساعدة الفنية في صورة التعرض لصعوبات تقنية عند استعمالها.

الفصل 14 ـ ينشر هذا الأمر الحكومي بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 19 ديسمبر 2019.

رئيس الحكومة

يوسف الشاهد

السؤال الكتابي

للنائب صابر المصمودي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي.

الموضوع :بخصوص إدراج مشروع صيانة وتهيئة وتوسعة ملعب الطيب المهيري بصفاقس كمشروع وطني بمقتضى مقرّر من رئيس الحكومة .

تحية طيبة،

منذ سنوات يعتبر ملف صيانة وتهيئة وتوسعة ملعب الطيب المهيري من الملفات العالقة، وفي هذا الإطار ومن منطلق دورنا الرقابي ووظيفتنا التشريعية فإننا نعتبر إتمام هذا المشروع من أحد أهم الانجازات، مع العلم أن وزارة الشباب والرياضة بالتنسيق مع بلدية صفاقس قد انطلقت بصفة جدية في المشروع حيث أنهت منذ أوت 2023المراحل الأولى من الاختبارات الفنية، إعداد الملف المرجعي وإعداد البرنامج الوظيفي وبالرغم من اعتبار المشروع من أحد أهم أولويات الوزارة إلا انه منذ ذلك التاريخ لم يتوصل إلى المراحل المزمع اتمامها من حيث تعيين المصممين، تقديم طلب العروض، تقديم عقود الدراسات وصفقات الأشغال وكل الإجراءات المتعلقة بمتابعة ومراقبة التصرف فيها .وتعود أسباب تعطل أشغال المشروع أن الإدارة العامة للبنايات بوزارة التجهيز والإسكان تعتبرها من مشمولات البلدية وهذه الأخيرة تشكو نقصا في الموارد البشرية من ذوي الخبرة والكفاءات خاصة وأن مثل هذه المشاريع تتطلب خبرة كافية مثلما تبين من خلال تهيئة ملعب المنزه وسوسة .

وبناءً على أحكام الصنف أ 2من الأمر عدد 967 لسنة 2017 **"يمكن أن تتولى الوزارة المكلفة بالتجهيز إنجاز المشروع كصاحب منشأ مفوّض وذلك بمقتضى مقرر من رئيس الحكومة"**

متى يتم إدراج مشروع تهيئة وتوسعة ملعب الطيب المهيري كمشروع وطني بمقتضى مقرّر من رئيس الحكومة؟

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع :حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد صابر المصمودي

المرجع : مكتوبكم المؤرخ في 05 جوان 2024

تحية طيبة وبعد،

فتبعا أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابة على السؤال الكتابي الذي توجه به السيد صابر مصمودي، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة حول طلب تعهد مصالح وزارة التجهيز والإسكان بمشروع تهيئة وتوسعة ملعب الطيب المهيري بصفاقس

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها الى المعني بها .

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **صابر المصمودي** .

المرجع :إحالتكم عدد و-2024-13-0001-1599 الموجهة إلينا بتاريخ 14 جوان 2024

وبعد تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه التي أوفيتمونا من خلالها بسؤال كتابي تقدم به النائب السيد **صابر المصمودي** إلى رئاسة الحكومة، يطلب من خلاله تعهد مصالح وزارة التجهيز والإسكان بمشروع تهيئة وتوسعة ملعب الطيب المهيري بصفاقس ، يشرفني إعلامكم أنه قد سبق وأن تم عرض طلب تعهد وزارة التجهيز والإسكان بالمشروع كصاحب منشأ مفوض على أنظار اللجنة الداخلية للبنايات المدنية والتي أبدت رأيها بعدم إمكانية التعهد بالمشروع باعتباره يصنف" أ "4ضمن مشاريع البنايات المدنية الراجعة بالنظر إلى المجلس البلدي الذي يعتبر صاحب المنشأ بالنسبة لهذا الصنف من المشاريع وذلك طبقا لمقتضيات الأمر الحكومي عدد 967 لسنة 2017المؤرخ في 31 جويلية 2017 المتعلق بتنظيم إنجاز البنايات المدنية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب أيمن البوغديري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب

الموضوع: حول الوضع التنموي في معتمدية روّاد من ولاية أريانة وطلب عقد مجلس وزاري حول الجهة.

وبعد،

تتميز معتمدية رواد بموقع جغرافي هام من حيث قربها من العاصمة من جهة وانفتاحها على البحر من جهة أخرى مما يجعلها قبلة للمتساكنين بحيث أصبحت ذات كثافة سكانية عالية بالنظر إلى امتدادها وموقعها الا انها لا تزال تفتقر الى أبسط المرافق العمومية حيث يشكو سكان المنطقة من نقص في البنية التحتية والخدمات في اغلب القطاعات كالنقل والتكوين والثقافة والامن الى جانب غياب المرافق الشبابية والرياضية.

وقد طال التعطيل جميع المشاريع المبرمجة في هذه المنطقة لغياب رؤية واضحة من طرف السلط المحلية والجهوية مما يجعل من تدخل الحكومة أمرا ضروريا للاستجابة إلى تطلعات المواطنين .

<u>من حيث البنية التحتية:</u>

تعتبر البنية التحتية في معتمدية روّاد منعدمة حيث تشكو عديد المشاريع من بطء في الإنجاز أو إلى تعطل كلي ونشير على سبيل الذكر لا الحصر إلى مجموعة من المشاريع ومنها :

- مشروع حماية رواد من الفيضانات
- مشروع الطريق الحزامية في مفترق جعفر القمرق الى طريق بنزرت والطريق الحزامية من جعفر الى طريق قمرت
- اشغال محول مياه الامطار التابع لوكالة المياه العمرانية في مفترق على الخضار
- مشروع تهيئة وتهذيب حي واد الخياط الجمايلية بجعفر
- تهيئة حي عيشوشة المطار حيث يشكو سكانها صيفا وشتاء من عدم وجود قنوات صرف صحي تليق بسكان الجهة مع تأخر أو انعدام الربط بشبكات الماء الصالح للشراب وشبكة التيار الكهربائي سواء بالحي المذكور أو بحي الهادي الجويني .

وعليه فإن مراجعة امثلة التهيئة العمرانية برواد بات ضروريا لفرض قواعد بناء سليمة تراعى فيه قواعد البنية التحتية والبيئية

والعمرانية وتراعي توفير أجهزة صحية تتماشي مع التطور العمراني للمنطقة وتوفر خدمات لائقة للمواطنين وتحد من التوسع العمراني السريع والبناء الفوضوي غير المنظم على حساب الأراضي الفلاحية والمنظومة البيئية .

وفي نفس الإطار تجدر الإشارة إلى أن إشكال المساكن الاجتماعية التي تم إنجازها ولم يقع تسليمها إلى حد الآن إلى مستحقيها في الجهة رغم أن قائمة المنتفعين بها جاهزة وهو إشكال لا يقتصر على ولاية أريانة فقط وانما يشمل عديد الجهات الأخرى .

من حيث الخدمات

✓ **الخدمات الإدارية والمالية:**

تشكو منطقة رواد وسيدي عمر وجعفر من انعدام شبه تام لمراكز البريد واكتظاظ في مكتب بريد رواد ونقص عدد الاعوان بحي شاكر طريق برج الطويل وعليه فإنه من الضروري إعادة النظر في توزيع مكاتب البريد بالجهة قصد تقريب الخدمات من المواطنين والتشجيع على بعث فروع للبنوك بالمنطقة .

كما تشكو منطقة رواد من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية كما ورد بجوابكم على سؤالنا الموجه إليكم بتاريخ 06 أكتوبر 2023وعليه نتساءل إن تم إدراج بلدية رواد ضمن مخطط إحداث دور الخدمات الرقمية لسنة 2025

✓ **خدمات النقل**

تشكو مختلف مناطق اريانة عموما من اكتظاظ حركة المرور على مستوى المداخل الرئيسية للجهة ومن تردي خدمات النقل العمومي والنقص في وسائل النقل ويتمثل ذلك بالخصوص في النقص فادح في عدد الخطوط والسفرات اليومية الامر الذي يتطلب إنجاز مخطط مديري للنقل بالجهة ومراجعة إسناد الرخص التاكسي الجامعي وفتح خطوط جديدة وتدعيم رخص التاكسي الفردي مع العمل على ربط جهة رواد بالسكة الحديدية .

من حيث المنشآت الشبابية والرياضية والثقافية

تفتقر منطقة رواد إلى منشأت رياضية ومركبات شبابية تساهم في تأطير الشباب ورغم وجود عدة جمعيات رياضية وبرمجة ملعب بلدي منذ 2021 ولكن الى حد هذا اليوم لم يتحقق أي تقدم في انجاز المشروع المذكور .كما أنه تم برمجة اعتمادات لإحداث منتزه بسيدي عمر وجعفر وجبل الشرف إلا أنها لم ترى النور بالإضافة إلى توقف أشغال استكمال المسلك الصحي برواد الشاطئ من جهة أخرى تمت برمجة مسرح الهواء الطلق لمهرجان البحر برواد إلا أنه لم يقع تحديد موقعه والعمل الجدي على تجسيمه .

وتبعا لتردي الوضع التنموي في معتمدية روّاد واستياء المواطنين من نقص اغلب الخدمات وباعتبار دوري التمثيلي والرقابي كنائب شعب فإنني أطالب بعقد مجلس وزاري حول معتمدية رواد للتطرق الى الوضع التنموي فيها وأسباب تعطل جل المشاريع المبرمجة لفائدتها والدفع نحو حلحلة هذا الوضع.

والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد أيمن البوغديري

المرجع: مكتوبكم المؤرخ في 20 ماي 2024

المرفقات: 04 بطاقات صادرة عن وزارات الاقتصاد والتخطيط و النقل والشباب والرياضة وعن رئاسة الحكومة .

تحية طيبة وبعد،

أتشرف بموافاتكم طي هذا بالإجابات على السؤال الكتابي الذي توجه به السيد أيمن البوغديري، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة بخصوص متابعة البرامج والمشاريع الجهوية عامة بمعتمدية رواد وحول الخدمات الإدارية والمالية وخدمات النقل خاصة والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى المعني بها .
هذا وسوف نوافيكم ببقية ردود الوزارات المتداخلة لاحقا .
وتفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.
والسلام

من الوزيرة المكلفة بتسيير وزارة النقل

إلى

عناية السيد رئيس الحكومة

(الديوان)

الموضوع: إجابة على السؤال الكتابي للسيد النائب أيمن البوغديري - دائرة رواد - أريانة: .

المرجع: إحالتكم الصادرة بتاريخ 24 ماي .2024

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه المصحوبة بالسؤال الكتابي الذي توجه به النائب بمجلس نواب الشعب عن دائرة رواد من ولاية أريانة السيد أيمن البوغديري، بخصوص خدمات النقل بمختلف مناطق ولاية أريانة، يشرّفني إفادة عنايتكم بالمعطيات التالية :

1-بالنّسبة لاكتظاظ حركة المرور على مستوى المداخل الرئيسية لمدينة أريانة:

نظرا لما تشهده وضعية التنقل داخل الفضاءات الحضرية من اكتظاظ واختناق مروري متواصل وما له من تأثير على الحياة اليومية للمواطن وعلى النّسيج الاقتصادي بصفة عامة، فقد كان من الضّروري بلورة سياسة جديدة ومتطوّرة تتجاوز النظرة الضيقة للنقل الحضري بشكله التقليدي والمرور إلى إرساء منظومة متكاملة للتنقلات الحضرية استجابة لمتطلبات التطوّر العمراني والديموغرافي والاجتماعي والاقتصادي والمؤسساتي .

وباعتبار تعدّد المتدخلين في منظومة التنقلات الحضرية، وسعيا لبلوغ الأهداف المرجوّة وتحقيق التناسق بين مختلف البرامج والمشاريع والإصلاحات والسياسات المعتمدة من مختلف الوزارات والهياكل المعنية، فقد تمّت بلورة سياسة وطنية للتنقلات الحضرية بمشاركة جميع الأطراف المعنية، وبالإضافة إلى استجابة السياسة الوطنية للتنقلات الحضرية إلى التطلعات على المستوى الوطني للنهوض بمنظومة التنقل وتحسين جودة الحياة بالنّسبة للمواطنين ، فإنّ تنفيذ عناصر هذه السياسة من شأنه أن يساهم في إيفاء تونس بتعهداتها الدولية على مستوى التخفيض في انبعاثات الغازات الدفيئة إلى جانب تقاطعها مع الإستراتيجية الوطنية للانتقال الطاقي و الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الإيكولوجي و الإستراتيجية الوطنية للإنتقال الرّقمي .

وللإشارة، فإنّ السياسة الوطنية للتنقلات الحضرية ترتكز أساسا على 9 عناصر وهي:

- النهوض بالحوكمة في مجال التنقلات الحضرية
- تدعيم الكفاءات والتكوين في مجال التنقلات الحضرية
- إيجاد آليات تمويل مستدامة
- إعادة هيكلة وتنظيم قطاع النقل العمومي الحضري
- ضمان التناسق بين تخطيط النقل والتهيئة الترابية والتعمير
- التحكّم في تطوّر السيارات الخاصة
- دعم وتطوير التنقلات الصديقة للبيئة les modes actifs
- دعم التنقلات الحضرية الأكثر أمنا وسلامة واندماجا
- تطوير الحلول الرقمية للتنقلات الحضرية .

ولتحقيق هذه الأهداف الإستراتيجية، تمّت بلورة برنامج عمل على المستوى القريب والمتوسط يضمّ حوالي 40 عنصرا ويغطّي الجوانب المؤسساتية والفنية والمالية .

2-<u>بالنّسبة لربط جهة رواد بالنقل الحديدي:</u>

تم وضع برنامج للنهوض بالنقل الجماعي خاصة النقل الحديدي كخيار استراتيجي يأخذ بعين الاعتبار التطوّرات والمستجدّات المسجّلة على المستوى الديموغرافي والعمراني بولايات تونس الكبرى، يرتكز أساسا على إنشاء شبكة نقل حديدي سريع ومحطات ترابط مع شبكة المترو.

3-<u>بالنّسبة لإسناد رخص التاكسي الجماعي وفتح خطوط جديدة وتدعيم رخص التاكسي الفردي</u>:

إنّ إسناد رخص التاكسي من اختصاص السادة الولاة، كما أنّ دراسة الخطوط وتحيينها وتمديدها وتغيير النشاط هي من مشمولات اللجنة الجهوية الاستشارية لقطاع النقل التي يترأسها السيد الوالي وذلك وفقا لخصائص كل جهة.

والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

الإجابة حول السؤال الكتابي

الذي تقدم به النائب المحترم السيد أيمن البوغديري

الموضوع حول إدراج بلدية رواد ضمن مخطط إحداث دور خدمات رقمية لسنة 2025

الإجابة:

عملا على الرفع من جودة الخدمات العموميّة ومزيد تقريبها من المواطنين، شرعت الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية منذ سنة 2009 في إرساء تجربة جديدة لإسداء الخدمات لفائدة المواطنين أطلق عليها دار الخدمات الإدارية .ويهدف مشروع دور الخدمات إلى تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق الداخلية التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية وذلك من خلال إحداث فضاءات قارة أو متنقلة لتقديم خدمات إدارية مجمعة وذات أولويّة بالنسبة للمواطنين ترجع بالنظر إلى الهياكل العمومية التالية : الديوان الوطني للبريد الشركة التونسية للكهرباء والغاز الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، شركة اتصالات تونس، القباضات المالية والبلديات

وقد تم إلى غاية هذا التاريخ إحداث أكثر من 70 دار خدمات تغطّي حاليا 23 ولاية وأكثر من 100 معتمدية بنسبة تغطية جغرافيّة للخدمات الإدارية تقارب 67 حاليًا مقابل 45 سنة 2016 وتشمل ولاية أريانة دار خدمات إدارية متعددة الشبابيك بمعتمدية النصر، تسدي خدمات كل من الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الشركة التونسية للكهرباء والغاز الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، شركة اتصالات تونس والبلدية .

وفي إطار السعي إلى مزيد تطوير المشروع وتجاوز مختلف الإشكاليات المتعلقة بتنفيذه خاصة فيما يتعلق بعدم القدرة على توفير الموارد البشرية من قبل الهياكل المشاركة في ظل تقييد الانتدابات، تمّ الانطلاق خلال سنة 2022 في وضع توجه استراتيجي جديد للمشروع يتمثل في ضمان التكامل مع مساري اللامركزية من خلال خدمات القرب والتحوّل الرقمي للإدارة) من خلال دعم الإدماج الرقمي (وذلك من خلال <u>التوجه حصريا نحو إحداث صنف جديد دور الخدمات الرقمية بالبلديات "</u>والتي تتمثل خصوصياتها في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منصة معلوماتية موحدة لإسداء الخدمات تمكن من إسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني .

هذا وسيتم خلال الفترة 2023-2025إحداث 30 دار خدمات رقمية بالبلديات في إطار برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية Govtech الممول في إطار قرض من قبل البنك الدولي والذي تشرف على تنفيذه وزارة تكنولوجيات الاتصال.

وسعيا لضمان الشفافيّة في اختيار البلديات التي ستنخرط في هذه التجربة، أعلنت رئاسة الحكومة بتاريخ غرّة ديسمبر 2022 عن بلاغ لفتح باب الترشحات للبلديات الراغبة في الانخراط تم نشره على بوابة الجماعات المحلية وبوابة رئاسة الحكومة ومراكز الولايات والذي تواصل إلى غاية 9 جانفي 2023 كما تمّ على مستوى مختلف الولايات تنظيم اجتماعات تحت إشراف السادة الولاة بحضور رؤساء البلديات الراجعين إليهم بالنظر والمنسقين الجهويين للمشروع المعينين على مستوى كل ولاية بهدف تقديم المشروع وتحسيسهم حول ضرورة تقديم ترشحاتهم .

وقد بلغ عدد الترشحات التي تم التوصل بها <u>62 ترشحا تم</u> القيام بعملية تقييمها على مرحلتين كالتالي :

- **تقييم أولي** بالاعتماد على جملة من الشروط الشكلية والإجرائية (إعداد ملف ترشح كامل مع احترام الآجال وطرق الإيداع) والجغرافية (نسبة تغطية إدارية لا تتجاوز 40% وعدد سكان لا يقل عن 10 آلاف ساكن) واللوجستية والعقارية (توفير مقر مهيّأ داخل مقر البلدية أو بجانبه وتوفير الإطارات اللازمة وتوفر الربط الشبكي) <u>أفضى إلى اختيار 40بلدية</u>

- **تقييم نهائي** تمثل في تقييم الجوانب التنظيمية واللوجستية والتقنية والبشرية والعقارية على ضوء زيارات ميدانية من قبل المنسّقين الجهويين للمشروع وبالاعتماد على قائمة مفصلة لمعايير التقييم <u>بما أفضى إلى ضبط قائمة نهائيّة تتضمّن 30 بلدية .</u>

في هذا الإطار، وفيما يتعلّق بالجزء الخاص بإدراج بلدية رواد ضمن دور الخدمات الرقمية، يشرفنا اعلامكم أن البلدية المذكورة لم تتقدّم بترشح للانخراط في التجربة المذكورة وقد تم التوصل بترشحات البلديات التالية بلدية سيدي ثابت بلدية سكرة وبلدية قلعة الأندلس وقد تم قبول ترشح بلدية قلعة الاندلس ضمن القائمة النهائية المتضمنة لـ 30 بلدية .

هذا وتجدر الإشارة أنه سيتم إثر الانتهاء من تنفيذ هذه التجربة القيام بعملية تقييم بهدف تجاوز مختلف الإشكاليات أو النقائص التي يمكن أن تصاحب تنفيذها إضافة إلى النظر في إمكانية تعميمها على بقية البلديات خاصة تلك التي تشكو من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية على غرار بلدية رواد .

والسلام

من وزيرة الاقتصاد والتخطيط

إلى السيد

رئيس الحكومة (الديوان)

الموضوع: حول السؤال الكتابي الموجه من النائب أيمن البوغديري

المصاحيب: احالتكم بتاريخ 24 ماي 2024

تحية وبعد،

تبعا للمراسلة المشار إليها أعلاه والمتعلقة بجملة من الأسئلة الكتابية موجهة من طرف عضو مجلس نواب الشعب السيد أيمن البوغديري حول متابعة البرامج والمشاريع الجهوية بمعتمدية رواد، أتشرف بموافاتكم بما يلي :

السؤال :ماهي المشاريع المبرمجة بمعتمدية رواد والمشاريع المعطلة التي تمت متابعتها؟

الجواب :بالنسبة للمشاريع المبرمجة لمعتمدية رواد سيقع تحديدها بعد المصادقة على وثيقة المخطط التنموي 2023-2025 وذلك من خلال المشاريع التي أمكن توزيعها جهويا .

أما فيما يتعلق بالمشاريع التي تلاقي صعوبات وبالرجوع إلى أشغال اللجنة الجهوية لتسريع إنجاز المشاريع العمومية، فقد تم متابعة المشاريع التالية :

-تهيئة المنطقة الصناعية جعفر : في مرحلة إعداد الدراسات وبصدد تسوية الإشكال العقاري على مستوى قطعة الأرض المخصصة لمدخل المنطقة بين الوكالة العقارية الصناعية و الوكالة العقارية للسكنى و مالكي أراضي خاصة .

- بناء مركب ثقافي ورياضي وترفيهي وملعب حي بعيشوشة المطار بكلفة قدرها 999.7 ألف دينار .نسبة تقدم الإنجاز تناهز 85% الأشغال متوقفة منذ جوان 2018 ويتم التنسيق لإتمام إجراءات طلب عروض استكمال الأشغال .

- تهذيب حي وردة وشاكر بكلفة 3 مليون دينار، في طور الدراسة التفصيلية الأولية . يتمثل الإشكال في عدم توفر عقار لتركيز محطة ضخ للمياه المستعملة .

- إحداث مسلخ بلدي برواد بكلفة 3.7 مليون دينار، ممول عن طريق صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية مدرج ضمن ميزانية سنة 2022 ويشهد تأخير في تعيين المصممين لإنجاز الدراسة .

- تعبيد طرقات ببلدية رواد بكلفة جملية محينة قدرها 4.6 مليون دينار وهو مشروع بلدي مدرج في ميزانية سنة 2021، في مرحلة تحيين الدراسة من قبل البلدية للحصول على مصادقة صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية .

السؤال: ما هو برنامج الإدارة الجهوية للتنمية حول تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة وما هو برنامجها في جهة رواد؟

الجواب: تكتسي عملية بعث المؤسسات الصغرى والمتوسطة أهمية بالغة ضمن محاور استراتيجية التنمية الجهوية من خلال التشجيع على الانتصاب للحساب الخاص للفئات الشبابية خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني وإسناد قروض ومنح عن طريق عديد الهياكل العمومية ومؤسسات التمويل وبرامج التمكين الاقتصادي التي تتطلب مزيدا من التنسيق قصد توجيهها للأنشطة الواعدة وتفادي ازدواجية التدخل وإضفاء النجاعة اللازمة وتحقيق التوازن بين المعتمديات.

وتقتصر تدخلات هياكل وزارة الاقتصاد والتخطيط في هذا المجال على تمكين الباعثين الشبان المتحصلين على الموافقة المبدئية للتمويل من طرف البنك التونسي للتضامن من توفير التمويل الذاتي المطلوب عن طريق آلية اعتماد الانطلاق 1 حيث تمت الموافقة خلال فترة 2021-2023 على 56 مشروعا بمعتمدية رواد بكلفة جملية تناهز 1.869مليون دينار وبحجم تمويل ذاتي قدره 333 ألف دينار .

ويمثل عدد المشاريع المتحصلة على المساهمة في التمويل الذاتي بمعتمدية رواد خلال الفترة المذكورة نسبة 12% مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المصادق عليها بولاية أريانة وهي في أغلبها ذات طابع خدماتي باعتبار الجهة مستقطبة للسكان والسكنى .

السؤال: ما هو برنامج الوزارة في إطار تمكين معتمدية رواد من برنامج التنمية المندمجة بما أن جهة رواد حرمت من عديد المكاسب على مدى عقود ولما تعانيه من عدة إشكاليات على مستوى البنية التحتية والمرافق الأساسية وغيرها؟

الجواب: تضمن برنامج التنمية المندمجة بعث 190 مشروعا للتنمية المندمجة بـ190 معتمدية ترابية بكامل تراب الجمهورية، وفق عقود برامج صادقت عليها لجنة قيادة برنامج التنمية المندمجة على ثلاثة أقساط انطلق تنفيذها سنة 2011 بالنسبة للقسط الأول (54 مشروعا)، وسنة 2014 بالنسبة للقسط الثاني (36 مشروعا) ، وسنة 2018بالنسبة للقسط الثالث (100 مشروع).

وقد تم اختيار هذه المشاريع بالاعتمادات أساسا على مؤشر التنمية الجهوية، وتم تضمين محتوى القسطين الأول والثاني والقسط الثالث ضمن اتفاقيتي قرض بين الدولة والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

وتجدر الملاحظة أن ولاية أريانة حظيت بمشروعين (02) تم اختيارهما بناءا على القاعدة المشار إليها وهما كل من معتمدية سيدي ثابت ضمن القسط الأول ومعتمدية حي التضامن ضمن القسط الثالث من البرنامج .

هذا، ويمكن لولاية أريانة مرحليا مزيد دعم ومساندة معتمدية رواد من خلال مختلف البرامج والآليات المتاحة جهويا ووطنيا وإعطائها الأولوية في دعم الخدمات الإدارية والمالية ومزيد تحسين النقل العمومي والمرافق الشبابية والرياضية والثقافية فضلا عن

اقتراح انتفاعها بالبرامج التنموية الخصوصية المستقبلية خلال المخطط التنموي القادم 2026-2030.

والسلام

من السيد وزير الشباب والرياضة

الى

السيد رئيس الحكومة (الديوان)

الموضوع: الإجابة على السؤال الكتابي للنائب السيد أيمن البوغديري حول إحداث منشآت رياضية ومركبات شبابية بمعتمدية رواد .

المرجع: إحالتكم المؤرخة في 24 ماي 2024 والواردة علينا بتاريخ 27ماي 2024 تحت عدد 7733.

وبعد، تبعا للإحالة المشار إليها بالمرجع أعلاه المتعلقة بالسؤال الكتابي للنائب بمجلس نواب الشعب السيد أيمن البوغديري حول وضعية المنشآت الشبابية والرياضية بمعتمدية رواد وطلب إحداث منشآت رياضية ومركبات شبابية لتأطير الشباب يشرفني إفادتكم بانه جوابا على ما تضمنه سؤال السيد النائب حول افتقار منطقة رواد المنشآت رياضية وشبابية فإن وزارة الشباب والرياضة قد قامت ببناء دار شباب بمعتمدية رواد بكلفة جمليه تناهز 1.366 أ.د وقد تم تجهيز هذه المؤسسة ودخلت في طور الإستغلال منذ أواخر ديسمبر 2023 كما تمت برمجة بناء مركب شبابي ورياضي بمنطقة البرارجة من قبل وكالة التهذيب والتجديد العمراني ضمن برنامج تهذيب وإدماج الأحياء الشعبية و قد بلغ مستوى تقدم الأشغال بهذا المركب نسبة 90 %.

أما بالنسبة لإحداث ملعب بلدي برواد بمنطقة البرارجة فقد رصدت له ميزانية جملية تقدر بـ 1.850 أ.د موزعة حسب هيكلة التمويل التالية(1.450 د على ميزانية وزارة الشباب والرياضة و400 أ.د مساهمة البلدية) وقد بلغ هذا المشروع الذي ينجز من طرف بلدية رواد حاليا مرحلة الإعلان عن طلب العروض بعد مصادقة المصالح الفنية بالوزارة على ملف طلب العروض.

أما فيما يتعلق بمشاريع إحداث منتزه بسيدي عمر وجعفر وجبل الشرف واستكمال المسلك الصحي برواد الشاطئ فهي مشاريع بلدية غير راجعة بالنظر لوزارة الشباب والرياضة تمولها وتنجزها بلدية رواد .

أفدناكم بهذا لكل غرض مفيد .

والسلام

من رئيس الحكومة

إلى

السيد رئيس مجلس نواب الشعب

الموضوع: حول السؤال الكتابي للنائب المحترم السيد أيمن البوغديري .

المرجع: - مكتوبكم المؤرخ في 20 ماي 2024

- مكتوبنا المؤرخ في 21 جوان 2024، عدد 000327130012024

المرفقات: بطاقة :وزارة التجهيز والإسكان.

تحية طيبة وبعد،

فتبعا للمرجع أعلاه، أتشرف بموافاتكم طي هذا بالجواب التكميلي على السؤال الكتابي الذي توجه به السيد أيمن البوغديري، عضو مجلس نواب الشعب إلى رئاسة الحكومة بخصوص متابعة إنجاز بعض مشاريع البنية التحتية بمعتمدية روّاد من ولاية أريانة .

والمرجو من سيادتكم التفضل بالإذن بتسليمها إلى المعني بها .

وتفضلوا بقبول فائق عبارات الاحترام والتقدير.

والسلام

من وزيرة التجهيز والإسكان

إلى

السيدة مديرة ديوان رئيس الحكومة

الموضوع :حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب السيد **أيمن البوغديري .**

المرجع :إحالتكم عدد و-2024-13-0001-1436 الموجهة إلينا بتاريخ 4 جوان .2024

وبعد، تبعا لإحالتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه التي أوفيتمونا من خلالها بسؤال كتابي تقدم به النائب السيد **أيمن البوغديري** إلى رئاسة الحكومة، تطرق من خلاله إلى بعض مشاريع البنية التحتية بمعتمدية رواد من ولاية أريانة، يشرفني إفادتكم بالمعطيات التالية :

-**فيما يتعلق بمشروع حماية مدينة رواد من الفيضانات** تمّ إنجاز القسط الأول لحماية مدينة رواد من الفيضانات، ويتم حاليا إنجاز القسط الثاني الذي بلغ مرحلة إعداد الأمثلة التنفيذية الإنجاز وتركيز الحضيرة .تبلغ قيمة المشروع 28 م.د .

-**فيما يتعلق بمشروع الطريق الحزامية في مفترق جعفر القمرق إلى طريق بنزرت والطريق الحزامية من جعفر إلى طريق قمرت:** يتمثل هذا المشروع في إنجاز الطريق الحزامية X20" في جزئها الرابط بين الطريق الوطنية رقم 8 والطريق المحلية رقم 546 البحر الأزرق الدراسة الفنية الخاصة بهذا المشروع جاهزة ويتم حاليا إعداد ملف التصفية العقارية لحوزة المشروع .

- **فيما يتعلق بأشغال منشأة ربط لمياه الأمطار على مستوى مفترق علي الخضار:** تندرج هذه الأشغال ضمن مشروع حماية مدينة رواد من الفيضانات المشار إليه آنفا .

- **فيما يتعلق بتهيئة وتهذيب حي وادي الخياط الجمايلية بجعفر:** تندرج هذه الأشغال ضمن مشروع حماية مدينة رواد من الفيضانات المشار إليه أنفا .

- **فيما يتعلق بتهذيب حي عيشوشة المطار:** تجدر الإشارة إلى أن المقاولة المتعهدة بإنجاز المشروع، لم تلتزم بالآجال التعاقدية المتفق عليها، مما اضطر وكالة التهذيب والتجديد العمراني إلى فسخ الصفقة المبرمة معها .وتتولى الوكالة حاليا القيام بإجراءات الإعلان عن طلب عروض جديد لإتمام إنجاز الأشغال المتبقية .

- **فيما يتعلق بمراجعة مثال التهيئة العمرانية برواد:** بعد صدور مجلة الجماعات المحلية وطبقا لما تنص عليه أحكام الفصل 114 من القانون الأساسي عدد 29 لسنة 2018 المؤرخ في 9 ماي 2018 المتعلق بمجلة الجماعات المحلية، فإن البلديات تتولى إعداد أمثلة التهيئة العمرانية التي تدخل في إطار اختصاصها وتصادق عليها مجالسها .وفي هذا الإطار قامت مصالحنا المركزية والجهوية بتقديم المساندة الفنية لبلدية رواد قصد التسريع في نسق إجراءات إعداد مثال التهيئة العمرانية الخاص بها .

- **<u>فيما يتعلق بتسليم المساكن الاجتماعية بولاية أريانة</u>**: إن التأخير في تسليم المساكن الاجتماعية بولاية أريانة مرتبط بعدم جاهزية قائمات المنتفعين التي يتم إعدادها من قبل اللجنة الجهوية لمتابعة البرنامج الخصوصي للسكن الاجتماعي تحت رئاسة الولاية .وقد توصلت وزارة التجهيز والإسكان أخيرا بهذه القائمات، وسيتم تسليم هذه المساكن إلى مستحقيها خلال الثلاثية الثالثة لسنة 2024.

والسـلام

السؤال الكتابي
للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول مراجعة الأمر عدد 1039 لسنة 2014 مؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية .

وبعد،

تشكو المشاريع العمومية من صعوبات كبيرة على مستوى التنفيذ حيث أن عددا هاما من هذه المشاريع إما لم ينجز أو بقي في مرحلة الدراسات الفنية أو انطلق لكنه لم يستكمل .وبالنظر الى هذه الوضعية لاحظنا أن القاسم المشترك الذي أدّى الى تعطيل عدد هام من المشاريع العمومية يعود الى الإجراءات المتبعة لتطبيق الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية الذي أبرز العديد من الصعوبات من بينها:

- تشتت النصوص التشريعية والقواعد الإجرائية والتداخل فيما بينهما وعدم تحديثها بما يتلاءم مع المنظومة القانونية للصفقات العمومية .

- تعدد هيئات متابعة الصفقات العمومية وتداخل صلاحياتها وغموض أدوار مختلف المتدخلين والتطابق بين اليات الرقابة واليات الطعون بما يخلق تنازع حول الادوار بين هذه الهيئات .

- غياب قراءة تحليلية حول مردودية منظومة الصفقات العمومية الحالية وغياب استراتيجية لتطويرها والاستغلال المحدود للإمكانيات التي يتيحها التطور التكنولوجي في هذا المجال .

- نقص الإطار المختص وبرامج التكوين التي تستجيب لحاجيات المنظومة الوطنية للصفقات العمومية وتساهم في تحسين أدائها الى جانب غياب المعلومات والمعطيات المتعلقة بنشاط الصفقات العمومية وبشفافية صفقات الشراء العمومي.

وقد أدت هذه الاخلالات الى عدم ايفاء الحكومة بتعهداتها واستكمال المشاريع المبرمجة في الآجال المحددة وتحمل الدولة أعباء مالية اضافية على المالية العمومية.

وبالتالي فإن الأمر المنظم للصفقات العمومية في حاجة ماسة الى التعديل بما يضمن حوكمة الصفقات العمومية والمحافظة على المال العام وتنفيذ المشاريع في الآجال المحددة لها .

وفي هذا المجال تعهدت مديرة ديوان رئيس الحكومة في تعقيبها على تدخلات النواب في النقاش العام حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 بتاريخ 20 نوفمبر 2023 بمراجعة الامر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 والمتعلق بتنظيم الصفقات العمومية بصفة معمقة والعمل على اصدار الامر الجديد بما يتلاءم مع المعايير الدولية من خلال تكريس شفافية الإجراءات من حيث النجاعة والنزاهة كما أفادت أن مراجعة الامر المذكور في طور الاستشارات مع الاطراف المتدخلة في هذا المجال وقد تم اعداد تقييم مفصل حول الموضوع.

وعليه نتساءل حول:

- مواطن الخلل التي تم الوقوف عليها بعد التقييم والحلول التي تم وضعها لتطوير النصوص القانونية والقواعد الإجرائية وتحسين أداء منظومة الصفقات العمومية ككل وضبط صلاحيات هيئات الرقابة بما يمكن من التصدي للفساد وحوكمة الصفقات العمومية .

- ملامح التنقيحات التي سيتم إدخالها على منظومة الصفقات العمومية بما يساهم في حلحلة المشاريع المعطلة ودفع المشاريع العمومية باتجاه تحقيق التنمية .

-ماهي أسباب التأخير في اصدار الأمر الجديد المنظم للصفقات العمومية وماهي الآجال التي من المتوقع أن يدخل فيها حيّز النفاذ.

والسلام.

إجابة السيد رئيس الحكومة

عناصر الإجابة بخصوص السؤال الكتابي

الذي تقدمت به النائبة المحترمة السيدة بسمة الهمامي

<u>السؤال</u> بخصوص مراجعة الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية .

الإجابة:

أتشرف بموافاتكم بالملاحظات التالية :

قامت الهيئة العليا للطلب العمومي بعملية تقييم منظومة الصفقات العمومية وفقا للمعايير الدولية وقد تولى البنك العالمي مهمة المساندة الفنية لتقييم المنظومة .

وتندرج عملية التقييم في إطار التطوير المستمر للمنظومة ومواصلة لعملية التقييم التي تم القيام بها سابقا والتي أفضت إلى إدخال تغييرات على منظومة الصفقات العمومية والشراء العمومي بصفة عامة وفق مخطط عمل أفضت إلى صدور الأمر 1039 لسنة 2014المؤرخ في 13 مارس 2014 والمتعلق بتنظيم الصفقات العمومية وإلى دخول منظومة الشراء العمومي على الخط حيز النفاذ منذ سنة 2014وتعميمها بداية من سبتمبر 2018.

وتهدف عملية التقييم أساسا إلى تشخيص واضح ودقيق للوضع الحالي لمنظومة الصفقات العمومية حتى يتسنى معالجة كل المسائل والجوانب الترتيبية المتصلة بالشراء العمومي وكذلك إلى صياغة وتقديم مقترحات لمزيد تكريس شفافية ونجاعة الطلب العمومي وادخال أكثر مرونة على منظومة الرقابة المسبقة وكذلك ادراج بنود تتعلق بتحفيز المؤسسات الوطنية الصغرى منها والمتوسطة بالإضافة إلى تطوير الشراء العمومي المستدام .

وفيما يلي أهم التوجهات العامة لتطوير منظومة الصفقات العمومية :

1. <u>الإطار التشريعي والترتيبي</u> :

- إعداد وإصدار نص ترتيبي موحد يتعلق بمجال الطلب العمومي يمكن من توحيد النصوص بهدف تفادي تشتت وتعدد النصوص الترتيبية،

- إتمام الوثائق المرجعية الخاصة بالصفقات العمومية،

- إدراج طرق متطورة لإبرام الصفقات العمومية تتماشى مع قدرة المؤسسات التونسية،

- تدعيم منظومة الشراءات والصفقات العمومية على الخط

2.<u>الإطار المؤسساتي والتنظيمي</u> :

- الفصل بين هياكل إبرام الصفقات وهياكل الرقابة والهياكل التعديلية للطلب العمومي،

- إحداث مجلس الهيئة العليا للطلب العمومي يتولى خاصة :

*دراسة تقارير التدقيق التي يتم إنجازها وفقا لأحكام هذا الأمر .

* ابداء الرأي في مقترحات تطوير النصوص التشريعية والترتيبية المتعلقة بالصفقات العمومية

* إعداد ومتابعة تنفيذ برامج التكوين والتعاون مع الهياكل والهيئات العمومية

* التنسيق بين الهياكل الراجعة بالنظر للهيئة العليا للطلب العمومي والعمل على توحيد الآراء بينها والتي بصفة نهائية في الملفات التي يبدى في شأنها بآراء مختلفة او متناقضة وإعلام المشتري العمومي بذلك .

* النظر في مقترحات تجاوز آراء اللجنة العليا لمراقبة الصفقات العمومية باستثناء تلك المتعلقة بصفقات المنشآت العمومية التي تعرض على مجلس الإدارة للبت فيها .

* النظر في مختلف الطلبات المتعلقة بالنفاذ الى المعلومة والإجابة عليها.

- إعادة هيكلة الهيئة العليا للطلب العمومي وخاصة اللجنة العليا لمراقبة الصفقات العمومية بإحداث :

* اللجنة العليا لصفقات البناءات والأشغال العمومية،

* اللجنة العليا لصفقات الطلبات المختلفة،

* لجنة مراقبة صفقات الطلبات المجددة،

* وحدة التدقيق المكونة من الوحدتين التاليتين :

+ وحدة تدقيق الصفقات العمومية الممولة من قبل هيئات ومؤسسات التمويل الأجنبية،

+ وحدة تدقيق الصفقات العمومية الأخرى

- دمج اللجنة المختصة لصفقات الإعلامية والمواد الأولية ضمن لجنة الطلبات المختلفة،

- تمكين الوزير المكلف بالإشراف القطاعي من احداث مركزية الشراء بمقتضى مقرر من بين الادارات الخاضعة لأحكام الأمر المنظم للصفقات العمومية نظرا لاختصاصه وتجربته في مجال الطلب العمومي

3. <u>عمليات الشراء العمومي وممارسة السوق</u> :

- مساندة كافة المشترين العموميين في مجال تطبيق التراتيب المنظمة للصفقات العمومية وذلك من خلال توفير جملة من الوثائق والأدلة النموذجية كمرجع أساسي في أداء مهامهم،

- تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتكوين في مجال الصفقات العمومية،

- تعزيز الوسائل البشرية وتطوير الوسائل التكنولوجية الضرورية لوضع منظومة معلوماتية وتحليل المعطيات الخاصة بالطلب العمومي (الخلاص الالكتروني، موقع واب وطني للصفقات العمومية مندمج Tunep....)

- إحداث قاعدة بيانات تتضمن جميع المعطيات المتعلقة بالمؤسسات الصغرى والمتوسطة،

- إقرار جملة من الإجراءات التفاضلية لفائدة المؤسسات الناشئة (les startups)

- ادراج طرق إبرام خصوصية لتشجيع الابتكار والتطوير والبحث العلمي (الشراء العمومي المبتكر الاتفاقيات الاطارية)

- إعادة النظر في كيفية ارجاع الضمانات المالية الى أصحابها .

- تدعيم مشاركة المؤسسات الوطنية في الصفقات العمومية بإقرار الية اللجوء الى طلب العروض الوطني كمبدأ وطلب العروض الدولي كاستثناء .ادراج إمكانية الإعلان عن طلبات عروض مع طلب التمويل لفائدة المشترين العموميين بصفة استثنائية

- ادخال أكثر مرونة على الحالات التي يمكن فيها ابرام صفقات بالتفاوض المباشر .

- إقرار تصنيف الطلبات عند اختيار منهجية تقييم العروض التي تعتمد الاختيار على أساس الجودة والثمن mieux disant بالنسبة للطلبات ذات الخصوصية الفنية والاختيار على أساس العرض الأقل كلفة بالنسبة للطلبات ذات الخاصيات الفنية العادية .

- إقرار إجراءات خاصة بتشجيع المؤسسات الوطنية للمشاركة والفوز بصفقات على غرار خاصة:

*حذف طلب وثيقة الضمان الوقتي لتحفيز مشاركة المؤسسات الصغرى والمتوسطة

* اقرار هامش التفضيل للمنتوج الوطني ب 20%

* بند المناولة الوطنية وذلك بالتنصيص على وجوبيّة تكليف العارضين الأجانب لمؤسسات محليّة بإنجاز نسبة لا تقل عن 20% من قيمة الطلبات أو توفير مواد وتجهيزات وخدمات في كل الحالات التي يمكن فيها للصناعات أو المؤسسات المحلية التعهد بجزء

* تخصيص نسبة في حدود 20% لفائدة المؤسسات الصغرى والصفقات المجددة كذلك الصفقات المخصصة للمؤسسات الناشئة ضمن المخطط التقديري السنوي.

* تمكين المؤسسات المقيمة من تقديم عروض مالية بالعملة الأجنبية بالنسبة للمنتجات والمعدات والتجهيزات والمواد والخدمات والتطبيقات الموردة والتي ليس لها مثيل منتج أو مصنع محليا مع مراعاة التشريع المتعلق بالصرف والتجارة الخارجية .

4. <u>النزاهة والشفافية لمنظومة الصفقات العمومية</u> :

- التخفيف من الرقابة المسبقة على الصفقات العمومية على المدى المتوسط وبصفة تدريجية،

- إدراج آليات تضمن النزاهة في الصفقات العمومية ومكافحة الفساد وعدم تضارب المصالح،

- مزيد تدعيم مبادئ الشفافية والنزاهة في الصفقات العمومية،

- وضع الوسائل الضرورية لتدعيم الشراء العمومي المستدام (Achat public durable) والشراء العمومي المبتكر (Achat public innovant)،

- ادراج بنود تتعلق بمنظومة اقصاء المتعاملين الاقتصاديين للمشاركة في الصفقات العمومية عوضا عن أمر خاص بهذه المنظومة .

أخيرا تجدر الإشارة الى أنه قد تم تكوين لجنة خاصة برئاسة الحكومة لصياغة مشروع الأمر التي تولت استكمال صياغة مشروع الأمر وهو في إطار التنقيحات الأخيرة الخاصة بضبط الإجراءات المتعلقة بإبرام وتنفيذ الشراء العمومي قصد دفع النشاط الاقتصادي وإضفاء مزيد من النجاعة والمرونة على إبرام الشراءات العمومية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب شفيق الزعفوري

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم الأسئلة الكتابية التالية:

الموضوع: إحداث دار خدمات بمنطقة الزعافرية من معتمدية سيدي بوزيد الغربية .

تَعُدُّ منطقة الزعافرية من معتمدية سيدي بوزيد تجمعا سكانيا مهما كما تمتاز بحركية اقتصادية فلاحية وتجارية فقالة وهي تمثل نواة مشعة للمناطق المجاورة لها لكنها تفتقر إلى دار خدمات تسهل لمتساكنيها والمتساكني المناطق المجاورة الانتفاع بمختلف الخدمات المقدمة .

فالرجاء النظر في الطلب وتفعيله .

ولكم مني كل الاحترام والتقدير .

وفقكم الله

والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

عناصر الإجابة بخصوص السؤال الكتابي

الذي تقدم به النائب المحترم السيد شفيق الزعفوري

السؤال: حول إحداث دار خدمات بمنطقة الزعافرية من معتمدية سيدي بوزيد الغربية

الإجابة:

عملا على الرفع من جودة الخدمات العمومية ومزيد تقريبها من المواطنين، شرعت الإدارة العامة للإصلاحات والدراسات المستقبلية الإدارية منذ سنة 2009 في إرساء تجربة جديدة لإسداء الخدمات لفائدة المواطنين أطلق عليها دار الخدمات الإدارية.

وبهدف مشروع دور الخدمات إلى تقريب الخدمات الإدارية من المواطنين خاصة بالمناطق الداخلية التي تشكو ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية وذلك من خلال إحداث فضاءات قارة أو متنقلة لتقديم خدمات إدارية مجمعة وذات أولوية بالنسبة للمواطنين ترجع بالنظر إلى الهياكل العمومية التالية : الديوان الوطني للبريد الشركة التونسية للكهرباء والغاز، الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه، الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الوكالة الوطنية للتشغيل والعمل المستقل، شركة اتصالات تونس القباضات المالية والبلديات .

وقد تم إلى غاية هذا التاريخ إحداث أكثر من 70 دار خدمات بمختلف أصنافها تغطي حاليا 23 ولاية وأكثر من 100 معتمدية بنسبة تغطية جغرافيّة للخدمات الإدارية تقارب 67% حاليا مقابل 45 سنة 2016.وقد تم على مستوى ولاية سيدي بوزيد إحداث دار خدمات إدارية متعددة الشبابيك بكل من معتمديات المزونة والمكناسي وسيدي علي بن عون وسبالة أولاد عسكر والرقاب (تم تحويلها مؤخرا إلى مكتب محلي للصناديق الاجتماعية).

وفي إطار السعي إلى مزيد تطوير المشروع وتجاوز مختلف الإشكاليات المتعلقة بتنفيذه خاصة فيما يتعلق بعدم القدرة على توفير الموارد البشرية من قبل الهياكل المشاركة في ظل تقييد الانتدابات، تم الانطلاق خلال سنة 2022 في وضع توجه استراتيجي جديد للمشروع يتمثل في ضمان التكامل مع مساري اللامركزية (من خلال خدمات القرب) والتحول الرقمي للإدارة (من خلال دعم الإدماج الرقمي) وذلك من خلال التوجه حصريا نحو إحداث صنف جديد دور الخدمات الرقمية بالبلديات "والتي تتمثل خصوصياتها في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منظومة معلوماتية موحدة لإسداء الخدمات تمكن من إسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني .

هذا وقد تمت برمجة إحداث ما لا يقل عن 30 دار خدمات رقمية بالبلديات خلال الفترة 2023 -2025 في إطار برنامج الحوكمة الالكترونية لدعم التحول الرقمي للخدمات الإدارية Govtech الممول في إطار قرض من قبل البنك الدولي والذي تشرف على تنفيذه وزارة تكنولوجيات الاتصال حيث تم تبعا لمسار إبداء الرغبة في الترشح وتقييم الترشحات ضبط قائمة نهائية تتضمن 30 بلدية .

في هذا الإطار، نعلمكم أنه قد تم قبول ترشح كل من بلديتي أولاد حفوز وجلمة من ولاية سيدي بوزيد في حين لم تقدم البلدية أو الدائرة البلدية مرجع النظر ترشحها للانخراط في المشروع المذكور . ويتعين على البلديات الراغبة في الانخراط في التجربة الاستجابة لجملة من الشروط الأساسية المتمثلة أساسا في :

1.توفير مقر مهيّأ داخل البلدية أو بجانبها،

2. توفير مخاطبين وحيدين يتم اختيارهم من بين أعوان البلدية لإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها،

3. توفير الربط الشبكي .

هذا وتجدر الإشارة أنه سيتم إثر الانتهاء من تنفيذ هذه التجربة القيام بعملية تقييم بهدف تجاوز مختلف الإشكاليات أو النقائص التي يمكن أن تصاحب تنفيذها إضافة إلى النظر في إمكانية تعميمها على بقية البلديات خاصة تلك التي تشكو من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب فيصل الصغير

الموضوع حول عدم وجود محطة للتزود بالوقود بمعتمدية قلعة الاندلس

تحية وبعد،

في إطار الاهتمام بالشأن العام بمعتمدية قلعة الاندلس وتلبية لمطالب ناخبينا سعيا منا لتحسين ظروف عيشهم ، ألفت نظركم للمشكل الحاصل بمعتمدية قلعة الاندلس لأكثر من سنة بعد غلق المحطة الوحيدة للتزود بالبنزين بالمنطقة بقرار من رئيس البلدية السابق حيث أصبح اشكالا يؤرق متساكني المنطقة ويعطل مصالحهم مما انجر عنه تذمر لدى الموظفين والفلاحين وغيرهم، وصل بهم حد دعوة البعض للتظاهر وتوظيف هذا الموضوع لتأجيج الرأي العام للمساس بالسلم الاجتماعي ضربا للمسار الاصلاحي، وتحميلنا مسؤولية التخاذل لحل هذا الاشكال لمعتمدية تضم 30 الف ساكن .

ورغم مساعي عديد المستثمرين لأحداث محطة للتزود بالبنزين بالمنطقة الا أن الاشكال العقاري وصبغة الأرض (فلاحية سكنية ...) الى جانب عدم مراجعة مثال التهيئة منذ التسعينات كانت المعوقات الأساسية التي حالت دون تركيز هذا المرفق الحيوي .

وعملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتقدم لسيادتكم بالسؤال التالي :

- هل بالإمكان حل هذا الاشكال وضمان حاجيات المنطقة وضمان استقرارها طبقا لإجراءات استثنائية وعاجلة من سيادتكم؟

وفي انتظار ما ستشيرون به، تقبلوا منا جزيل عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

من وزير الداخلية

إلى

عناية السيد رئيس الحكومة

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدم به النائب بمجلس نواب الشعب السيد " فيصل الصغير ."

المرجع: إحالتكم عدد ص 3134-30-01-2024-بتاريخ 18 جوان 2024.

المصاحيب :ملف .

وبعد، تبعا لإحالتكم المذكورة بالمرجع أعلاه حول موافاتكم بما يتوفّر لدينا من معطيات بخصوص سؤال كتابي تقدم به النائب بمجلس نواب الشعب السيد "**فيصل الصغير**" في علاقة بقرار رئيس بلدية قلعة الأندلس السابق غلق المحطة الوحيدة للتزود بالبنزين بالمنطقة وانعكاس هذا القرار على السلم الاجتماعي وبما تم اتخاذه من إجراءات وتدابير لحل الإشكال القائم .

أتشرف بإفادتكم بأن بلدية قلعة الأندلس أصدرت، بتاريخ 28 ديسمبر2022 ، قرار غلق في شأن محطة بيع المحروقات" طوطال" باعتبار أنّ هذه المحطة أصبحت، وفقا لتقارير مصالح الإدارة الجهوية للحماية المدنية بأريانة تشكل خطرا على شاغلها وعلى الأجوار إضافة إلى أن وكيل المحطة المذكورة لم يتخذ الإجراءات الوقائية وتدابير السلامة اللازمة وذلك رغم دعوته من قبل مصالح ولاية أريانة لتفادي النقائص والإخلالات المسجلة في العديد من المناسبات (ملف مصاحب).

والسلام .

السؤال الكتابي

للنائبة مريم الشريف

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

الموضوع: إحداث دار خدمات في كل عمادة من معتمدية وادي الليل .

سيدي رئيس الحكومة، في ظل الكثافة السكانية التي تشهدها معتمدية وادي ولتقريب وتسهيل الخدمات للمواطنين، أدعوكم سيدي رئيس الحكومة إلى بعث دار خدمات بالمعتمدية المذكورة أنفا تضم كلاً من (الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، الصندوق الوطني للتأمين على المرض، الشركة التونسية للكهرباء والغاز والشركة التونسية لاستغلال وتوزيع المياه) .

وفي انتظار تفاعلكم الإيجابي، تفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

إجابة السيد رئيس الحكومة

عناصر الإجابة بخصوص السؤال الكتابي

الذي تقدم به النائبة المحترمة السيدة مريم الشريف

السؤال حول إحداث دار خدمات بمعتمدية وادي الليل من ولاية منوبة

الإجابة:

أتشرف بإفادتكم أنه تم منذ سنة 2022 وضع تصوّر جديد لمشروع دور الخدمات من خلال التخلي عن النموذج التقليدي لدور الخدمات متعدّدة الشبابيك والتوجه حصريا نحو تركيز صنف جديد "دور الخدمات الرقمية بالبلديات "والتي تتمثل خصوصياتها في وضعها تحت الإشراف العام للبلديات من حيث التصرّف والتعهد بإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها وباعتماد منصة معلوماتية موحدة لإسداء الخدمات تمكن من إسداء خدمات مرقمنة جزئيا أو كليا من قبل مخاطبين وحيدين وباعتماد وسائل مؤمنة ومتاحة للدفع الإلكتروني .

ويتعيّن على البلديات الراغبة في الانخراط في التجربة الاستجابة لجملة من الشروط الأساسية المتمثلة أساسا في :

1.توفير مقر مهيّأ داخل البلدية أو بجانبها،

2توفير مخاطبين وحيدين يتم اختيارهم من بين أعوان البلدية لإسداء الخدمات نيابة عن الهياكل الأخرى وبتفويض منها،

3.توفير الربط الشبكي

كما أفيدكم علما أنه تم على مستوى رئاسة الحكومة وضع برنامج لإحداث 30 دار خدمات رقمية بالبلديات خلال الفترة 2023-2025. وقد تم اختيار البلديات المنخرطة في المشروع بناء على بلاغ لفتح باب الترشحات للبلديات الراغبة في الانخراط تم نشره على بوابة الجماعات

المحلية وبوابة رئاسة الحكومة ومراكز الولايات في منطلق شهر ديسمبر 2022والذي تواصل إلى غاية 9 جانفي 2023. وقد بلغ عدد الترشحات التي تم التوصل بها **62 ترشحا** تم القيام بعملية تقييمها **بما أفضى إلى ضبط قائمة نهائيّة تتضمن 30 بلدية** .

وفيما يتعلّق بطلب إحداث دار خدمات بمعتمدية وادي الليل من ولاية منوبة، أتشرف بإعلامكم أن بلدية وادي الليل لم تتقدم بترشح للانخراط في المشروع حيث تم التوصل بترشحين عن ولاية منوبة لكل من بلديتي طبربة ودوار هيشر وقد تم قبول ترشح بلدية طبربة ضمن القائمة النهائية المتضمنة لـ30 بلدية .

هذا وأفيدكم علما أنه سيتم إثر الانتهاء من تنفيذ هذه التجربة القيام بعملية تقييم بهدف تجاوز مختلف الإشكاليات أو النقائص التي يمكن أن تصاحب تنفيذها إضافة إلى النظر في إمكانية تعميمها على بقية البلديات خاصة تلك التي تشكو من ضعف التغطية الجغرافية للخدمات الإدارية على غرار بلدية وادي الليل.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائب الطيب الطالبي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتقدم لسيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية .

الموضوع حول ملف أساتذة التربية الاجتماعية المتعاقدين بعد توقيعهم عقود منظرة منذ أكتوبر 2023.

السؤال الأول: متى سيقع تفعيل تسوية وضعية متعاقدي تعليم الكبار بعد إعلامكم بالتسوية يوم 01 سبتمبر 2023 على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة بمناسبة الإجراءات المتخذة للعودة المدرسية ويوم 8 ديسمبر 2023 بمناسبة الاحتفال الوطني لمحو الأمية؟

السؤال الثاني: متى سيقع إصدار الأمر المنظم بالرائد الرسمي؟

السؤال الثالث: متى سيقع تمتيع المتعاقدين بمستحقاتهم المالية منذ توقيعهم للعقد المنظر يوم 1 أكتوبر2023 ؟

السؤال الرابع: ان كانت أسباب أخرى حالت دون التسوية فمن حق المتعاقدين معرفتها لأنهم صاروا حالات اجتماعية يتقاضون الأجر الأدنى وهم اصحاب شهائد عليا ويشتغلون منذ عشر سنوات وأقلهم خمسة سنوات ويعيشون التهميش بكل المقاييس.

والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع :حول سؤال كتابي .

المرجع :مراسلتكم عدد ص-2024-26-3000-0002101 بتاريخ 01جويلية 2024

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي حول تسوية وضعية متعاقدي تعليم الكبار، طرحه النائب المحترم السيد الطيب الطالبي .

وتبعا لذلك أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المذكور .

الاجابة:

تم على إثر جلستي العمل الوزاريتين المنعقدتين بإشراف السيد رئيس الحكومة بتاريخ 29 أوت، و01 سبتمبر 2023، واللتين خصصتا للاستعدادات للعودة المدرسية والجامعية والتكوينية 2023-2024، إقرار تسوية وضعية 1018 مدرّسا للتربية الاجتماعية (تعليم الكبار والتعلّم مدى الحياة،) وذلك في إطار مجهود الدولة لمحو الأمية .

وتمّت في هذا الإطار صياغة مشروع أمر يتعلّق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 607 لسنة 2018 المؤرخ في 11 جويلية 2018 المتعلق بضبط نظام التأجير الخاص بالمدرسين المتعاقدين والمتدخلين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار بوزارة الشؤون الاجتماعية وعرضه على أنظار رئاسة الحكومة حيث انعقدت للغرض جلسة عمل أولية بمقر الهيئة العامة للوظيفة العمومية برئاسة الحكومة بتاريخ 10 جانفي 2024 وذلك بحضور ممثلين عن وزارتي المالية، والشؤون الاجتماعية، والمركز الوطني لتعليم الكبار .

وتبعا لملاحظات وزارة المالية ضمن مكتوبها بتاريخ 13 مارس 2024 المتعلق بضبط مقادير المنحة الشهرية الخام التي ستسند للمدرسين المتعاقدين، وأخذا بعين الاعتبار رأي المحكمة الادارية بتاريخ 07 ماي 2024، تم بتاريخ 10 ماي 2024، عقد جلسة عمل ثانية بمقر وزارة الشؤون الاجتماعية تمت خلالها الصياغة النهائية لمشروع الأمر المذكور ، وتم التأشير على مشروع الأمر من قبل السيد وزير الشؤون الاجتماعية والسيدة وزيرة المالية وأحيل على رئاسة الحكومة بتاريخ 31ماي 2024، حيث تم عرضه على مداولة مجلس الوزراء الذي صادق عليه في اجتماعه ليوم الجمعة 12 جويلية 2024.

أمّا فيما يخص مستحقات المتعاقدين المالية فستكون بمفعول رجعي بداية من 01 أكتوبر 2023 حال صدور الأمر بالرائد الرسمي، علما وأنّ الاعتمادات المالية مرصودة لذلك بميزانية المركز الوطني لتعليم الكبار .

وبخصوص العقود المنظرة التي تم إبرامها بتاريخ 01 أكتوبر 2023، فقد تمّ إلغائها وتمت إعادة صياغة العقد وفق مضمون الأمر المنقح الجديد الذي سيصدر بالرائد الرسمي قريبا بعد أن نال مصادقة مجلس الوزراء في تاريخ 12 جويلية 2024.

السؤال الكتابي

للنائب النوري جريدي

الموضوع: سؤال كتابي حول وضعية متعاقدي تعليم الكبار.

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم الى السيد وزير الشؤون الاجتماعية بالسؤال الكتابي التالي:

السؤال: إزاء ما يعانيه متعاقدو تعليم الكبار في الجمهورية التونسية عامة وفي دائرة القطار بلخير السند خاصة، ماهي الإجراءات التي اتخذتها وزارة الشؤون الاجتماعية لتسوية وضعية هؤلاء الذين يصل عددهم وطنيا الى ما يناهز الـ (900) وضعية يعاني أغلبهم من ظروف اجتماعية صعبة بل وقاهرة في أغلب الأحيان؟ هذه الاجراءات التي تقطع مع مفهوم التشغيل الهش وتحفظ لهذه الفئة من الشعب التونس كرامتهم وتمكنهم من العيش الكريم الذي يكفله لهم دستور البلاد.

مع الشكر.

والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع: حول سؤال كتابي .

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2024-26-3000-0002101 بتاريخ 01جويلية 2024

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي حول تسوية وضعية متعاقدي تعليم الكبار، طرحه النائب المحترم السيد النوري جريدي .

وتبعا لذلك أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المذكور .

الاجابة:

تم على إثر جلستي العمل الوزاريتين المنعقدتين بإشراف السيد رئيس الحكومة بتاريخ 29 أوت، و01 سبتمبر 2023، واللتين خصصتا للاستعدادات للعودة المدرسية والجامعية والتكوينية 2023-2024، إقرار تسوية وضعية 1018 مدرّسا للتربية الاجتماعية (تعليم الكبار والتعلّم مدى الحياة)، وذلك في إطار مجهود الدولة لمحو الأمية .

وتمّت في هذا الإطار صياغة مشروع أمر يتعلّق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 607 لسنة 2018 المؤرخ في 11 جويلية 2018 المتعلق بضبط نظام التأجير الخاص بالمدرسين المتعاقدين والمتدخلين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار بوزارة الشؤون الاجتماعية وعرضه على أنظار رئاسة الحكومة حيث انعقدت للغرض جلسة عمل أولية بمقر الهيئة العامة للوظيفة العمومية برئاسة الحكومة بتاريخ 10 جانفي 2024 وذلك بحضور ممثلين عن وزارتي المالية والشؤون الاجتماعية، والمركز الوطني لتعليم الكبار .

وتبعا لملاحظات وزارة المالية ضمن مكتوبها بتاريخ 13 مارس 2024 المتعلق بضبط مقادير المنحة الشهرية الخام التي ستسند للمدرسين المتعاقدين، وأخذا بعين الاعتبار رأي المحكمة الادارية بتاريخ 07 ماي 2024، تم بتاريخ 10 ماي 2024 عقد جلسة عمل ثانية بمقر وزارة الشؤون الاجتماعية تمت خلالها الصياغة النهائية لمشروع الأمر المذكور، وتم التأشير على مشروع الأمر من قبل السيد وزير الشؤون الاجتماعية والسيدة وزيرة المالية وأحيل على رئاسة الحكومة بتاريخ 31ماي 2024، حيث تم عرضه على مداولة مجلس الوزراء الذي صادق عليه في اجتماعه ليوم الجمعة 12 جويلية 2024.

أما فيما يخص مستحقات المتعاقدين المالية فستكون بمفعول رجعي بداية من 01 أكتوبر 2023 حال صدور الأمر بالرائد الرسمي، علما وأنّ الاعتمادات المالية مرصودة لذلك بميزانية المركز الوطني لتعليم الكبار .

وبخصوص العقود المنظرة التي تم إبرامها بتاريخ 01 أكتوبر 2023، فقد تمّ إلغائها وتمت إعادة صياغة العقد وفق مضمون الأمر المنقح الجديد الذي سيصدر بالرائد الرسمي قريبا بعد أن نال مصادقة مجلس الوزراء في تاريخ 12 جويلية 2024.

السؤال الكتابي

للنائب حاتم لباوي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف

بأن أحيل إليكم بسؤال كتابي

- عمال الحضائر وزارة الفلاحة وتحديدا إدارة السدود لم يتحصلوا على أجورهم منذ 12 شهرا وهم في أسوء وضع خاصة أن كلهم يشتغلون خارج ولاياتهم وفي مناطق ريفية.

سيدي الوزير، سبق وقد اتصلنا بوزير الفلاحة عديد المرات لكن الوضعية لم تحل إلى حد الساعة .

حسب ما بلغنا وضعيتهم وصلت إلى إدارة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي كمرحلة نهائية لتسوية الوضعية.

وعليه نتقدم لجنابكم بالسؤال التالي:

متى ستتم إنهاء تسوية وضعية هؤلاء العمال وتمكينهم من أجورهم؟

تقبلوا منا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع حول سؤال كتابي .

المرجع مراسلتكم عدد ص -2024-26-3000-0001758 بتاريخ 04جوان 2024.

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي حول وضعية عمال الحضائر التابعين لوزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري، طرحه النائب المحترم السيد حاتم لباوي،

وتبعا لذلك أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المذكور.

الاجابة:

عملا بأحكام الفصل 17 من الأمر الحكومي عدد 436 لسنة 2021 المؤرخ في 17 جوان 2021 المتعلق بإنهاء العمل بآلية تشغيل عملة الحضائر الجهوية والحضائر الفلاحية، تم تكليف الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمهمة التصرف في اسناد المنحة الوقتية لعملة الحضائر والتي تعادل قيمتها المقدار الأساسي للتحويل المالي للفئات الفقيرة وبطاقة العلاج لمن بلغوا الستين سنة وذلك حسب الشروط المنصوص عليها بالأمر المذكور .

وقد تولت وزارة الشؤون الاجتماعية إعداد مشروع اتفاقية تصرف في الغرض وإحالتها الى مصالح رئاسة الحكومة، وهي بصدد استكمال إجراءات إمضائها من قبل كل من وزير الشؤون الاجتماعية، ووزيرة المالية .

أما فيما يتعلق بمسألة تأجير عملة الحضائر الفلاحيين النشيطين الذين قد شملتهم الاستثناءات المنصوص عليها بالفصل الرابع من الأمر المذكور آنفا، فإن مصالح الوظيفة العمومية ووزارة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري هي الكفيلة بتقديم عناصر الإجابة باعتبار الفئة المعنية من اختصاص أنظارهما .

السؤال الكتابي

للنائب حسن جربوعي

تبعا للفصلين عدد 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم سؤال كتابي .

الموضوع: بخصوص إحداث مركز لرعاية أطفال التوحد في معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس

ردا على إجابتكم عدد– ص-2024-21-0110-0007257 عن سؤالنا الكتابي بخصوص إحداث مركز لرعاية أطفال التوحد في معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس فإنه لا يفوتنا أن نثمن مجهودات الوزارة في سعيها للإحاطة بمرضى التوحد إلا أنه ورغم ما تقدّمتم به من معطيات في الموضوع فإننا لم نتوصل الى حل أو اقتراح بخصوص إحداث مركز يضمن لهؤلاء الأطفال حياة كريمة وأخص بالذكر الذين يعيشون في الأرياف الفقيرة ومن ذوي الاحتياجات الخاصة في معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس.

فهذه الفئة المهمشة لا فقط تعاني من الآثار السلبية لطيف التوحد بل ولا تنعم بأبسط حقوقها الدستورية في الصحة والرعاية والكرامة،

فمتى سيتم إحداث مركز لرعاية أطفال التوحد في معتمدية منزل شاكر من ولاية صفاقس؟

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع: حول سؤال كتابي

المرجع: مراسلتكم عدد ص -2024-26-3000-0001860 بتاريخ 07جوان 2024

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي حول إحداث مركز لرعاية أطفال التوحد بمعتمدية منزل شاكر بولاية صفاقس، طرحه النائب المحترم السيد حسن جربوعي.

وتبعا لذلك أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المذكور .

الاجابة:

تعمل وزارة الشؤون الاجتماعية منذ سنة 2018 بالتنسيق مع مصالح رئاسة الحكومة على وضع خطة وطنية تعتمد على بعث مراكز عمومية وخاصة تعنى بأطفال التوحد وفقا لإطار تقني وتشريعي متكامل يراعي خصوصيّة هذه الفئة (حوالي 24 مركز مختص في التوحد.)

كما ستعمل الوزارة على إحداث أقسام داخل مراكز التربية المختصة والتأهيل والتكوين التابعة للجمعيات العاملة في مجال الإعاقة حيث يتم التعهد بهم بصفة حصرية من قبل جمعيات متخصصة في هذا المجال بالتحديد .

هذا، ويتوفر حاليا بولاية صفاقس مركز لرعاية الأطفال المصابين بطيف التوحد الراجع بالنظر لجمعية ابن سينا للمساعدة الطبية والنفسانية للأطفال والمراهقين بصفاقس بطاقة استيعاب تقدر بحوالي 120 طفلا .

السؤال الكتابي

للنائب حمدي بن عبد العالي

الموضوع :سؤال كتابي حول بعض المشاريع المتعلقة بمعتمدية المكنين

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل اليكم الأسئلة الكتابية التالية :

حيث ان بلدية المكنين قامت بالتفويت في عقار على ذمة وزارة الشؤون الاجتماعية قصد بناء مقر لفروع الصناديق الاجتماعية الثلاثة (CNAM,CNSS,CNRPS)

1- ما مدى تقدم مشروع احداث مقر لفروع الصناديق الاجتماعية الثلاثة (CNAM,CNSS,CNRPS) ؟

في إنتظار تفاعلكم الإيجابي لكم منا فائق عبارات الإحترام والتقدير

والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع :حول سؤال كتابي .

المرجع :مراسلتكم عدد ص -2024-26-3000-0001758 بتاريخ 04جوان 2024.

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي حول مدى تقدم مشروع إحداث مقر لفروع الصناديق الاجتماعية الثلاثة على عقار فوتت فيه بلدية المكنين لفائدة وزارة الشؤون الاجتماعية، طرحه النائب المحترم السيد حمدي بن عبد العالي.

وتبعا لذلك أتشرف بموافاتكم طى هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المذكور .

الاجابة:

يتم إحداث تمثيليات جديدة للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمقتضى قرار صادر عن مجلس إدارة الصندوق الذي يتقيّد بدوره في إحداث هذه التمثيليات بجملة من المقاييس الأساسية التي تبرر جدوى أحداثها من عدمه والمتمثلة أساسا في :

•اعتبار النسيج الاقتصادي للجهة المعنية،

•اعتبار المسافة الفاصلة بينها وبين أقرب مكتب جهوي أو محلي،

•مدى تطور الخدمات الإدارية الرقمية للصندوق المسداة عن بعد .

واعتبارا إلى أن المسافة الفاصلة بين مدينة المكنين والمكتب المحلي للصندوق بمدينة قصر هلال لا تتجاوز 2 كلم، ومراعاة لمتطلبات حوكمة التصرّف وترشيد النفقات فإنّ الصندوق لا يرى جدوى من إحداث فرع بمدينة المكنين.

السؤال الكتابي

للنائب محمد بن رزيق شعباني

الموضوع :سؤال كتابي حول ملف أساتذة التربية الاجتماعية المتعاقدين بعد توقيعهم عقود منظرة منذ أكتوبر

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

-**السؤال الأول** :متى سيقع تفعيل تسوية وضعية متعاقدي تعليم الكبار بعد إعلامكم بالتسوية يوم 01 سبتمبر 2023 على وسائل الإعلام المرئية والمسموعة بمناسبة الإجراءات *المتخذة* للعودة المدرسية ويوم 08 ديسمبر 2023 بمناسبة الاحتفال الوطني لمحو الأمية؟

-**السؤال الثاني** :متى سيقع إصدار الأمر المنظم بالرائد الرسمي؟

-**السؤال الثالث** :متى سيقع تمتيع المتعاقدين بمستحقاتهم المالية منذ توقيعهم للعقد المنظر يوم 01 أكتوبر2023 ؟

-**السؤال الرابع** :لماذا لا يقع *إعلام* المتعاقدين بالأسباب التي خالت دون تسوية وضعيتهم إن وجدت مع العلم *وأنهم* صاروا حالات اجتماعية يتقاضون الأجر الأدنى *وهم* أصحاب شهائد عليا ويشتغلون منذ عشر سنوات وأقلهم خمس سنوات ويعيشون التهميش بكل المقاييس؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير.

والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع حول سؤال كتابي .

المرجع مراسلتكم عدد ص-2024-26-2030-0002173 بتاريخ 05 جويلية 2024

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي حول تسوية وضعية متعاقدي تعليم الكبار، طرحه النائب المحترم السيد محمد بن رزيق شعبانى.

وتبعا لذلك أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المذكور .

الإجابة:

تم على إثر جلستي العمل الوزاريتين المنعقدتين بإشراف السيد رئيس الحكومة بتاريخ 29 أوت، و01 سبتمبر2023، واللتين خصصتا للاستعدادات للعودة المدرسية والجامعية والتكوينية 2023-2024، إقرار تسوية وضعية 1018 مدرسا للتربية الاجتماعية (تعليم الكبار والتعلم مدى الحياة،) وذلك في إطار مجهود الدولة لمحو الأمية .

وتمت في هذا الإطار صياغة مشروع أمر يتعلق بتنقيح الأمر الحكومي عدد 607 لسنة 2018 المؤرخ في 11 جويلية 2018 المتعلق بضبط نظام التأجير الخاص بالمدرسين المتعاقدين والمتدخلين في مجال محو الأمية وتعليم الكبار بوزارة الشؤون الاجتماعية وعرضه على أنظار رئاسة الحكومة حيث انعقدت للغرض جلسة عمل أولية بمقر الهيئة العامة للوظيفة العمومية برئاسة الحكومة بتاريخ 10 جانفي 2024 وذلك بحضور ممثلين عن وزارتى المالية والشؤون الاجتماعية، والمركز الوطني لتعليم الكبار .

وتبعا لملاحظات وزارة المالية ضمن مكتوبها بتاريخ 13 مارس 2024المتعلق بضبط مقادير المنحة الشهرية الخام التي ستسند للمدرسين المتعاقدين وأخذا بعين الاعتبار رأي المحكمة الادارية بتاريخ 07ماي 2024، تم بتاريخ 10 ماي 2024 عقد جلسة عمل ثانية بمقر وزارة الشؤون الاجتماعية تمت خلالها الصياغة النهائية لمشروع الأمر المذكور، وتم التأشير على مشروع الأمر من قبل السيد وزير الشؤون الاجتماعية والسيدة وزيرة المالية وأحيل على رئاسة الحكومة بتاريخ 31ماي 2024، حيث تم عرضه على مداولة مجلس الوزراء الذي صادق عليه في اجتماعه ليوم الجمعة 12 جويلية 2024.

أما فيما يخص مستحقات المتعاقدين المالية فستكون بمفعول رجعي بداية من 01 أكتوبر 2023 حال صدور الأمر بالرائد الرسمي، علما وأنّ الاعتمادات المالية مرصودة لذلك بميزانية المركز الوطني لتعليم الكبار .

وبخصوص العقود المنظّرة التى تم إبرامها بتاريخ 01 أكتوبر 2023، فقد تم إلغائها وتمت إعادة صياغة العقد وفق مضمون الأمر المنقح الجديد الذي سيصدر بالرائد الرسمي قريبا بعد أن نال مصادقة مجلس الوزراء في تاريخ 12 جويلية 2024.

السؤال الكتابي

للنائب مسعود قريرة

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي .

وبعد التحية،

السؤال: أرجو من سامي سيادتكم مدّي بعدد المتقاعدين الراجعين بالنظر إلى الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية وعدد المتقاعدين التابعين للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وقد استأنفوا عملا بعد سن التقاعد واختاروا التمتع بمنحة من هذا العمل وتخلوا عن جراية تقاعدهم عملا بالفصل 55 من القسم الخامس من القانون عـ12ـدد لسنة 1985 مؤرخ في 05 مارس 1985الذي يمنع الجمع بين جراية التقاعد وكل مورد عمومي آخر .

ولكم الشكر المسبق.

والسلام

إجابة السيد وزير الشؤون الاجتماعية

الموضوع: حول سؤال كتابي

المرجع: مراسلتكم عدد ص-2024-26-3000-0002101 بتاريخ 01جويلية 2024

لقد تفضلتم بموافاتي رفقة مراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه بسؤال كتابي حول عدد المتقاعدين الراجعين لكل من الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية، والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، الذين استأنفوا العمل بعد سن التقاعد واختاروا التمتع بمنحة هذا العمل وتخلوا عن جراية تقاعدهم طرحه النائب المحترم السيد مسعود قريرة .

وتبعا لذلك أتشرف بموافاتكم طي هذا بإجابة وزارة الشؤون الاجتماعية عن السؤال المذكور .

الإجابة:

لم تسجل مصالح الصندوق الوطني للتقاعد والحيطة الاجتماعية أى مطلب من متقاعدين تابعين للصندوق استأنفوا نشاطا بعد إحالتهم على التقاعد واختاروا التمتع بأجور هذا النشاط وقاموا بتعليق جرايات تقاعدهم طبقا للأحكام الفصل 55 من القانون عدد 12لسنة 1985 المتعلق بنظام الجرايات المدنية والعسكرية للتقاعد وللباقين على قيد الحياة في القطاع العمومي .

وتجدر الإشارة الى أنه يتم التفطن بصفة آلية الى الأشخاص الذين استأنفوا نشاطهم بالقطاع العمومي .

أما بالقطاع الخاص فيتم التفطن إليهم في إطار الحملات الدورية بالتنسيق مع مصالح الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، وتفقدية الشغل، وعبر إجراء التقاطعات اللازمة .

هذا، وفي حالات الجمع بين جراية تقاعد مهما كان مصدرها وكل دخل قار في شكل أجر أو مرتب، يتم في الأبان اتخاذ الإجراءات

القانونية المتمثلة في إيقاف الجراية والمطالبة بإرجاع الجرايات التي صرفت لفائدته خلال فترة الجمع بين جراية ومرتب .

السؤال الكتابي

للنائب سامي الحاج عمر

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف

بأن أحيل إليكم أسئلة كتابية:

الموضوع: حول الصعوبات التي يتعرض لها مكتب البريد بمنزل النور ولاية المنستير .

1. نقص أعوان النافذة بمكتب البريد بمنزل النور ولاية المنستير حيث يوجد بها عون نافذة وحيد يغطي 14 ألف ساكن مع العلم أن المنطقة تفتقر إلى بنك ولا يمكن القيام بالمعاملات المالية إلا عن طريق البريد .

2. توسيع قاعة الانتظار بمكتب البريد بمنزل النور ولاية المنستير حيث لا يمكنها استيعاب العديد من الحرفاء.

3. إحداث موزع الي بمكتب بريد مسجد عيسى ولاية المنستير .

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

- **السؤال:**

حول الصعوبات التي يتعرض لها مكتب البريد بمنزل النور من ولاية المنستير: نقص أعوان النافذة، توسيع قاعة الانتظار، إحداث موزع آلي بمكتب بريد مسجد عيسى بولاية المنستير؟

- **الجواب**

- بخصوص نقص أعوان النافذة بمكتب البريد بمنزل نور ولاية المنستير، فقد تم تدعيم المكتب مؤخرا بعون ثان هذا بالإضافة إلى إمكانية استفادة الموارد البشرية بالمكتب بالأعوان الموسميين بداية من 18جوان وإلى غاية 15 سبتمبر 2024.

- فيما يتعلق بتوسعة مكتب البريد فسيتم إعداد دراسة في الغرض وبرمجة الأشغال بعنوان ميزانية 2026.

- بخصوص تركيز موزع آلي بمكتب بريد مسجد عيسى، سيتم القيام بدراسة جدوى في الغرض .

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع: سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول تسوية وضعية عملة مركز النداء DYNAMO RC التابع لاتصالات تونس .

وبعد،

بلغنا عديد التشكيات من عملة مركز النداء DYNAMO RC التابع لاتصالات تونس. حيث تعرض العملة إلى مظلمة تتمثل في تنصل المشغل من واجباته المهنية تجاههم بداية بشكل العقد المبرم بينهم والذي بعد شكلا مهينا لكل العملة خاصة وان المدة الشغلية تجاوزت التسع السنوات بدون تسوية للوضعيات بل وصل الأمر الى حد طرد كل من يطالب بالترسيم كما تنصل من دفع مساهمات التغطية الاجتماعية. عدم تمكين العملة من بطاقات الخلاص كما يتعمد عدم احترام مواعيد تجديد عقود الشغل في الأجال .

بعد كل المخالفات المرتكبة من قبل المشغل بمركز النداء DYNAMO RCالتابع لاتصالات تونس والتي تمس بشكل مباشر من كرامة العملة ومن حقهم في الشغل وكل حقوقهم المترتبة عنه. ماهي القرارات المتخذة من قبلكم من أجل انصاف العملة اللذين طالت انتظاراتهم؟ ماهي التدابير المتبعة من قبل الوزارة من أجل القضاء على التشغيل الهش المهين للعملة ولطالبي الشغل؟

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

السؤال:

حول المخالفات المرتكبة من قبل المشغل بمركز النداء Dynamo RCالتابع لاتصالات تونس؟

الجواب

- بخصوص العلاقة التعاقدية فإن اتصالات تونس متعاقدة مع عدد من شركات الخدمات تنشط، طبقا للتراتيب الجاري بها العمل في مجال إستغلال مراكز نداء لتأمين جزء من خدمات إرشاد وتوجيه الحرفاء من الأشخاص الطبيعيين والمؤسسات ومن بينها شركة "Dynamo RC".

- بخصوص الإشكاليات الطارئة بين الشركة المذكورة وأعوانها فتتجه الإشارة إلى أن اتصالات تونس لا علاقة لها بهذه المسائل وأن الإشكاليات والنزاعات القائمة بين الطرفين المذكورين مرتبطة حصرا بالعلاقة الشغلية القائمة بينهما، وقد تعهدت بالنظر فيها الجهات المختصة بتسوية نزاعات الشغل الجماعية على مستوى ولاية سليانة مع تقديم وكيل شركة Dynamo RC ما يفيد تسوية وضعيتها تجاه الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي إلى غاية 15 جوان2024 ، وبطاقات خلاص الأعوان لشهر ماي 2024.

- هذا وقد بادرت اتصالات تونس بتوجيه طلب لعرض موضوع التعاقد في مجال إستغلال مراكز النداء لتأمين جزء من خدمات إرشاد وتوجيه الحرفاء إلى المصالح المختصة برئاسة الحكومة لموافاتنا برأيها في مدى انطباق مقتضيات منشور السيد رئيس الحكومة عدد 5 المؤرخ في 23 فيفري 2024 حول تنفيذ القرار المتعلق بإنهاء المناولة في القطاع العام على هذه العقود .

السؤال الكتابي

للنائب النوري جريدي

الموضوع: حول احداث مكتب بريد جديد في مدينة السند من ولاية قفصة.

عملا بالفصل 144 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي مجلس نواب الشعب أتوجه بالسؤال الكتابي الثاني إلى السيد وزير تكنولوجيات الاتصال.

السؤال: أمام ما يشهده مكتب بريد السند من ولاية قفصة من اكتظاظ يكاد يكون يوميا وإزاء اهتراء بنيته التحتية تطلبت عمليات صيانة مختلفة ومتأخرة فى أغلب الأحيان مما عطّل ويعطّل مصالح المواطنين في الجهة لماذا لا تبرمج الوزارة مكتبا بريديا جديدا في السند والحال أن أغلب العمليات المختلفة المتعلقة بشؤون المواطنين وهي كثيرة جدًا تشهد تعطلاً ملحوظاً فى أغلب الأحيان؟

ملاحظة: كل المعطيات المتوفرة في عدد السكان وتنوع المعاملات تؤكد ضرورة بناء مكتب بريد جديد في مدينة السند.

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

- **السؤال:**

لماذا لا تبرمج الوزارة مكتبا بريديا جديدا في السند لتلافي تعطل مختلف الخدمات المتعلقة بشؤون المواطنين؟

- **الجواب**

- بخصوص إحداث مكتب بريد رابع بمعتمدية السند فإنه يتوفر بها حاليا مكتب بريد كامل النشاط وموزع آلي للأوراق المالية وعدد 02 مكاتب إضافية الماجورة وعليم .وبحسب التعداد السكاني بالمنطقة، فإن التغطية البريدية تمثل مكتب بريد لكل 7575 ساكن وهو معدل إيجابي مقارنة بالمعدل العالمي للتغطية البريدية.

- تمت برمجة إعادة تهيئة مكتب بريد السند خلال سنة 2024 بمبلغ 124930 دينار، قد انطلقت الأشغال يوم 10 جوان 2024 ومن المنتظر قبولها مع بداية شهر أوت من نفس السنة .

- تجدر الإشارة إلى أن جزء من الاكتظاظ الذي تم ملاحظته يعود لتوافد عدد كبير من الحرفاء من ولاية سيدي بوزيد من معتمدية منزل بوزيان المجاورة لمكتب بريد السند، مع العلم وأنه قد تم إعادة فتح مكتب بريد إضافي عبد الصادق يبعد 10 كلم على مكتب بريد السند هذا وسيتم دعم الشبكة البريدية بالمنطقة بإدراج العديد من المناطق الريفية ضمن البريد المتجول مع الانتدابات المحلية المبرمجة.

السؤال الكتابي

للنائب محمد بن رزيق شعباني

<u>الموضوع</u>: سؤال كتابي حول نقص مراكز البريد بمعتمدية فريانة ومعتمدية ماجل بلعباس .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

تحية وبعد،

أمام ارتفاع عدد السكان بمعتمدية ماجل بلعباس أصبح ضروريا التعجيل بإنجاز مركز بريد ثاني بالمدينة .منطقة العرف بمدينة فريانة وأمام ارتفاع عدد السكان أصبح ضروريا والتعجيل بإنجاز مركز بريد بها .مراكز البريد خارج المدن في حاجة إلى إعادة تهيئة وتوسعة ودعم الموظفين .يشرفني أن أتقدم بالسؤال الكتابي التالي :

هل ثمة برنامج لبعث هذه المراكز؟

وتقبلوا أسمى عبارات الشكر والتقدير .

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

السؤال :

هل ثمة برنامج لبعث مركز بريد ثاني بمعتمدية ماجل بلعباس ومركز بريد بمنطقة العرف بمعتمدية فريانة وإعادة تهيئة وتوسعة مراكز البريد خارج المدن ودعم الموارد البشرية؟

الجواب :

- **بخصوص التغطية البريدية بمعتمدية ماجل بلعباس:** معتمدية ماجل بلعباس يتوفر بها حاليا 03 مكاتب بريد (مكتب بريد ماجل بلعباس كامل النشاط صنف" ب "1مجهز بموزع الي للنقديات ومكتبي بريد بروكة وقرعة الناظور صنف" س ") وبحسب التعداد السكاني لسنة 2022 بالمنطقة فإن التغطية البريدية تمثل مكتب بريد لكل 8162 ساكن وهو معدل جد إيجابي مقارنة بالمعدل العالمي للتغطية البريدية.

- **بخصوص إحداث مكتب بريد بمنطقة العرق بمعتمدية فريانة** : معتمدية فريانة تعد حاليا حوالي 55764 ألف ساكن وتضم 02مكاتب بريد كاملة النشاط (مكتب بريد فريانة صنف " أ 2" مجهز بموزع آلي للأوراق المالية ومكتب بريد لحواش صنف" ب2 ") ومكتبين إضافيين (مكتب بريد قارة النعام والصخيرات) وتمثل التغطية البريدية مكتب بريد لكل 13941 ساكن، وحيث أنه حاليا غير مبرمج إحداث مكتب بريد بالمنطقة ضمن مشاريع الجهة، فإنه سيتم بالتنسيق مع مصالح الإدارة الجهوية للبريد بالقصرين إعداد دراسة لمختلف الجوانب الاجتماعية والاقتصادية لهذه المنطقة يتم على ضوئها اتخاذ قرار الإحداث من عدمه.

السؤال الكتابي

للنائب جلال الخدمي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي:

<u>الموضوع</u>: حول إحداث مراكز بريد جديدة بكل من معتمديتي بئر الحفي وسيدي علي بن عون .

أمام الاكتظاظ الذي يشهده كل من مركز البريد سيدي علي بن عون ومركز البريد ببئر الحفي الذي شكل معاناة الانتظار للمواطنين وخاصة لكبار السن، نطلب من سيادتكم تدعيم هذه المراكز بأخرى جديدة لتفادي هذه المعضلة وتسهيل الخدمات لمواطني كلّ من المعتمديتين المذكورتين آنفا .

هل من الممكن دعم هذه المراكز بأخرى جديدة لتلافي هذا الازدحام؟

إجابة وزير تكنولوجيات الاتصال

- **السؤال:**

حول إحداث مراكز بريد جديدة بكل من معتمديتي بئر الحفي وسيدي علي بن عون؟

- **الجواب :**

- معتمدية بئر الحفي يتوفر بها حاليا 04 مكاتب بريد مكتب بريد بئر الحفي كامل صنف" أ "2مجهز بموزع الي للنقديات وثلاث مكاتب بريد إضافية (مكتب البريد النوائل ومكتب البريد قصر المزارة ومكتب البريد الإضافي السلامة ومغلق حاليا) وبحسب التعداد السكاني لسنة 2022 بالمنطقة فإن التغطية البريدية تمثل مكتب بريد لكل 10420 ساكن .

- معتمدية سيدي علي بن عون يتوفر بها مكتبي بريد مكتب بريد كامل النشاط بن عون صنف " أ " 2مجهز بموزع آلي للنقديات ومكتب بريد إضافي أولاد منصر وبحسب التعداد السكاني لسنة 2022 بالمنطقة فإن التغطية البريدية تمثل مكتب بريد لكل 15282 ساكن .

- لتحسين التغطية البريدية بالمعتمديات المذكورة آنفا تم تخصيص سيارة بريد متجول لتأمين الخدمات البريدية وسيتم وضعها حيز الاستغلال حال إتمام إجراءات الانتداب المحلي، إضافة إلى أنه

سيتم إعادة فتح مكتب البريد الإضافي السلامة من معتمدية بئر الحفي مع صدور نتائج مناظرة الانتدابات المحلية .

كما تجدر الإشارة إلى أن الازدحام مرتبط بيومي تنزيل مستحقات العائلات المعوزة والمتقاعدين وإصرارهم على عدم استعمال الموزع الآلي للنقديات بالرغم من الدعوة لذلك من قبل السادة رؤساء مكاتب البريد.

السؤال الكتابي

للنائب مختار العيفاوي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب، أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي :

الموضوع: إحداث مركز بريد ثان .

تحية طيبة وبعد،

تعد معتمدية بوحجلة من ولاية القيروان أكثر من 120 ألف ساكن إلا أنها مازالت تعاني عديد النقائص وخاصة منها المتعلق بمركز البريد حيث يشكو هذا الأخير من نقص في الموارد البشرية ولم يعد يستوعب آلاف المواطنين لذلك المطلوب إحداث مركز بريد ان علما وأن هناك مراسلات من السلط المحلية وكذلك محاضر جلسات بين السلط يدنان المحلية والإدارة الجهوية للبريد بالقيروان في الغرض كما أن ما يتم تداوله من مقاطع فيديو على شبكة التواصل الاجتماعي والتي توثق معاناة المواطنين لا يليق بدولة تحترم شعبها .

- لماذا لا يتم تدعيم مركز البريد الأول بالموارد البشرية الضرورية؟

- لماذا لا يتم التسريع في إحداث وبعث مركز بريد ان يخفف من معاناة المواطنين؟

المصاحيب: 4 صور -2مراسلات - محضر جلسة

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

- **السؤال 1:**

لماذا لا يتم تدعيم مركز البريد الأول بمعتمدية بوحجلة من ولاية القيروان بالموارد البشرية الضرورية؟

- **الجواب 1:**

قد تمت برمجة تدعيم مكتب البريد بمعتمدية بوحجلة بعوني نافذة في إطار المناظرة لخارجية لانتداب أعوان بريد بعنوان سنة 2024.

السؤال 2:

لماذا لا يتم التسريع في إحداث مركز بريد ثان بمعتمدية بوحجلة من ولاية القيروان يخفف من معاناة المواطنين؟

الجواب 2:

- سعت مصالح البريد التونسي بالجهة بالتنسيق مع السلط المحلية ومنذ سنة 2019 لاقتناء عقار أو تسوغيه لكن دون الحصول على عروض تستجيب للشروط اللازمة لإحداث مكتب بريد رغم معاينة العديد من المحلات .وقد تم عقد جلسة عمل مع السيد معتمد بوحجلة بتاريخ 20 جوان 2023 لتدارس وضعية مكتب البريد المذكور والنظر في إمكانية التسريع في قرار إحداث مكتب بريد ثان بالمنطقة، ورغم توصل الإدارة الجهوية للبريد بالقيروان بمراسلة من السيد معتمد بوحجلة حول مقترح لعدد 02 محلات معدة للكراء، إلا أنه لم يتم موافاة مصالح الإدارة الجهوية المذكورة بمطالب كتابية في هذه العروض والوثائق اللازمة طبقا للإجراءات القانونية.

- وتبعا لذلك، تم التنسيق مع مصالح الوكالة العقارية للسكنى للحصول على قطعة أرض بتقسيم الهدى بمعتمدية بوحجلة وتم بالفعل الحصول على الموافقة على مقترح الإسناد لمقسم مساحته 477 متر مربع لبناء مكتب بريد ثان .وتم التنسيق مع مصالح الوكالة العقارية للسكنى بسوسة بهدف استكمال إجراءات وتفعيل قرار الاقتناء وحاليا في انتظار استكمال إجراءات الاقتناء طبقا للتراتيب الجاري بها العمل .

السؤال الكتابي

للنائبة نورة الشبراك

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

الموضوع: سؤال كتابي حول إمكانية فتح مكاتب بريد بكل من عمادة بني عياش وقربة الغربية.

تحية وبعد،

في إطار السعي لتقريب الخدمات والمرافق الإدارية من المواطن وخاصة القاطنين بمناطق بعيدة عن المدن وما ينتج عن ذلك من صعوبات في مستوى التنقل بشكل مستمر .

يشرفني أن أتقدم بالأسئلة الكتابية التالية :

- هل من الممكن إحداث مركزي بريد بمنطقة بني عياش *بقربة* ومنطقة قربة الغربية (بني عيشون) خصوصا وأن العقارات متوفرة حاليا وهي شاغرة وغير مستغلة؟
- هل من الممكن تسهيل عملية تزويد المدرستين الابتدائيتين بكل من منطقة بني عياش وبولزهار بخدمات الأنترنات(ADSL) ؟

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير .

إجابة السيد وزير تكنولوجيات الاتصال

- **السؤال 1:**

حول إمكانية إحداث مركزي بريد ببني عياش بقربة ومنطقة قربة الغربية خاصة وأن العقارات متوفرة حاليا وهي شاغرة وغير مستغلة؟

- **الجواب 1:**

- **بخصوص التغطية البريدية بمعتمدية قربة:** تضم معتمدية قربة حاليا 06 مكاتب بريد (03 مكاتب بريد كاملة النشاط و03 مكاتب بريد إضافية، وهي مكتب بريد قربة ومكتب بريد قربة حشاد ومكتب بريد تازركة ومكتب بريد ديار الحجاج ومكتب بريد قرعة ساسي ومكتب بريد بوجريدة) مع توفر موزعين آليين للنقديات .وبحسب التعداد السكاني لسنة 2022 بالمنطقة فإن التغطية البريدية تمثل مكتب بريد لكل 10.779 ساكن باحتساب البريد المتجول وهو معدل إيجابي مقارنة بالمعدل العالمي للتغطية البريدية .

- **بخصوص الآفاق وجدوى إحداث مكتب بريد بكل من منطقة بني عياش وبني عيشون:** طبقا لدراسة الجدوى التي قامت بها مصالح الإدارة الجهوية للبريد مرجع النظر، فإنه لا توجد دواعي حاليا لإحداث مكاتب بريد بالمنطقتين المذكورتين حيث أن الخدمات البريدية

مؤمنة سواء بواسطة البريد المتجول أو لقرب المسافات مع مكاتب البريد المجاورة .

• **السؤال 2:**

حول إمكانية تسهيل عملية تزويد المدرستين الابتدائيتين بكل من منطقة بني عياش وبولزهار بخدمات الأنترنات؟

• **الجواب 2:**

المدرستان الابتدائيتان بعمادتي بني عياش وبولزهار من معتمدية قربة بولاية نابل تتمتعان بالتغطية بشبكة الأنترنات بتقنيات الجيل الرابع G4.

السؤال الكتابي

للنائب محمد علي فنيرة

الموضوع: سؤال كتابي حول إعادة فتح المركز البريدي .

عملا بمقتضيات أحكام الفصلين 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية:

تحية وبعد،

تم إغلاق مكتب البريد بعين طبرنق من معتمدية قرمبالية ولاية نابل منذ 8 سنوات بعد سفر الموظف الموجود بيه وعند طلب تعين موظف جديد تعللت إدارتكم بعدم صلحية المحل وتواصل الإغلاق إلى اليوم وتم استعماله بعد الغلق لتربية الحيوانات وأصبح مكان للفساد وهو أمام مدرسة ابتدائية ويدخله القصر صباح ويسهر فيه المعتدين ليلا، وتم التدخل من الإدارة الجهوية لإغلاقه بعد سرقة أبوابه من 2023تحركنا لإعادة فتحه دون إجابة .

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم بالأسئلة الكتابية التالية :

- هل من الممكن موافاتنا بالحالة الحالية لمركز البريد والحالة الحالية للمنزل المخصص للموظف؟

- ماهي الحلول المقترحة لإعادة فتح هذا المركز البريدي؟

- في صورة عدم وجود إعتمادات على المدى القريب لإعادة فتح المركز هل من الممكن الانطلاق بعملية كراء محل على الطريق الرئيسي وتقديم الخدمات للمواطنين؟

أختم كلامي بإعلامكم أن المنطقة تحتوي على 12000 مواطن ولا يمكن التعلل بعدد العمليات اليومية لأننا زرنا مكاتب مفتوحة في قرى تحتوي على عدد سكان اقل من 4000 وعدد عمليات اقل من 20 عملية يوميا هذا المكتب مكسب للمنطقة ولنا ثقة في ارجاعه لسالف عهده .

وتقبلوا فائق الاحترام والتقدير

إجابة وزير تكنولوجيات الاتصال

• **السؤال:**

حول إعادة فتح مكتب البريد بعين طبرنق من معتمدية قرمبالية ولاية نابل؟

• **الجواب:**

- مكتب البريد الإضافي عين طبرنق تم غلقه بتاريخ 03 جانفي 2011نتيجة الاختبار الفني لإدارة البناءات حيث أكدت أن المحل يستوجب إعادة تهيئة شاملة (يوجد به شقوق وانزلاقات).

- على إثر غلق هذا المكتب فإنه يتم تأمين الخدمات البريدية لمواطني المنطقة بواسطة البريد المتجول بمعدل مرة في الأسبوع .

- بناء على بطاقة دراسة جدوى للمنطقة ونظرا لانعدام المردودية للمكتب للسنوات الثلاث السابقة للغلق (سنة 2008 وسنة 2009وسنة 2010) حيث بلغت مداخيل الميزانية تباعا (133 و953 د و1128 د) مع ضعف الإقبال المسجل للحرفاء .

- عدد العمليات المنجزة لا تتجاوز عملية واحدة في اليوم.

- في ظل عدم وجود عروض للكراء بالمنطقة التي تقع في سفح جبل الحاج جمعة ومقابل سد المصري يربط بينها وبين المدينة طريق جبلية، فإن البريد التونسي سيواصل مبدئيا تأمين الخدمات البريدية بالمنطقة عن طريق البريد المتجول .

كما تجدر الإشارة إلى أن معتمدية قرمبالية يتوفر بها حاليا 05 مكاتب بريد مكتبين كاملين النشاط (مكتب بريد قرمبالية صنف"أ2" مجهز بموزع الي للنقديات ومكتب بريد قرمبالية الزهور صنف "ب") وثلاث مكاتب بريد إضافية (مكتب البريد تركي مجهز بموزع الي للنقديات ومكتب البريد خنقة الحجاج ومكتب البريد نيانو) وبحسب التعداد السكاني لسنة 2022 بالمنطقة فإن التغطية البريدية تمثل مكتب بريد لكل 15296 ساكن.

السؤال الكتابي

للنائب صابر المصمودي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

أتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي التالي

الموضوع: بخصوص صرف الجائزة النقدية للباحثة (إ.ف).

تحية طيّبة،

في إطار التفاعل الإيجابي بين الوظيفة التنفيذية والوظيفة التشريعية نثمن حرص وزارتكم على دفع المرأة الباحثة نحو التألق، وتعزيز الاستفادة من انتاجات التونسيات اللاتي اقتحمن مختلف الاختصاصات العلمية بجدارة وتصدرن المراتب الأولى ضمن الرائدات في مجال البحث العلمي .

ولا يفوتكم علما أن جميع الفائزات صرفت لهنّ جوائز مالية ما عدى الباحثة (إ.ف) والمتحصلة على جائزة أفضل بحث علمي نسائي بعنوان سنة 2019.

فمتى سيتم صرف الجائزة المالية للسيدة الباحثة (إ.ف)؟

إجابة السيدة وزيرة الأسرة والمرأة

والطفولة وكبار السن

الموضوع: حول سؤال كتابي موجه إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن .

تبعا للسؤال الكتابي الذي توجّه به النائب المحترم السيد صابر المصمودي إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السنّ بخصوص عدم صرف الجائزة المالية للسيدة (إ.ف) المتحصلة على جائزة أفضل بحث علمي نسائي لسنة 2019، نتشرف بإعلامكم بما يلي :

حيث أنّه بالاطلاع على جميع حيثيات الملف يتبيّن أنّه تمّ سنة 2019الإعلان خلال موكب رسمي عن فوز الباحثة السيّدة (إ.ف) بالجائزة بعنوان نفس السنة بمناسبة الاحتفال باليوم الوطني للمرأة ،

وقد تولت الإدارة حينها القيام بجميع الإجراءات المتصلة بضمان مبدأي الشفافية وتكافؤ الفرص من خلال نشر الإعلان للترشح لنيل الجائزة للعموم وضمان أيضا شرط التقييم الموضوعي للترشحات من خلال إسناد ذلك إلى لجنة فرز للملفات المترشحة طبقا لمقاييس تقييم تمّ الإعلان عنها بالموقع الرسمي للوزارة بصورة مسبقة مع تدوين نتائج الفرز والتقييم بمحضر جلسة ممضى من قبل أعضاء لجنة الفرز والتقييم .

غير أنّ الإشكال الحاصل تمثل في عدم إصدار الوزارة آنذاك لكلّ من القرار المتعلق بضبط محور البحوث العلمية المترشحة لنيل الجائزة لسنة 2019، والقرار المتعلّق بتعيين أعضاء لجنة تقييم ملفّات الترشح لنيل الجائزة، وقرار الإعلان عن منح الجائزة بعنوان سنة 2019 بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية، وذلك ما ينص عليه الأمر المتعلق بإحداث وتنظيم جائزة أفضل بحث علمي نسائي لسنة 2009قبل أن يتمّ حسب تنقيحه في فيفري2023،

وقد تمّ منذ موفى 2021 مواصلة السعي لحل الإشكال، إيمانا منا بأهمية الحفاظ على مصداقية الجوائز الوطنية وتثمين الكفاءات العلمية وخاصة النسائية منها، وضمان استمرارية الدولة حيث تم العمل على تسوية وضعية الباحثة الفائزة من خلال مراسلة رئاسة الحكومة في عدة مناسبات خلال سنتي 2020 و2021 وآخرها بتاريخ 16ديسمبر 2021 قصد استصدار القرارات المشار إليها على سبيل التسوية باعتبار أن الباحثة الفائزة غير معنية بالخطأ الذي ارتكبته الإدارة سابقا ولم تكن مساهمة فيه ولا علم لها به، غير أنّ مصالح رئاسة الحكومة أفادتنا بتعذر ذلك وأنّ تصحيح الوضع من الناحية القانونية يتطلب **إعادة كامل مسار الجائزة بعنوان سنة 2019 من جديد** من خلال إصدار القرارات التي لم يتم إنجازها في السابق بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية وفتح باب الترشح مجدّدا والقيام بالإعلانات المستوجبة ودعوة لجنة التقييم لتنظر من جديد في الترشحات التي سترد تبعا لذلك، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى حرمان المعنية بالأمر من حقها في التوصل بمستحقاتها حيث لن يمكنها ذلك إلا أن تكون مترشحة كغيرها من المترشحات ولا يمكن من حلحلة هذا الإشكال مع الأسف .

هذا وحرصت الوزارة منذ موفى 2021 على أن لا تتكرّر مثل هذه الأخطاء التي بإمكانها التأثير على مصداقية الجائزة وجديتها، حيث يتم الحرص سنويا على احترام جميع الإجراءات القانونية المستوجبة وإصدار جميع القرارات اللازمة في الإبّان، كما عملت الوزارة على تنقيح الأمر المحدث والمنظم لجائزة أفضل بحث نسائي قصد مزيد تطوير إشعاعها وذلك بمقتضى أمر مؤرّخ في 8 فيفري 2023 حيث تم الترفيع في قيمة الجائزة من 10 آلاف دينار إلى 15 ألف دينارا بالإضافة إلى إحداث لجنة علميّة تكون من جامعيين وخبراء مختصين مشهود لهم بالكفاءة العلمية في مجال المحور الذي يتم تحديده سنويا لتتولى تقييم الترشحات قصد مزيد ضمان شفافية الجائزة ومصداقيتها .

أفدناكم بذلك، وتقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة بسمة الهمامي

الموضوع: سؤال كتابي على معنى الفصل 114 من الدستور و129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب حول معالجة وضعية روضة زهور النورسان الكائنة بصيار معتمدية مكثر من ولاية سليانة .

وبعد، تعتبر روضة زهور النورسان الكائنة بعمادة صيار بمعتمدية مكثر، المؤسسة الوحيدة في الجهة منذ انشاءها في سنة 2020وقد انخرطت لسنتين تربويتين متتاليتين 2020-2021 و2021-2022 في برنامج النهوض بالطفولة المبكرة " روضتنا في حومتنا " غير أنه تم اقصاءها من نفس البرنامج لسنتين متتاليتين 2022-2023 و2023-2024، مما نتج عنه حرمان أطفال المنطقة من التمتع بخدمات التربية ما قبل التمدرس .

وأمام انعدام تواجد مثل هذه المؤسسات في الجهة، نتساءل عن الأسباب التي حالت دون ممارسة الروضة لمهامها؟ وأن كانت هناك إخلالات كيف يمكن تداركها وتبعا لغلق المؤسسة، ماهي البدائل التي قررت الوزارة توفيرها لصالح أطفال المنطقة؟ وماهي الإجراءات المتخذة من الوزارة لفائدة الطفولة في معتمدية مكثر؟

إجابة السيدة وزيرة الأسرة والمرأة

والطفولة وكبار السن

الموضوع: حول سؤال كتابي موجه إلى السيدة وزيرة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن

المرجع: مكتوبكم عدد 1308 الوارد في 26 ماي2024 .

تحية طيبة وبعد،

تبعا لمكتوبكم المشار إليه أعلاه والمتعلق بتوجيه سؤال كتابي من نائبة الشعب المحترمة السيدة بسمة الهمامي حول وضعية روضة أطفال زهور النورسان "الكائنة بعمادة صيار من معتمدية مكثر بولاية سليانة وأسباب إقصائها من برنامج روضتنا في حومتنا أتشرف بإفادتكم بما يلي :

حيث تحرص الوزارة ولا تزال على دعم الباعثين الخواص في قطاع رياض الأطفال من أجل تقريب خدمات التربية ما قبل المدرسية لكل الأطفال عملا بمبدأ تكافؤ الفرص وتكريسا لحقهم في تعليم جيد لا سيما في مرحلة الطفولة المبكرة، لما لذلك من أثر مباشر على الطفل في إطار تأهيله لمسار دراسي ناجح وتحقيق لتوازنه الحسي والمعرفي .

ويُعتبر برنامج" روضتنا في حومتنا "من أهم البرامج التي وضعتها الوزارة في هذا الإطار قصد مساندة العائلات محدودة الدخل من خلال تكفلها بخلاص معاليم انخراط أطفالهم برياض الأطفال الخاصة بحساب 70 دينار شهريا ، وقد تبيّن من خلال عملية تفقد أجرتها المصالح المختصة بالوزارة، وذلك في إطار متابعة تنفيذ البرامج في مجال الطفولة المبكرة وحوكمة التصرف في المال العمومي وترشيده، أنّ القائمين على روضة الأطفال زهور النورسان الكائنة بعمادة صيار بمعتمدية مكثر ، لم يلتزموا بالشروط والإجراءات المستوجبة للانخراط في هذا البرنامج، هذا بالإضافة إلى عدم استجابة المؤسسة إلى بعض أحكام كراس شروط فتح رياض الأطفال فيما يتعلّق بنظافة وتهيئة الفضاءات .

وقد تمّ تبعا لذلك إيقاف انخراط روضة زهور النورسان "في برنامج روضتنا في حومتنا وتمتعها بالمنح المسندة لها بعنوان خلاص معاليم ترسيم أطفال العائلات معوزة لديها، وتولّت الوزارة من خلال مصالحها الجهوية التنبيه على الباعث قصد تجاوز جملة النقائص والالتزام بتوفير كل الظروف المناسبة لرعاية وتنشئة تحفظ حقوق الأطفال وسلامتهم، واحترام مقتضيات كراس شروط فتح رياض الأطفال .

أخيرا نؤكد ان الوزارة حريصة كل الحرص على تمكين أطفال العائلات ذات الدخل المحدود بكل ربوع تونس من خدمات التربية ما قبل المدرسية إعمالا لمبدأ تكافؤ الفرص إذ أنّ برنامج روضتنا في حومتنا متواصل بولاية سليانة وبكل معتمدياتها، حيث تعدّ الولاية 892طفلا مستفيدا من البرنامج، كما يبلغ عدد رياض الأطفال المنخرطة ببرنامج "روضتنا في حومتنا **"بمعتمدية مكثر تحديدا، 11 روضة أطفال من جملة 12 روضة، وذلك لفائدة 188 طفلا منتمين لعائلات محدودة الدخل.**

كما تجدر الإشارة بأن ولاية سليانة قد حظيت بنصيب من برنامج إحداث رياض الأطفال العمومية الدامجة، حيث تولّت الوزارة خلال سنتي 2022 و2023 إحداث روضتي أطفال عموميتين بكل من **معتمدية بوعرادة والعروسة**

أفدناكم بذلك وتقبلوا منّا فائق عبارات الاحترام والتقدير.

السؤال الكتابي

للنائبين غسان يامون وبديس بالحاج علي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب،

نتشرف بأن نحيل إليكم السؤالين الكتابيين التاليين:

1. لماذا لا يمّ إحداث فرع للبنك التونسي للتضامن بجزيرة جربة؟
2. لماذا لا يتم إحداث مركز لتوزيع التبغ بجزيرة جربة؟

إجابة السيدة وزيرة المالية

<u>الموضوع</u>: حول سؤال كتابي تقدم به نائبان بمجلس نواب الشعب .

<u>المرجع</u>: - مراسلتكم الواردة على وزارة المالية تحت عدد 6955 بتاريخ 12 جوان 2024.

- مراسلة البنك التونسي للتضامن الواردة على وزارة المالية تحت عدد 7825 بتاريخ 04 جويلية 2024.

وبعد، تبعا لمراسلتكم المشار إليها بالمرجع أعلاه، حول سؤال كتابي تقدم به السيدان غستان يامون وبديس بالحاج علي، نائبان بمجلس نواب الشعب بخصوص مقترح إحداث فرع للبنك التونسي للتضامن بجزيرة جربة، أتشرف بإعلامكم أن البنك أفاد أنه ستتم دراسة إمكانية بعث فرع جديد بجربة بناءا على الاحتياجات الاقتصادية والمالية والجدوى من هذه العملية.

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبة فاطمة المسدي

<u>الموضوع</u>: سؤال كتابي حول إيجاد حلول لإشكالية الهجرة الغير نظامية لأفارقة جنوب الصحراء.

تحية وبعد،

عملا بمقتضيات الفصل عدد 114 من الدستور والفصل هدد 129من النظام الداخلي .

بدأت أعداد أفارقة دول جنوب الصحراء ترتفع بل تتضاعف في تونس بداية من سنة 2014 في فترة العهدة الرئاسية للرئيس الأسبق محمد المنصف المرزوقي الذي قرر تلك السنة إلغاء التأشيرة للقادمين من عدد كبير من الدول الافريقية غداة ملتقى " تونس وافريقيا الصحراوية :نحو استراتيجية التكامل المستدام .وبذلك ألغت تونس فرض التأشيرة على ثلاثة وعشرين 23 دولة افريقية وهو رقم يعتبر كبيرا إذا ما قورن بدولة مجاورة كالجزائر التي لا تعفي سوى مواطني 6 دول أو المغرب التي تعفي مواطني 9 دول فقط وكذلك مصر التي لا تمكن سوى لـ 5 دول دون الحديث عن ليبيا التي تفرض التأشيرة على جميع الدول الافريقية باستثناء دولة وحيدة هي تونس .

هذا القرار السياسي ترتبت عنه موجة عارمة لهجرة مواطني دول افريقية عديدة على غرار نيجيريا ومالي والتشاد والكاميرون وساحل العاج والنيجر والسينغال ...تعددت أسبابها بين الهروب الاضطراري من ويلات الحرب والمجاعة والفقر والمرض إلى تحقيق الحلم بالهجرة نحو الشمال نحو الملاذ الأوروبي.

فعلى الصعيد الدولي فإن لتواجد أفارقة دول جنوب الصحراء بتونس ترسانة من المعاهدات الدولية التي صادقت عليها دول كثيرة منها تونس تنظم وضعية اللاجئين تحت إشراف منظمة الأمم المتحدة، وهي في مجملها ذات طابع ملزم للدول الأعضاء باستثناء ما كان منها له صفة البروتوكول الاختياري ومن بين هذه المعاهدات الدولية والتي لها منزلة قانونية أرفع من النصوص القانونية الوطنية القوانين الأساسية والعادية نذكر مثلا اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة بوضع اللاجئين لسنة 1951 والمعدلة في 1967 التي صادقت عليها بلادنا والتي تعرف اللاجئ بكونه : " **كل شخص يوجد خارج دولة جنسيته بسبب تخوف مبرر من التعرض للاضطهاد لأسباب ترجع إلى عرقه أو دينه أو جنسيته أو انتمائه لعضوية فئة اجتماعية معينة أو آرائه السياسية، و أصبح بسبب التخوف يفتقر إلى القدرة على أن يستظل بحماية دولته أو لم تعد لديه الرغبة في ذلك** " . وتضمن المفوضية السامية لشؤون اللاجئين في تونس مزيد احترام مقتضيات النصوص الدولية.

كما نجد كذلك اتفاقية منظمة الوحدة الافريقية التي تحكم الجوانب المختلفة لمشاكل اللاجئين في افريقيا وكذلك توصيات المجلس الأوروبي المعنية بالحالة الواقعية للاجئين .هذا فضلا عن الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال الميز العنصري، لما تثيره المسألة من هذا الجانب، إضافة إلى الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، وغيرها .

وتبعا لما سبق ذكره، يشرفني أن أتقدم الى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي :

<u>السؤال:</u>

هل ستقوم وزارتكم بمراجعة قرار إلغاء التأشيرة للقادمين من عدد كبير من الدول الافريقية؟ ماهي الإجراءات التي قامت بها وزارة الخارجية للحد من ازمة الهجرة غير النظامية لأفارقة جنوب الصحراء؟ وكيف سيتم ترحيلهم من تونس؟

هل هناك اتفاقيات أخرى ابرمتها الدولة التونسية بخصوص هذا الموضوع وماهي؟

تقبلوا السيد الوزير فائق التقدير.

والسلام

إجابة وزير الشؤون الخارجية والهجرة

والتونسيين بالخارج

<u>الموضوع</u>: الإجابة عن السؤال الكتابي الموجه من قبل عضو مجلس نواب الشعب.

تبعا لمراسلتكم عدد 2156 بتاريخ 04 جويلية 2024، المتعلقة بالسؤال الكتابي الموجه من قبل السيدة فاطمة المسدي، عضو مجلس نواب الشعب حول" اشكالية الهجرة غير النظامية لأفارقه جنوب الصحراء ومدى مراجعة الوزارة لقرار الغاء التأشيرة للقادمين من عدد كبير من الدول الافريقية والإجراءات التي قامت بها الوزارة للحد من أزمة الهجرة غير النظامية وكيف سيتم ترحيلهم من تونس وهل هناك اتفاقيات أخرى ابرمتها الدولة التونسية بخصوص هذا الموضوع ، وعملا بمقتضيات الفصل 114 من الدستور واحكام الفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب أتشرف بموافاتكم بما يلي :

بداية لابد من التذكير بمرتكزات الموقف التونسي من الهجرة غير النظامية الذي يستند إلى جملة من المبادئ التي ما انفك يذكر بها سيادة رئيس الجمهورية وهي رفض تونس إقامة منصات إنزال على أراضيها للمهاجرين الأفارقة جنوب الصحراء غير النظاميين مع التقيد بالتزاماتها الإنسانية والدولية القائمة على احترام مبادئ حقوق الإنسان ورفض العودة القسرية للمهاجرين غير النظاميين والتصدي للتنظيمات الإجرامية العاملة في مجال الهجرة السرية والاتجار بالبشر ورفض تونس أن تكون حارسة لحدود غير حدودها وأن تكون ممرا للعبور أو مكانا للتوطين والدعوة الى معالجة الأسباب العميقة للهجرة وعدم الاكتفاء بالمعالجة الأمنية أو معالجة النتائج .

كما تجدر الإشارة إلى أنه تم تضمين عدد هام من المبادئ التي أنبنى عليها الموقف التونسي ضمن مذكرة التفاهم حول الشراكة الاستراتيجية والشاملة بين تونس والاتحاد الأوروبي والموقعة بتونس في 16جويلية 2023، على غرار معالجة الهجرة غير الشرعية ضمن مقاربة شاملة والتزام بلادنا بمراقبة حدودها لا غير ورفضها أن تكون ارض توطين للمهاجرين غير الشرعيين .

وفيما يتعلق بمراجعة فرض التأشيرة على عدد من الدول الافريقية فان هذا القرار سياسي وسيادي بامتياز على اعتبار ان دراسته ومراجعته تخضع لجملة من الإجراءات التي ليست اختصاصا حصريا على وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج بالأساس بل تتجاوز حدود صلاحيات الوزارة حيث ان رفع التأشيرة عقب ملتقى "تونس وافريقيا الصحراوية نحو استراتيجية التكامل المستدام " على ثلاثة وعشرين 23 دولة افريقية كان مبنيًا على توجه وطني مستندا على اعتبارات سياسية واقتصادية وبالتالي فإن مراجعته من عدمه تبقى فرضية كغيرها من الفرضيات المطروحة .

أما بشأن الإجراءات التي قامت بها الوزارة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأفارقة جنوب الصحراء وكيفية ترحيلهم وسبل إبرام اتفاقيات جديدة مع الدول الافريقية فيتعين في هذا الصدد التذكير بأن تونس ترفض سياسة توطين المهاجرين على أراضيها كما أن بلادنا لن تكون" البلد الآمن" الذي تم التنصيص عليه في الاتفاق الأوروبي حول اللجوء والذي سيُرحل إليه المهاجرون الذين رفضت مطالب لجوئهم حتى لو كان بلد الترحيل غير بلد الجنسية .

وفي هذا الصدد سعت وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج الى تكثيف الجهود الرامية للحد من استفحال تدفق المهاجرين غير النظاميين وتنسيق المواقف بين مختلف الأطراف المتداخلة والوقوف على مجالات تدخل واختصاص كل منها وتحديد الأدوار والمسؤوليات من خلال تنظيم سلسلة من الاجتماعات مع كل من مكتب المنظمة الدولية للهجرة لإيجاد حل فوري والتنسيق بخصوص العودة الطوعية للمهاجرين غير النظاميين وسبل ايوائهم الوقتي الى حين مغادرتهم الأراضي التونسية، وممثلية المفوضية السامية لشؤون اللاجئين حول تملك الدولة التونسيّة لمسار اللجوء برمته من تسجيل طلبات اللجوء إلى منح صفة اللاجئ .

ولئن شهد عدد المواطنين الأفارقة في تونس في الآونة الأخيرة تقلصا ملحوظا حسب آخر التقديرات الا أن هذا التواجد غير المنظم للمهاجرين الأفارقة يمثل دون شك عبئا يثقل كاهل السلطات المركزية والجهوية، ويشكل تحديا لا فقط على المستوى الاجتماعي بل وكذلك على المستوى الأمني والصحي .

لذلك فإن وزارة الشؤون الخارجية والهجرة التونسيين بالخارج تسعى سواء خلال اللقاءات الثنائية للسيد الوزير مع نظراءه الأفارقة او خلال لقاءات مسؤولي الوزارة الى توسيع فضاءات التعاون والتنسيق مع الدول الافريقية من خلال السعي الى إبرام اتفاقيات ثنائية لاسيما مع البلدان الإفريقية المصدّرة للهجرة) الكوت ديفوار - مالي - النيجر (...لتعزيز التعاون الثنائي المتضامن في مجال الهجرة بما يسمح ترحيل مواطنها من المهاجرين غير النظاميين بشكل طوعي وفي إطار الاحترام الكامل لمبادئ حقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية المثلى .

كما تعمل تونس بمعية دول الجوار لاسيما مع الجانبين الجزائري والليبي على تبادل المعلومات والتنسيق الوثيق للحد من تدفق المهاجرين من إفريقيا جنوب الصحراء ومعالجة ظاهرة الهجرة غير النظامية ودعم قدرات القوات الوطنية بالتعاون مع الهياكل الأممية المختصة او في إطار التعاون الثنائي .

السؤال الكتابي

للنائبة بثينة غانمي

عملا بأحكام الفصل 114 من الدستور والفصل 129 من النظام الداخلي لمجلس نواب الشعب اتشرف بأن أحيل إليكم السؤال الكتابي في علاقة بالوكالة العقارية للسكنى بجهة باجة، نطرح عليكم مطلب أهالي باجة أخص منهم المسجلين في قائمة الانتفاع بمقاسم منذ ما يزيد عن عشرين سنة ولم يتم بعد تمكينهم .

وقد سبق أن طرحت الاشكال والتساؤل صلب المؤسسة التشريعية وكنت سيدتي الوزيرة قد أجبت عن سؤالي بأنه سيتم توزيع المقاسم موفي 2023 لذلك فإنني أرجو إفادتي بأهم التطورات في هذا السياق، كما أرجو التسريع بإجراء تمكين المعنيين بالمقاسم خاصة في ضوء عدم قدرتهم على اقتنائها في ظل غلاء الأسعار وارتفاع مستوى المعيشة .

وفي انتظار ردكم تقبلوا منا فائق الاحترام والتقدير .

إجابة السيدة وزيرة التجهيز والإسكان

الموضوع: حول الإجابة على سؤال كتابي تقدمت به النائبة السيدة **بثينة غانمي**.

المرجع: مكتوبكم عدد و -2024-13-0001-1576 الموجه إلينا بتاريخ 14 جوان 2024.

وبعد

فقد أحلتم علينا ضمن مكتوبكم المشار إليه بالمرجع أعلاه سؤالا كتابيا تقدمت به النائبة السيدة **بثينة غانمي** تطرح من خلاله مطلب

أهالي باجة وخاصة المسجلين بقائمة الانتفاع بمقاسم منذ ما يزيد عن عشرين سنة ولم يتم بعد تمكينهم من هذه المقاسم من الوكالة العقارية للسكنى .

وجوابا، يشرفني إعلامكم أن تسويق التقسيمات المنجزة من قبل الوكالة العقارية للسكنى يتم بعد ضبط ثمن البيع وباعتبار أن الوكالة العقارية للسكنى هي منشأة عمومية ذات صبغة اجتماعية تتولى بيع الأراضي التي تهيّأ بثمن التكلفة، فإنه من بين العناصر المحددة لثمن البيع هو كلفة أشغال التهيئة المرتبطة بعرض المقاولة التي ستقوم بالأشغال و حيث أنه تم الإعلان عن طلب العروض في مرة أولى بتاريخ 27ديسمبر 2022 وتبعا لذلك تم برمجة الشروع في تسويق التقسيم خلال سنة 2023، إلا أن طلب العروض كانت نتيجته غير مثمرة ولذلك تم إعادة الإعلان عن طلب العروض بتاريخ 13 ديسمبر 2023 وتم عرض تقرير تقييم العروض على أنظار اللجنة العليا للصفقات العمومية بتاريخ 16 ماي 2024 وحاليا بصدد استكمال إجراءات المصادقة على تقرير تقييم العروض وحالما يتم تحديد المقاولة الفائزة بالصفقة وقيمة الأشغال، يتم تحديد ثمن البيع والانطلاق في عملية التسويق ومراسلة أصحاب المطالب المحينة والمسجلين بالمنظومة التجارية للوكالة العقارية للسكنى .

والسلام

السؤال الكتابي

للنائبين غسان يامون وبديس بالحاج

عملا بأحكام بالفصل 114 من الدستور وعملا بالفصل 129 من النظام الداخلي نتشرف بأن نحيل اليكم الأسئلة الكتابية التالية:

تحية طيبة وبعد،

1) الرجاء مدنا بقائمة العقارات التي على ملك الدولة الخاص بجزيرة جربة ضمن قائمة تفصيلية؟

2) الرجاء مدنا بقائمة العقارات بجزيرة جربة التي على ملك المجلس الجهوي بولاية مدنين؟

إجابة وزير أملاك الدولة والشؤون العقارية

بطاقة إجابة حول

السؤال الكتابي لنائبي الشعب السيّدين غسان يامون وبديس بالحاج علي

وبعد، تبعا لسؤالكم الكتابي والمتضمّن طلب موافاتكم بقائمة في العقارات التي على ملك الدولة الخاص وعلى ملك المجلس الجهوي بجزيرة جربة من ولاية مدنين، أتشرف بموافاتكم بجدول يتضمن جملة من المعطيات حول العقارات المعنية .

وتجدر الإشارة إلى أنّ المعطيات المضمّنة بالجدول المرفق بصدد التحيين من خلال استكمال البيانات ذات الصلة على غرار المساحة وعدد الرسم العقاري وذلك في إطار تنفيذ برنامج جرد وتقييم الأصول المادية الثابتة للدولة وما يتطلب من القيام بأبحاث عقارية ورفع طوبوغرافي بالتنسيق مع الهياكل المعنية

والسلام.

معتمدية جربة ميدون

ع/ر	اسم العقار	الموقع	وزارة الإشراف
01	ملك دولة خاص	المنطقة السياحية	وزارة الشؤون العقارية
02	ملك دولة خاص	المنطقة السياحية ميدون	وزارة الشؤون العقارية
03	ملك دولة خاص	المنطقة السياحية ميدون	وزارة الشؤون العقارية
04	ملك دولة خاص	أولاد عمر	وزارة الشؤون العقارية
15	ملك دولة خاص	القنطرة	وزارة الشؤون العقارية
06	ملك دولة خاص	اغير	وزارة الشؤون العقارية
07	ملك دولة خاص	المنطقة السياحية ميدون	وزارة الشؤون العقارية
08	ملك دولة خاص	أولاد عمر	وزارة الشؤون العقارية
09	ملك دولة خاص	ميدون	وزارة الشؤون العقارية
10	ملك دولة خاص	ظهرة اللمسي	وزارة الشؤون العقارية
11	ملك دولة خاص	ظهرة اللمسي	وزارة الشؤون العقارية
12	ملك دولة خاص	أولاد عمر	وزارة الشؤون العقارية
13	زيتون سجيل		وزارة الشؤون العقارية
14	ملك دولة خاص	أركو	وزارة الشؤون العقارية
15	ملك دولة خاص	ظهرة اللمسي	وزارة الشؤون العقارية
16	ملك دولة خاص	ميدون	وزارة الشؤون العقارية
17	ملك دولة خاص	ظهرة اللمسي	وزارة الشؤون العقارية
18	ملك دولة خاص	أولاد عمر	وزارة الشؤون العقارية
19	ملك دولة خاص	أولاد عمر	وزارة الشؤون العقارية

20	ملك دولة خاص	ظهرة اللمسي	وزارة الشؤون العقارية
21	ملك دولة خاص	خزرون	وزارة الشؤون العقارية
22	ملك دولة خاص	طريق الناظور	وزارة الشؤون العقارية
23	ملك دولة خاص	ظهرة اللمسي	وزارة الشؤون العقارية
24	ملك دولة خاص	بني معقل	وزارة الشؤون العقارية
25	ملك دولة خاص	الشبابية	وزارة الشؤون العقارية
26	ملك دولة خاص	الخمخام بني معقل	وزارة الشؤون العقارية
27	ملك دولة خاص	سدوبكش	وزارة الشؤون العقارية
28	ملك دولة خاص	سدوبكش	وزارة الشؤون العقارية
29	ملك دولة خاص	سدويكش	وزارة الشؤون العقارية
30	ملك دولة خاص	سدوبكش	وزارة الشؤون العقارية
31	ملك دولة خاص	سدوبكش	وزارة الشؤون العقارية
32	ملك دولة خاص	بوشواط	وزارة الشؤون العقارية
33	ملك دولة خاص	غابة مغزال	وزارة الشؤون العقارية
34	ملك دولة خاص	غابة مغزال	وزارة الشؤون العقارية
35	ملك دولة خاص	طريق غرداية	وزارة الشؤون العقارية
36	ملك دولة خاص	طريق غرداية	وزارة الشؤون العقارية
37	ملك دولة خاص	مغزال	وزارة الشؤون العقارية
38	ملك دولة خاص	بدوين	وزارة الشؤون العقارية
39	ملك دولة خاص	بني معقل	وزارة الشؤون العقارية
40	ملك دولة خاص	غرفان	وزارة الشؤون العقارية
41	ملك دولة خاص	بدوين	وزارة الشؤون العقارية
42	ملك دولة خاص	ودران	وزارة الشؤون العقارية
43	ملك دولة خاص	السبابية	وزارة الشؤون العقارية
44	ملك دولة خاص	غابة ورسيغن	وزارة الشؤون العقارية
45	ملك دولة خاص	غابة ورسيغن	وزارة الشؤون العقارية
46	ملك دولة خاص	غابة ورسيغن	وزارة الشؤون العقارية
47	ملك دولة خاص	غابة ورسيغن	وزارة الشؤون العقارية
48	ملك دولة خاص	غابة ورسيغن	وزارة الشؤون العقارية
49	ملك دولة خاص	غابة عمال	وزارة الشؤون العقارية
50	ملك دولة خاص	غابة عمال	وزارة الشؤون العقارية
51	ملك دولة خاص	بني معقل	وزارة الشؤون العقارية
52	ملك دولة خاص	المحبوبين	وزارة الشؤون العقارية
53	ملك دولة خاص	تزدايين	وزارة الشؤون العقارية
54	ملك دولة خاص	ميدون	وزارة الشؤون العقارية
55	ملك دولة خاص	وسط مدينة ميدون	وزارة الشؤون العقارية
56	ملك دولة خاص	شرقي الدائرة البلدية	وزارة الشؤون العقارية

57	ملك دولة خاص	جوفي الدائرة البلدية	وزارة الشؤون العقارية
58	ملك دولة خاص	وسط الحداداة	وزارة الشؤون العقارية
59	ملك دولة خاص	بدوين	وزارة الشؤون العقارية
60	ملك دولة خاص	غربي جامع مصلح	وزارة الشؤون العقارية

معتمدية جربة حومة السوق

ع/ر	اسم العقار	الموقع	وزارة الاشراف
01	ملك دولة خاص	تاوريت	وزارة الشؤون العقارية
02	ملك دولة خاص	المرسى	وزارة الشؤون العقارية
03	ملك دولة خاص	ماربنا حومة السوق	وزارة الشؤون العقارية
04	ملك دولة خاص	المنطقة السياحية	وزارة الشؤون العقارية
05	ملك دولة خاص	فاتو	وزارة الشؤون العقارية
06	ملك دولة خاص	القشعيين	وزارة الشؤون العقارية
07	ملك دولة خاص	الرملة صدغيان	وزارة الشؤون العقارية
08	ملك دولة خاص	تاوريت	وزارة الشؤون العقارية
09	ملك دولة خاص	الرياض	وزارة الشؤون العقارية
10	جامعة التجمع حومة السوق	وسط المدينة	وزارة الشؤون العقارية
11	شعبة تاوريت	وسط المدينة	وزارة الشؤون العقارية
12	شعبة المختار عطية	وسط المدينة	وزارة الشؤون العقارية
13	شعبة محمد الفرجاني	بني باندو	وزارة الشؤون العقارية
14	شعبة القشعيين	القشعيين	وزارة الشؤون العقارية
15	شعبة والغ	وسط حومة والغ	وزارة الشؤون العقارية
16	شعبة صدغيان	قبلي مركز بريد صدغيان	وزارة الشؤون العقارية
17	شعبة مليتة	وسط المدينة	وزارة الشؤون العقارية
18	شعبة الحشان	الحشان	وزارة الشؤون العقارية

معتمدية جربة اجيم

ع/ر	اسم العقار	الموقع	وزارة الاشراف
01	ملك دولة خاص	تربلة	وزارة الشؤون العقارية
02	ملك دولة خاص	القنطرة	وزارة الشؤون العقارية
03	ملك دولة خاص	الشط اجيم	وزارة الشؤون العقارية
04	ملك دولة خاص	اجيم	وزارة الشؤون العقارية
05	ملك دولة خاص	المثانية	وزارة الشؤون العقارية
06	ملك دولة خاص	اجيم	وزارة الشؤون العقارية
07	ملك دولة خاص	القرع	وزارة الشؤون العقارية
08	شعبة الصناعات التقليدية	وسط المدينة	وزارة الشؤون العقارية
09	شعبة وادي الزبيب	وادي الزبيب	وزارة الشؤون العقارية
10	شعبة الصرندي	الصرندي	وزارة الشؤون العقارية
11	شعبة الخنانسة	الخنانسة	وزارة الشؤون العقارية
12	شعبة قلالة	وسط المدينة	وزارة الشؤون العقارية

مداولات مجلس نواب الشعب

شراء أعداد الرائد الرسمي للجمهورية التونسية : **"مداولات مجلس نواب الشعب"** يقع :

بمصلحة وكالة المقابيض
مجلس نواب الشعب (باردو)
الهاتف 71.157.000

ثمن العدد الواحد : **دينارواحد**

.الاشتراك بالنسبة لدورة عادية :
بالجمهورية التونسية ..... : **17 دينارا**
بالخارج ..... : **20 دينارا**

يمكن دفع مبلغ الاشتراك مباشرة بالمجلس (المكتبة) لدى وكيلة المقابيض
أو بحساب أموال المشاركة عدد 1 المفتوح بميزانية الدولة الجزء الخامس القسم الثاني عشر الباب الأول مجلس نواب الشعب والمسمى " حساب دعم النشاط الفكري مجلس نواب الشعب".